الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطية الشّعبيّة
وزارة التّعليم العلي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي–وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربية وآدابها

التّخصّص: اللّغة والأدب العربيّ **إعداد الطّالب: فاتح مرزوق**
الشّعبة: علوم اللّغة

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر

التّقديمُ والتّأخيرُ في الجملةِ العربيةِ بين الدّرس البلاغيِّ والتّحليلِ التّداوليّ

لجنة المناقشة:

د. الحاج بنيرد، أستاذ محاضر صنف (ب)..... رئيسا
د. الجوهر مودر، أستاذة محاضرة صنف (ب) ..... مشرفة ومقرّرة
د. حياة خليفاتي، أستاذة محاضرة صنف (ب) ..... عضوة مناقشة
أ. جميلة راجاح، أستاذة مساعدة صنف (أ) ..... عضوة مناقشة

السّنة الجامعيّة: 2015/2014م.

إهداء

إلى الّتي وهبت نفسها لأجلي، إلى الّتي فتحت لي عينا بابتسامتها، إلى الّتي عشقتُ الحياة من أجلها إلى الرّيحانة الّتي عطرت بطيبتها وحنانها أجواء أيّامي، إلى الحضن الدّافئ.

إلى من علّمني فلسفة الحياة، وأودعت ذاتها داخلي وجعلتني أؤمن بالحلم فيها وبالسّقوط في مَساحات كونها الشّاسع " أمي".

إلى من علمني القراءة والكتابة دون أدوات ولا أوراق وعَصَرَ شرايين دمه، إلى الّذي سبقت فرحتُه فرحتي لنجاحي على المصباح الّذي من نوره استلهم دربي في الحياة إلى سبب وجودي (أبي).

إلى الزّنابق البهيّة المغروسة في ذات الأزل إلى" **أخواتي** " أجمعين.

إلى كلّ من وسعهم ذكري، ولم تسعهم مذكَّرتي أهدي لهم هذا العمل.

فائق مرزوق

شكر وعرفان:

نحمد الله ونشكره لأن وفّقنا وأعاننا بالعلم لإنجاح هذا العمل

يا ربّ شكرك واجب متحتّم ها أنا ذا بالشّكر لك أتكلّم

أتقدّم بخالص الشّكر والعرفان إلى الدّكتورة المشرفة المحترمة ذات المقام الرفيع "جوهر المودر" الّتي تعلّمت من خلقها قبل علمها، ومن تواضعها قبل لفظها.لما أسهمت به من جهد في إتمام هذا البحث المتواضع؛ فجزاها الله عنّي خير جزاء؛ وجعلها في زمرة العلماء الّذين يُقتدى بهم.

كما أتقدّم بالشّكر الجزيل على نور دربنا، ومرشد علمنا وخادم لغتنا الأستاذ الدّكتور صالح بلعيد، وإنّني لأحسبه كذلك والله حسبه، فأبشّره بقول رسولنا صلّى الله عليه وسلّم:((معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر)).

وفي الآخر أتقدّم بالشّكر العظيم لكلّ من علّمني حرفا.

فائم مرزوق

شهد الدّرس اللّغويّ الحديث كثيرا من التّطورات؛ وذلك لمواكبة الحضارة في شتّى الدّراسات اللّغوية العربيّة منها والغربيّة؛ فامتدت الدّراسة اللّغويّة القديمة مع الرّكب الحضاريّ اللّغويّ الحديث، وإنّ المتمعّنّ في الدّرس العربيّ الحديث ليجدُ بعض شذراته ولمحاته في التّراث العربيّ القديم المبثوث في كتبِ القدماء نحوِها وبلاغتِها.

وقد عمل المشتغلون بالدّرس اللّغويّ الحديث على أن يستوردوا من مورد الدّرس القديم، في شتّى مباحثه؛ ومن المباحث الّتي اشتدّت دراستها في العصر الرّاهن الدّرس البلاغيّ من مختلف نواحيه وجوانبه من علم المعاني والبديع والبيان، والّتي كلّها تسعى إلى تحسين حلقة الحوار، والتّخاطب بين المتلقّي والمرسل، أضف أنّها تنشد التّفاعل بين المتخاطبين مراعاة إلى مُقام وسياقات يحويها الحوار أو التّخاطب بين طرفين أو الجماعة الكلاميّة، ولعلّ العلم الّذي سعى إلى تحقيق هذه الوظيفة اللّغويّة هي التّداوليّة، هذا العلم الّذي دارت عليه رحى الدّراسات في العصر الحديث؛ والّذي ربّما هي بذور وإشارات من الدّرس البلاغيّ القديم؛ الّذي سلّط جلّ دراسته على المخاطب، وكيفية التّخاطب والوسائل الّتي يتمّ من خلالها التّواصل وإقناع المتلقّي.

ومن الأبواب الّتي حواها علم المعاني باب التّقديم والتّأخير، هذا البابُ العظيم، والمسلك الجليل الّذي لقي عناية من لَدُن العلماء النّحويّين من خلال التّركيب، والبلاغيّين من حيثُ المعنى والغرضُ الّذي يؤدّيه، وبخاصةٍ عند عبد القاهر الجرجانيّ الّذي أحيا التّركيب، وأخرجه من ظلمات الدّلالة الصّقريّة إلى نور اللّمحة الدّالة على معاني ووظائف مختلفة، وهو الأمر نفسُه الّذي سعت إليه الدّراسة التّداوليّة الحديثة، والّتي تنشد إلى الاهتمام بالتّفاعل الخَطابيّ.

أسباب اختيار الموضوع: هذا الموضوع لما للتّقديم والتّأخير من أهمية بالغة في الدّرس البلاغيّ وحتى التّداوليّ، أضف أنّ سبب اختياري لهذا الموضوع ما وقع في نفسي إبّان إقامة مخبر الممارسات اللّغويّة ليومٍ دراسيٍّ موسومٍ بـــ:" **الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ**"وأُثيرت عدّة قضايا تداوليّة لها علاقة بالدّرس البلاغيّ كالسّياق والمقام ومقصديّة الخطاب والتّقديم والتّأخير، وهذا الأخير شدّ انتباهي وحاك في نفسي بالدّراسة والاهتمام؛ فالتّقديم والتّأخير دُرِسا في مناهج شتّى من الدّراسات اللّغويّة؛ فقد عُني به النّحويون عنايةً وافرةً ثم أينعت هذه الوفرة مع البلاغة؛ لأنّها أثبتت المعاني والسّرائر الّتي يكنُّها مبحث التّقديم والتّأخير في نفسية المتكلّم، وفي الإنجاز الفعلي أيضًا، ودليل ذلك ما عُنِيت به النّظريّة التّداوليّة في مقتضيات الإنجاز الفعليّ والاستلزام التّخاطبيّ؛ مراعاةً لظروف المُقام والسّياق.

كما أنّ النّظريّة الفيرثية السّياقيّة هي الأخرى أوليت اهتمامًا عظيمًا بهذا المبحث مبحثِ التّقديم والتّأخير؛ كونُه آليةً من آليات زيادة المعنى وضوحا وقوّة؛ بَلْه الإقناعَ وإبداءَ الحجّة القاطعة، سواءٌ ارتبط الأمر بالدّرس البلاغيّ القديم أم التّحليل التّداوليّ الحديث، وقد اقتصرتُ في هذا الموضوع على عَلميْن اثنين؛ عبدِ القاهر الجرجاني والسّكاكيّ؛ لأنّه لم يُسْعفنا الوقتُ والجَهدُ لاسْتفاء جهود كلّ المنظّرين والعلماء الّذين تحدّثوا في هذا الشّأن؛ فَرَعِينا المُقام؛ خشيةَ الوقوع في الذّم والمَلام، وابتعادًا عن السّرف والقَرَف، وما هان من الكلام، وقصد ربط العلاقة الوثيقة بين تداوليّة التّقديم والتّأخير وبلاغته.

الإشكاليّة: طرح الدّرس اللّغويّ الحديث عدّة قضايا لغويّة ربما مشربها قد كان من معين واحد وهدفها واحد وهو خدمة هذه اللّغة، الّتي هي مرآة كلّ أمّة؛ ومع المستجدّات الّتي شهدها العالم برمته من نظريّات لغويّة، جعلها تركض لكشف سرائر اللّغة؛ ونحن إذا أمعنا النّظر نجد أن جلّ النّظريّات الّتي وصلتنا لها علاقة وطيدة، وتقاطع محوريّ ومبدأ متوازٍ، ومن بين هذه النّظريّات " التّداوليّة" هذه النّظريّة الّتي هبّت ريحها من الغرب؛ فاغتنمها علماء العرب بالدراسة والتّطبيق على اللّغة العربيّة وقد كان لها صدى في الأوساط العربيّة؛ كونها تقاطعت مع علم عربيّ، وهو الدّرس البلاغيّ ومن هذا المنطلق نطرح الإشكال الآتي: **ما منطلق دراسة المنهج التّداوليّ لآلية التّقديم والتّأخير؟ وهل ثمّة من علاقة وشيجة بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداولي لآلية التّقديم والتّأخير؟ هل الدّرس التّداوليّ أضاف شيئا جديدا إلى البحث البلاغيّ من خلال آلية التّقديم والتّأخير، أم أنّه مستقى ومقتبس من البلاغة القديمة؟**

الفرضيّات: استدعت الإشكالية فرضيّات، تمثّلت من خلالها الإجابة عن الإشكالية، تتجسّد فِي مَا يلي:

- هناك مواطنُ يلتقي فيها الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ من خلال آلية التّقديم والتّأخير؟
- توجد هناك حدود فاصلة بين آلية التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ؟
- التّقديمُ والتّأخيرُ براجع لظروف سياقيّة مقاميّة أم أحوال نفسيّة؟
- آلية التّقديم والتّأخير عملية قصديّة في الإنجاز الفعليّ أم عمليّة عفويّة في التّخاطب؟
- قد يضيف التّقديم والتّأخير صبغةً جديدةً في البنية السّطحيّة للجملة؟
- ربما يمكن أن نجزم بأنّ التّحليل التّداوليّ استعار المصطلحات التّداوليّة من الدّرس البلاغيّ القديم من خلال آلية التّقديم والتّأخير أم أنّها انطلقت من خلفيّة جديدة منشؤُها الدّرس اللّسانيّ الحديث؟

المنهج: تقتضي مثل هذه الأبحاث المنهج **الوصفيّ التّحليليّ النّقديّ** الّذي يقوم على:

1- وصف الظّاهرة؛ أيْ وصف معطيات، ونتائج بلاغة و تداوليّة التّقديم والتّأخير؛

2- **تحليل الظّاهرة؛** أي تحليل نتائج بلاغة و تداوليّة التّقديم والتّأخير، وما توصّلت إليه؛

3- **نقد الظّاهرة؛** لأجل كشف إيجابيّات وسَلبيّات تداوليّة التّقديم والتّأخير في التّحليل التّداوليّ؛

4- **التّقعيد للظّاهرة؛** قصد إيجاد العلاقة القائمة بين الدّرس البلاغيّ، والتّحليل التّداوليّ من خلال آلية التّقديم والتّأخير.

بنية البحث: جعلت بنية البحث وَفق ما تقتضيه الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الموضوع ضمن ثلاثة فصول، تعقبها مقدّمة، وتنتهي عند خاتمة حوت على نتائج عامّة وخاصّة.

فقد تضمّنت **المقدّمة** تعريفا بالموضوع، وأسباب اختياره، والإشكاليّة الّتي يطرحها، وكذا الفرضيّات المنطلق منها، وبنية البحث فيه، والدّراسات السّابقة، وأهمّ المصادر المستند إليها في بناء متنه والصعوبات الّتي اعترضتني في تناوله.

وأمّا في **الفصل الأوّل الموسوم ب: تحديد المفاهيم،** فدبجته بثلاثة مباحث: مبحثٍ تناولت فيه تقسيم الجملة العربيّة من خلال التّعريف والأقسام، ومبحثٍ ثانٍ أسبكته بظاهرة التّقديم والتّأخير من حيث المفهومُ والمواضعُ الّتي ورد فيها، ومبحثٍ ثالث حبكته بنشأة التّداوليّة، مسطّرا تحتها تعريفا لها ونشأتها عند الغرب والعرب، وختمتها بأهمّ قضايا التّحليل التّداوليّ.

أمّا **الفصل الثّانيّ: فقد عنونته ببلاغة التّقديم والتّأخير؛** وقد أسلكته بثلاثة مباحث أخرى؛ مستهلاّ ببلاغة التّقديم عند عبد القاهر الجرجاني،وذكر مواضع التّقديم والتّأخير وأغراضه؛ ونقطة ثالثة مهمّة؛ وهي علاقة التّقديم والتّأخير بنظريّة النّظم. ومبحث ثانٍ أغدقت فيه التّقديم والتّأخير عند السّكاكي، ذاكرا مواضع التّقديم والتّأخير.

وأمّا **الفصل الثّالث فكان بعنوان: تداوليّة التقديم والتّأخير،** وقد قسّمته على ثلاثة مباحث: مبحث أوّل تعرّضت فيه إلى قصدية التّقديم والتّأخير وظائفه التّداوليّة، ومبحثٍ ثانٍ: أدررته باستلزامية التّقديم والتّأخير في العمليّة التّواصليّة؛ وكيف تتحقّق هذه الوظيفة التّداوليّة بين المتكلّم والسّامع، ومبحثٍ آخرَ اجتبيته تداوليّة التقديم والتأخير في التّضمين التّخاطبيّ؛ حيث عرّفت فيه التضمين التّخاطبيّ مع ذكر أقسامه، وبعدئذ بيّنت تداوليّة التقديم والتأخير في نظريّة التّضمين التّخاطبيّ، وكيف يسهم في ربط حلقة التّخاطب بين المتكلّم والسّامع، مع ذكر القواعد الّتي يتضمّنها التّواصل الخطابي.

أمّا **الخاتمة** فقد أتت متضمّنة معظم النّتائج المستخلصة من هذا البحث، على شكل نتائجَ، منها ما تعلّق بالدّرس البلاغيّ، ومنها ما تعلّق بالتحليل التّداوليّ.

الدّراسات السّابقة: إنّي لا أدّعي التّأسيس لهذا الموضوع، ولا السّبق لبحثي فيه؛ لأنّ أرضيته المعرفيّة مُستمدَّة من دراسات عدّة كان لها فضلُ السّبق؛ حيثُ إنّ مِنَ الباحثين من تعرّض لقضيّة وآلية التّقديم والتّأخير من شتّى نواحيه، ونعّتوا لها بشيء من البحث والدّراسة؛ فمنها ما تعلّق بعلاقة التّقديم والتّأخير بالنّحو والبلاغة وعِلاقة التّقديم والتّأخير في الدّرس التّداوليّ والبلاغيّ، ومن الدّراسات الّتي اهتمّت واغتمّت بالتقديم والتّأخير نجد:

- التّقديم والتّأخير بين النّحو والبلاغة، ميّ إليان الأحمر؛
- التّحليل التّداوليّ للتّقديم والتّأخير في بناء التّراكيب النّحويّة،(رسالة دكتوراه)، طه أحمد محمود الزغول؛
- الأسرار البلاغيّة للتّقديم والتّأخير في سورة البقرة(دراسة تطبيقيّة)، رسالة ماجستير، إعداد خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم.

إنّ كُلاًّ من هذه الدّراسات، قد تعرّضت إلى قضيّة التّقديم والتّأخير مسهبة في سرد الجانب التّاريخيّ، وتطبيقها على القرآن الكريم، وربط التّقديم والتّأخير ما بين النّحو والبلاغة؛ أيْ في ما يخصّ في علاقته بين الجانب النّحويّ والبلاغيّ، وبخاصةٍ عند عبد القاهر الجرجاني والسكاكيّ؛ كونُه ربط البنية التّركيبيّة للحركة الإعرابيّة موقعها الوظيفيّ المعنويّ الدّلاليّ أم كما سُمّي بالنّحو البلاغيّ.

ورُغم قيمة هذه المؤلّفات إلاّ أنّها غضّت الطّرف عن جانب هامّ، وهو علاقة آلية التّقديم والتّأخير بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ؛ لأنّه قد يسالُ سائلٌ:أيُّهم أسبق البلاغة أم التّداوليّة؟ ومنه سؤال آخر يتبادر: هل لهذا العلم إرهاصات في التّراث البلاغيّ القديم؟

لذا فقد حاولت من خلال بحثي أن أُلمّ بالقدر الكافي لعلاقة الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ من خلال آلية التّقديم والتّأخير من حيث التّطبيقُ والمنهجُ المنطلق منه.أضف نقاط التّقاطع بين هذين العلمين. وكيفية تطبيقها في النّصوص العربيّة منها وما دون ذلك.

وقد استندت في بناء هذا البحث إلى مصادرَ ومراجع؛ كان أهمّها الّتي تعلّقت بالدّرس البلاغيّ؛ كدلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ، ومفتاح العلوم للسّكاكي؛ وبدائع الفوائد لابن القيم الجوزية؛ ومنها ما تعلّق بالتّحليل التّداوليّ نحوُ: التّداوليّة اليوم علم جديد في التّواصل، آن روبول وجاك موشلار، تر: سيف الدّين دغموش ومحمد الشيباني والتّداوليّة عند العلماء العرب دراسة تداوليّة للأفعال

الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربيّ، مسعود صحراوي و نظريّة أفعال الكلام العامّة كيف ننجز الأشياء بالكلام؟، أوستين، تر: عبد القادر قينيني.

الصّعوبات: قد صادفتني بعض الصّعوبات المتوقَّعة؛ فالموضوع جدّ شاقّ، ويحتاج الوقت الكافي حتّى يغوص الباحث في أغواره، ويغترف من زَبَد معلوماته؛ لأنّه بحثٌ بحقيق يربط ما هو تراثيّ بَحْت، وما له علاقة بالدّرس التّداوليّ الحديث؛ لذا سأجد نفسي تارة تراثيًّا، وطورا آخرَ حداثيّا، أضف أنّ البحث التّداوليّ من الأبحاث الّتي شاءت لها الدّراسات الحديثة أن تكون محلّ أنظار دراسة الباحثين، وبخاصّة الغرب منهم؛ ومن ثمّ أَلْفَيْتُ نفسي مجبرا للرّجوع إلى الكتب الأجنبيّة والمترجم منها خاصّة، وهو قليل، نَاهيك ضيق الوقت والإلزام بعدد الصّفحات الّتي لا يتجاوز عددُها ستين صحيفةً. وهذا كلّه سيشتّت جَهدي في إثراء هذا العملِ على الوجه المرضيّ.

الفصلُ الأوّل: تحـــــديد المفاهيـــــم

المبحث الأوّل: تقسيم الجملة العربيّة

أوّلا: مفهوم الجملة في اللّغة والاصطلاح

ثانيا: أقسام الجملة العربيّة

المبحث الّثاني: التّقديم والتّأخير

أوّلا: مفهوم التّقديم والتّأخير في اللّغة والاصطلاح

ثانيا: مواضع التّقديم والتّأخير

أ- في الجملة الفعليّة

ب- في الجملة الاسميّة

المبحث الثّالث:التّداوليةّ ونشأتها

أوّلا:مفهوم التّداوليّة في اللّغة والاصطلاح

ثانيا: نشأة التّداوليّة عند الغرب والعرب

ثالثا: قضايا التّحليل التّداوليّ

المبحث الأوّل: تقســـــيم الجــملة العربيّة

ما دام أنّ الجملة هي جزء رئيس من بحثنا أحاول أن أعرض مفهوما للجملة من حيث اللّغةُ والاصطلاح.

أوّلاً: الجمــلـــة في اللّغة والاصطلاح

1- لغـــــــــــةً: ورد في لسان العرب مفهوم الجملة؛ إذ يقول: في مادة (ج.م.ل) الجملة هي: وَحدة الجمل جماعة الشّيء، وأجْمَل الشّيء جمعه عن تفرقة، وأجملَ الحساب كذلك، والجملة جماعة كلّ شيء بكامله من الحساب وغيره، ويقال: أجملت له الحساب و الكلام (1).
فالجملة عند ابن منظور بمعنى: الجمع الّذي ماديّا كالحساب أو معنويّا كجمع الكلام.

كما ورد تعريفها في المعجم المفصّل: في النَّحو العربيّ في الباب"**الجيم**" على النّحو التّالي "الجملة هي جماعة الشّيء، وتجمع على جُمَلٍ"(2)

ولقد وردت في قوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلًا ﴾ الفرقان: ٣٢

وممّا يظهر جليّا أنّ التّعاريف تشترك من حيث المفهوم اللّغويّ للجملة بمعنى الضّم والجمع.

2- اصطــــــــلاحًا:الجملة هي الأساس الّذي تقوم عليه الّدراسة النَّحويّة؛ فهي وسيلةٌ يعبّر بها المتكلّم عمَّا في نفسهِ؛ فكلّ كلام: ما هو إلاّ مجموعةٌ من جُملٍ مفيدة. كما أنَّ الجملة هي غايةُ النَّحو.

وقبل الخوض في تعريف الجملة لابدَّ من الإشارة إلى أمر مهمّ- وقع فيه النّحاة- وهو جانبٌ يخصُّ الجملة و الكلام.

فقد ذهب قِسمٌ من النّحاة إلى أنَّ الكلام والجملةَ: هما مصطلحان لشيء واحد؛ فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام[3]؛ وذلك لما ذكره الزّمخشريّ في المفصّل فقال:"....والكلام هو المركب من كلمتين، أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى؛ وذاك لا يَتأَتّي إلاَّ في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك و بِشرٌ صاحبُك أو فعلٍ واسمٍ، نحوُ قولك:" ضَرُبَ زَيْدٌ وانطلق بَكْرٌ وتسمّى الجملة"[1].

---

1 – ابن منظور أبو الفضل جلال الدّين، لسان العرب، ط1. بيروت – لبنان: 1988، دار الفكر،ج1، ص503 .

2- عزيزة نوال بايتي، المعجم المفصّل في النّحو العربيّ، ط1. بيروت – لبنان: 1992، دار الكتب العلميّة،ج1 ص413 .

3 - صالح فاضل السّامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ط1. عمان: 2002، دار الفكر، ص 11.

وممّا أورده **ابن جنّي** (392هـ) في قوله:" **أمّا الكلام فكلّ لفظٍ مستقلّ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الّذي يسمّيه النَّحويّون الجمل** نحوُ: زيدٌ أخوك وقام محمدُ" [2].

ولعلَّ هذا التَّرادف القائم بين مصطلحيْ الكلام والجملة، قد أُستعملَ من قِبَل النّحاة في القرن الثّالث الهجريّ، مع **المبرِّد*** في كتابه "**المقْتضب**"؛ حيث قال:" وإنَّما كان الفاعلُ رفعا؛ لأنّه هو والفعل جملة يحْسُن السّكوت عليها، وتجب بها الفائدة" [3].

ويُعدّ **أبوعلي الفارسيّ** (377هـ) ممّن سار على هذا المَنْحَى، ويعرِّف الجملة تعريفا موجزا:"ما ائتلف من هذه الألفاظ الثّلاثة [الاسمِ والفعلِ والحرفِ] كان كلامًا، وهو الّذي يسمِّيه أهل العربيّة: **الجمل**" [4].

وقد دَرَجَ على هذا المسلك كثيرٌ من النّحاة **كعبد القاهر الجرجاني***،**وابن الخشاب**(567هـ)*. لكن **ابن هشام** يُقرُّ أنّ الكلام أخصُّ من الجملة،"إذْ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، جملة الجواب الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام" [5].

وانطلاقًا من تقرير ابن هشام؛ يتَّضح أنَّ الكلام شرطه الإفادة، وهذا ما اقرَّ به ابن مالك في ألفيته*:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم ** اسم وفعل ثمَّ حرفُ الكَلِم

---

1 – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: تح: محمد عز الدين السّعيدي، ط1. بيروت، لبنان: 1990، دار إحياء العلوم، ص15.

2 – أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د/ت: القاهرة، دار الكتب المصرية ،ج1، ص 17.

* – محمد بن يزيد الأزدي (210هـ، 285هـ)، نحويّ بصريّ عكف على قراءة الكتاب لسيبويه، وهو آخر أئمة المدينة البصريّة ذكره ابن جني فقال:" يعد جيلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وكرّرها وأجرى الفروع والمقاييس والعلل" ينظر، المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، دار المعارف، ط1. 1992، ص 132.133.

3 – المبـــرد، المقتضب، تح: حسن محمد، ط1. بيروت:1999، دار الكتب العلميّة، ج1، ص 08،

4 – أبو علي الفارسي، المسائل العسكريّات، تح: علي جابر المنصور، د/ط. دمشق: 1988 دار القلم، ص 83.

* –ينظـــر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح في النّحو، تح: كاظم بحر المرجان، بغداد: 1982 دار الرشد، ج1، ص 28.

* –ينظـر، ابن الخشاب، المرتجل في النّحو، تح: علي حيدر، دمشق: 1988، مجمع اللغة العربية، ص 28– 34.

5 – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح:محمد مي الدّين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة محمد علي صبحي وأولاده، ج02، ص 374.

* – النّون تعود للنّحاة وليس للّغويّين؛ لأنّ الكلام في اللّغة هو: اسم لكلّ ما يُتكلّم به مفيدا كان أم غير مفيد.

فالكلام في مصطلح النَّحاة عبارة عن"اللَّفظِ المفيدِ فائدة يَحُسن السّكوتُ عليها"[1].والمقصود بالمفيد: فائدة يّحْسُن السّكوت عليها، ولا يشترط أن تكون الفائدة جديدة حتّى ولو كان بفائدة معلومة (2) .

وقد صرَّح ابن هشام أنّ الكلام في اصطلاح النَّحويّين، ما اجتمع فيه أمران:اللّفظ والإفادة؛ والمراد **باللّفظ:**الصَّوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنىً يَحسُن السّكوتُ عليهِ[3].

وقد عرَّف **ابن هشام** الكلام والجملة؛ للتَفرِقة بينهما، فقال في تعريف الكلام:"هو القول المفيد بالقصد وما المراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السّكوت عليه" (4)، أمّا تعريف الجملة؛ فيرى أنّها:"عبارة عن الفعل وفاعله، كــ:(قام زيــدٌ)، والمبتدأ والخبر كــ:(زيــدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحوُ: ضُرِبَ اللّصُ و أقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا"(5).

ويتابع **ابن هشام** في التّفرقة بين الكلام والجملة، فقد قال بعد تعريفه لكلٍّ من الكلام والجملة:" أنّهما لَيْسَا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظَاهِرُ قَوْلِ المفصّل؛ فإنّه بعد أن فَرَغ من حدِّ الكلام قال: ويسمّى جملةً، والصَّواب أنّها أعمُّ منه إذْ شرطه الإفادة بخلافها " (6).

وعليه فالجملة في خَالِص أمرها هي: كلّ كلام يحسن السّكوت عليه؛ بمعنى تحصل منه الفائدة فالجملة تتشكلّ وَفْقَ **مفهومِ الإسناد*** المفيدِ لمعنى؛ إذ تمّ بالمسند والمسند إليه، ولذلك عُرّفت:" اللّفظ المركّب ألإسناديّ يكون مفيدًا كــقام زيد، وغيرَ مفيدٍ نحوُ:إنْ قام زيد وأن غير المفيد يسمّى **جملة**

---

[1] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، لبنان: 2003، دار الفكر ج1، ص18 .

[2] – أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، شرح المقدمة الآجروميّة، تح: محمد بن صالح العثيمين، ط1. 2005، دار الإمام مالك، ص8.

[3] – ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة بن مالك، ط5. بيروت، لبنان: 1999، دار الجيل، ج1، ص11.

[4] – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6. بيروت، لبنان: 1985، دار الفكر، ص 490.

[5] – نفسه، ص 490.

[6] – نفسه، ص 490.

* – الإسنــــاد: هو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك:" زهيــر مجتهــــد ".

فقط، وأنَّ المفيد يسمّى:**كلامًا** لوجود الفائدة ويسمّى: جملة لوجود التّركيب الإسناديّ"[1] بمعنى أنَّ الجملة لابدَّ من التوفر فيها التّركيب الإسناديّ دون التّركيب الإضافيّ وغيره؛ فالتّراكيب عند النّحاة أنواع: [تركيب إضافيّ، تركيب إسناديّ، تركيب مزجيّ] .

إذا كانت الجملة عند النّحاة العرب أخذت منحىً، ألا وهو الفائدة الّتي يحسن السكوت عليها، فإنَّـــا نَلْمَسُ هذا التَّحديد عند الألسنّيين الغرب، فالألسنيّ الأمريكي **زيليغ هاريس**[*]"Z. Harris" يُعرِّف الجملة على النّحو الآتي:"الكلام هو المقطع من التّكلّم الّذي يقوم به شخص واحد، حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قِبل شخص" [2]

ومن خلال ما قد سبق ذكره سأحاول أن ألخّص هذا الكلام في التّرسيمة الآتية:

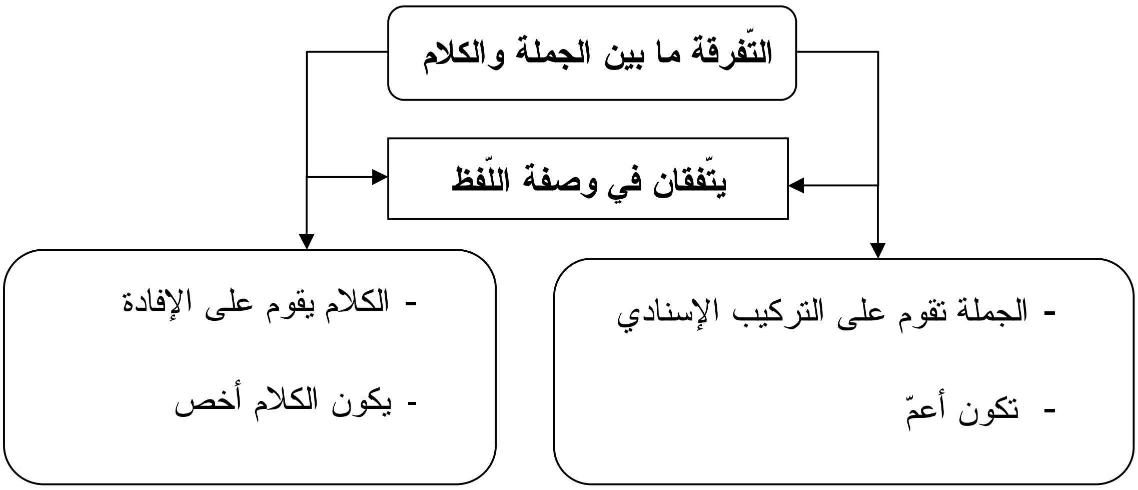

ولعلّ أمر الإسناد الذي تُبْنَى عليه الجملة كمركبٍ نجد بعض المُحْدَثِين يربطه بالدّراسة في اللّسانيّات الحديثة؛ حيث يعرّفها **ريمون طحّان** بقوله:" الجملة من ناحية الدّلالة هي أقلّ كميّة من الكلام؛ أمّا من ناحية البنية تركيب يتألّف من **ثلاثة عناصر أساسيّة** وهي: المسند [*]والمسند إليه والإسناد ".[1]

---

[1] – خالد بن عبد الله الأزهريّ، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد، ط01. بيروت، لبنان: 1996، مؤسّسة الرّسالة، ص 31.

[*] – لسانيّ أمريكيّ مؤسّس البنويّة التّوزيعيّة الأمريكيّة، وتلميذ" ليونارد بلومفيلد، وقد اشتهر في اللّسانيّات وتحليل الخطاب.

[2] – ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، ط02. بيروت، الحمراء :1986 المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات، ص 24.

[*] – المسند:هو الّذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به، والمسند إليه هو المتحدث عنه.

– أمّا **البِنَويَّة الوظيفيّة** فهي الأخرى أعطت أهميّة للجملة في دارستها، بِعدّها أداةَ تواصل تُحلَّلُ بواسطتها التّجرِبة البشريّة تحليلاً يختلف من مجموعة إلى أخرى، وعليه فإنّ الجملة لدى أصحاب البِنويَّة الوظيفيّة تقوم على وظيفتين في أهميّة الدَّلالة "المسند والمسند إليه"؛ حيث عُرّفت بأنّها:" قول تتّبع فيه جميع العناصر مسندًا، أو عدّة مسانيد معطوفة على بعضها البعض" [2].

ثانيا- أقســــــام الجمــلة العربيّة: الجملة العربيّة عند النّحاة كما سبق الذّكر هي التّركيب الّذي تضمّن كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى؛ ليتمّمَا معنىً يفهمه المتحدِّث، فكلّ ما تضمّن هذا الإسناد؛ فهو جملةٌ، فبعدما عرَّف النّحاة الجملة بالسّكوت الّذي يحدُّها، راحوا ينظرون إليها من حيثُ عناصرُها المؤلَّفةُ، فيقولون:"إنَّ الجملة مكونةٌ من مسند ومن مسند إليه "[3].

ونجد النّحاة قد درسوا الجملة من مناظيرَ مختلفةٍ تدلّ على مدى استيعابهم العميق لمفهوم الجملة، وسأحاول أن أحصر نظراتِهم في تقسيم الجملة من حيثُ المبنى والمعنى والمحلُّ.

1- باعتبار الصّدارة: نظر النَّحاة العربُ إلى تقسيم الجملة نحويًّا بِحَسَب ما تبتدئ به من أسماء أو أفعال*، أو باعتبار صدرها إلى قسمين: اسميّةٍ وفعليةٍ، على حَسَبِ ما تبتدئ به الجملة من اسم أو فعل، فالجمل:" كلّ هذا جميل كلاّ المعنيين مستقيم، هو يقدر أنّه صادق " جمل اسميّة لأنّ كلاًّ منها يبتدئُ باسمٍ.

أمَّا الجمل (أشعر أنّكما مخلصان، لا تخشَ في الحقِّ لوْمةَ لائم، بهذه الطّريقة نستطيع أن نحقّق المطلوب)؛ فهي جمل فعليّة؛ حيث ابتداء كلٍّ منها بفعل دون الاعتداء بالأحرف الّتي تبنى الفعل [4].

ولكن هناك من النّحاة من أضاف قسمًا ثالثا إلى قسمي الجملة: وهي الظّرفيّة؛ حيث يقول:" فالاسميّة هي الّتي صدرها اسم كـــ:(زيد قائم وهيهات العقيقُ وقائم الزّيدان، والفعليّة هي الّتي صدرها فعل كـــقام زيد وضُرِبَ اللِّص وكان وزيد قائما وظننته قائمًا ويقوم زيد وقم، والظّرفيّة هي المصدرة

---

[1] – التّواتي بن التّواتي، المدارس اللّسانيّـــة في العصر الحـــديث، ومناهجهـــا في البحث، بوزريعة، الجـــزائر: 2008 دار الوعـــي، ص 33.

[2] – ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، ص 24.

[3] – نفسه، ص 24.

* -تعتبر المدرسة الكوفيّة الجملة الفعليّة فعليّة عندما تبدأ بفعل، والجملة الاسميّة عندما تبدأ باسم.

[4] – إبراهيم بركات إبراهيم، النّحو العربيّ، ط01. مصر: 2007، دار النّشر للجامعات، ج01، ص 14.

بظرف أو مجرور نحوُ:أعندك زيدٌ؟أو:في الـدّار زيدُ[1]، إذا قدَّرْت فاعلاً بالظّرف، والجار والمجرور لا بالاستمرار المقدّر المحذوف ولا مبتدأ مخبرًا عنه[*].

وقد أضاف **الإمام الزّمخشريّ** وغيره الجملة الشّرطيّة، ومنهم من يجعلها في عِدَادِ الجملة الفعلية.[2]

وإنّ المتصفّح لكتب المُحْدَثِين يَلْحَظُ تقسيما آخرَ؛ وذلك ممَّا أورده **تمّام حسّان** في كتابه "الخلاصة النّحويّة"، وهو يتحدّث عن الجملة من حيث المبني، فيضيف: "**الجملة الوصفيّة**" ؛ ذلك إنّ الوصف يشبه الفعل في صلاحيته أن يكون نواةً لجملةٍ أصليّةٍ كما في قولك: أقائمٌ زيدٌ؟ أَوْ نواةَ جملةٍ فرعيّةٍ نحو: زيْدٌ قائمٌ أبوهُ [مبتدأ (زيد) + خبر (قائم) + فاعل لاسم الفاعل (أبوه)] .

والأمر كذلك في الأوصاف الأخرى، وهي الصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة وأفعل التّفضيل [*].

وسأعرض هذا المخطّط الّذي يبيّن الأوصاف في الجملة الوصفيّة:

---

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 492.

[*] – إنّ مسألة الإخبار بالجار والمجرور تعدّ إحدى المسائل الّتي تطرّق إليها ابن بركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"وقد تناول هذه المسألة في باب "رافع الاسم الواقع بعد الظّرف والجار والمجرور".

[2] – إبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، ص14.

[*] – تعتبر ضمن المشتقّات، ولها قواعد وطرق لصياغتها، ينظر: جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، القاهرة مصر: 2003، المكتبة التّوفيقيّة، ج03، ص 198–200.

جملة وصفي فاعـــل ومفعـــول

الوصف مقترن بـــ "أل" يرتفع بعده الفاعل أو نائبه وينصب المفعول به بقطع النظر عن الزمــن نحو:" الضاربُ أبوه زيـــدٌ "من قبيل الإخبار بالألف واللام .

مجــرد من"أل" والإضافة يصلح لمعنى الحال أو الاستقبال فيرتفع الفاعل بشرط اعتماد الوصف .

نفي نحــوَ:
- **ما قائم زيد.**
- **ما مكسو زيدُ حلةً.**

استفهام نحو:
- **أقــائم زيد؟**
- **أمكسوٌ زيد حلة؟**

نــداء نحـو:
- **يا عالما بالسر.**
- **يا مأموما عطاؤه.**

موصــوف

مذكــور نحـو:
- **أعرف رجلا ناضجًا رأيُه .**
- **أعرف رجلاً مسموعًا قولُه.**

محذوف نحــو:
- **أعرف نافذاً أمره .**
- **أعرف مسموعاً قولُه .**

مبتدأ نحو:
- **زيد قائم أبوه.**
- **زيد معروف فضله.**

أمّا صيغ المبالغة حكمها حكم ما سبق [1]

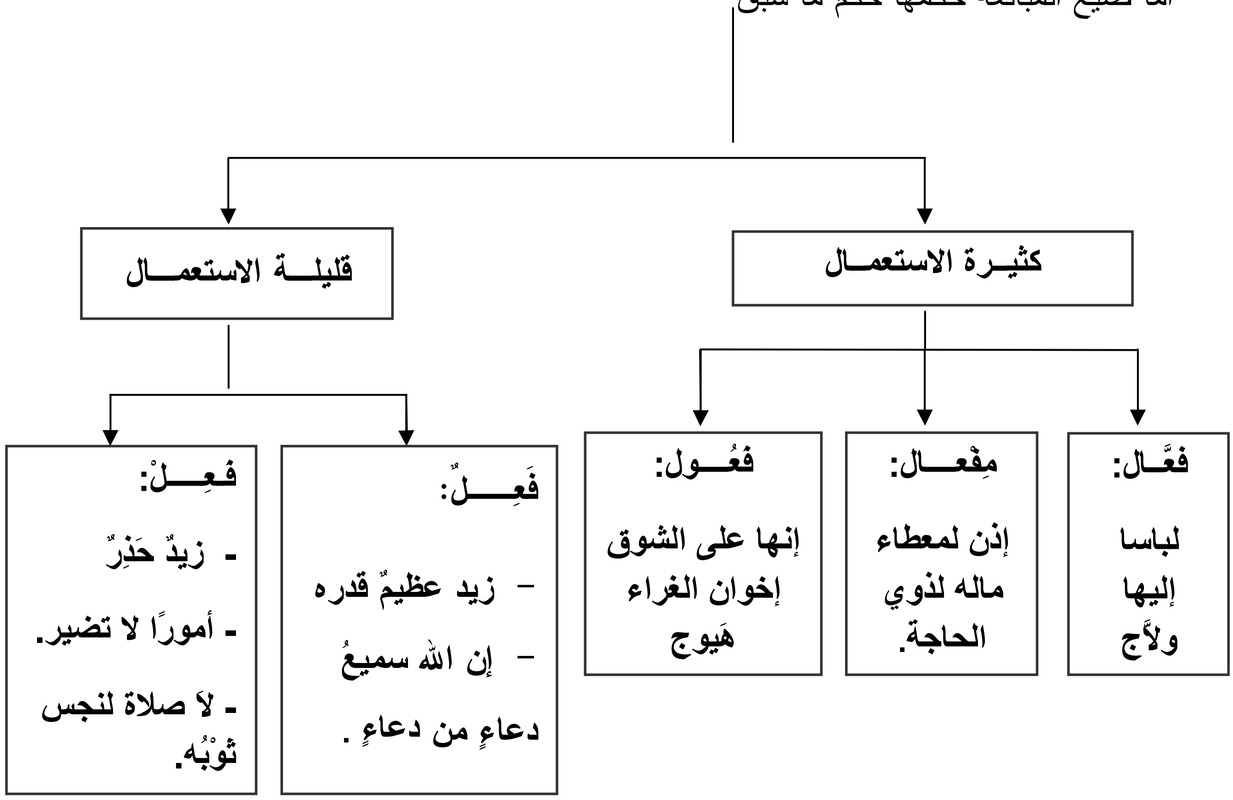

وعليه فإنّ الجملة من حيث مبناها؛ قد قُسِّمت إلى الاسميّة والفعليّة والظّرفيّة عند **ابن هشام** والشّرطيّة عند **الزّمخشريّ**، والوصفيّة لدى **تمّام حسّان**.

سأحاول تقريب النّظر، وتلطيف التّدبّر في الجملة الاسميّة والفعليّة؛ وذلك للحاجة إليها، وباعتبار ركنيها نجد: *.

✓ 1- **الجملة الاسميّة:** وهي الجملة الّتي تعطي مفهوما تامّا مقصودًا لدى المتحدّث؛ يريد أن يُوصِله إلى المستمع مخبرًا أو مستخبرًا، صدرها يكون محور الكلام، وعلينا أن نفترض فيه المعلوميّة لدى طرفي الحديث؛حيث يبتدئ بما هو معلوم لدى الطّرفين ليبنى عليه ما هو مجهول، يراد الإخبار به، أو الاستخبار عنه.

---

[1]– تمام حسان، الخلاصة النّحويّة، ط1. القاهرة: 2005، عالم الكتب، ص128

* – وذلك باعتبار المسنـد والمسنـد إليه جملـة:(جملـة اسميّة – جملـة فعليّـة).

– الجملـــة الاسميّة ← = الاســم.

– الجملـــة الفعليّـة ← = الفعـــل.

فعندما تقول:[المؤمنُ صادقٌ]، فإنّك تلقي على مسامع غيرك معنى تامّا تخبر به، وهو عبارة عن كلمتين، تمّمت ثانيتهما الأولى، وأعطت إخبارا عنها.

فهذه جملة اسميّة تركبت من عنصرين:[المبتدأ (المؤمن) + الخبر (صادق)].

ومن هذا المنطلق فإنّ الجملة الاسميّة تتفرّع إلى ثلاثة أنواع تِبَعًا للغرض؛ لأنَّها إمَّا أن تكون إخبارًا، وإمَّا أن تكون استخبارا، وقد تكون إنشاء .

أ- **الجملة الاسميّة الإخباريّة:** وهي الّتي يُراد بها نقل خبر من المتحدّث إلى المستمع، ويوجد بها محكوم عليه، ومحكوم به والمحكوم عليه معلوم لدى كل من طرفي الحديث "المتحدّث والمستمع"؛ لذا فإنّه يُبتدئ به؛ لأنّه المعلوم والمحكوم عليه [1].

أمّا المحكوم به؛ فمعلوم لدى المتحدّث مجهول من المستمع؛ لذا فإنّه يُثنَّى به، وهو يعطي معنىً في المحكوم عليه، ومثال الجملة الاسميّة الإخباريّة:"زيدٌ منطلقٌ* ،هذا مُؤمنٌ بحقٍّ وطنهِ".

ب- **الجملة الاسميّة الاستخباريّة:** هي تلك الّتي يُراد بها طلب إخبار؛ حيث يَطْلُبُ المُتحدِّث بالجملة الاستخباريّة إخبارًا من المستمع يتمثّل في أحد طرفي الجملة، ولابدَّ أنّه معلوم لديه، مجهولٌ على ماهية الاستخبار ونوعه، وهذه هي الجملة الاستفهاميّة كقول الأسود* يهجو قومه من [الطّويل]:

أحقًّا بني أَبْنَاءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلِ وعيدُكُمْ إيَّايَ وسْطَ المجالس [2]

والجملة الاستخباريّة جوابٌ يكون إخبارًا؛ أي: جملة إخباريّة.

---

[1] – إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، ص22.

* – تجدر الإشارة هنا أنّ عبد القاهر الجرجاني قد ذكر في كتابه دلائل الإعجاز "فروق الخبر" حيث قال: اعلم أنك إذا قلت:"زيـــد منطلق"، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمر، فأنت تقيده ذلك ابتداء، وإذا قلت:"زيد المنطلق" كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقا كان إمّا من زيد، وإمّا من عمر؛ فأنت تعلمه أنّه كان من زيد دون غيره.

* – هو الأسود بن يَعْفُـــرْ شاعر جاهليّ من بني حارثة بن سلمى من سادات تميم يقال له: أعشى بن نهشل.

[2] – ابن قتيبة الدينوري، الشّعر والشّعراء، تح: مفيد قميحة ومحمد أمين الغناوي، ط02. بيروت، لبنان: 2005، دار الكتب العلمية، ص 141.

ج- **الجملة الاسميّة الإنشائيّة:** تلك الجملة الّتي يراد بها إنشاءٌ عن معنىً كامنٍ في النّفس خاصٌّ بالمتحدّث دون إخبار عن شيء ما، و دون استخبار عن شيء ما، ومثال الجملة الإنشائيّة؛ جملة التّعجب في تراكيبها الإنشائيّة الّتي تبتدئ باسم، نحوُ: مَا أحسنَ الصدقَ؟ وهي صيغة قياسيّة*، وهناك صيغة سماعيّة نحوُ: قول المُرقِّش الأكبر*من [الكامل].

للهِ دَرُّكُمَا ودرُّ أَبِيكُمَا...إنْ أَفْلَتَ العُقْليُ حتَّى يُقْتَلاَ (1)

وللجملة الاسميّة ركنان أساسان هما:المبتدأ والخبر، فكلّ اسم ابتدأته، وعَرّيته من العوامل اللّفظيّة(2) فهو المبتدأ،أمّا الخبر فهو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة؛ حيث يقول ابن مالك في ألْفِيته:

والخبرُ الجزءُ المتمُّ الفائدة * **كالله برٌّ و الأيادي شاهده.**

ومحلّ الشّاهد في بيت **ابن مالك** هو "برّ و شاهدة" فهما خبران للمبتدأ [الله والأيادي] لكن قد يطرأ على ركنيهما أو إحداهما نسخ يغيّر الحكم الإعرابيّ بأثّر بعض الحروف والأفعال، وعليه سنضيف نوعين آخرين للجملة.

أ/**الجملة الاسميّة المنسوخة:** وهي الّتي تَغيــَّر فيها إعرابُ المبتدأ بأثر الحروف السّابقة عليها، أو هي الّتي تسبق بعض الكلماتِ الجملة الاسميّة بركنيها الأساسين؛ فَتَنْسَخُ الحكم الإعرابيَّ للمبتدأ بها؛ حيث يتغيّر من حالة الرّفع إلى حالة النّصب، كما تقضي هذه الكلمات إلى الجملة الاسميّة، أو إلى

* – التّعجب: حالة قلبيّة منشؤها استعظام فعل ظاهر المزيّة بزيادة فيه خفي سببهاــ وله صيغتان قياسيتان هما: مــا أفعله، وأفعل به ! ينظر: السّيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسيّة للّغة العربيّة، ط01. بيروت، لبنان: 2004، مؤسّسة الرّسالة، ص 230 – 231.

* – هو ربيعة بن سعد بن مالك، ويسمّى المرقّش بقوله:[الكامل]

الدّار قَفْرٌ والرّسومُ كمـــــا...رقَّش في ظهر الأَدِيم قَلَـــــــمْ

1 – ابن قتيبة الدّينوريّ، الشّعر والشّعراء، ص 112.

2 – أبو محمد القاسم علي بن محمد الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، ط01. بيروت، لبنان: 2003، دار ابن حزم، ص 55.

علاقة الخبر بالمبتدأ دَلالات أخرى، وهذه الكلمات تسمّى "**بالنّواسخ**" الحرفية للجملة الاسميّة وهي:(إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لعلَّ، ليت، لا النّافية للجنس) [1].

ب/ الجملة الفعليّة المحوَّلة: ويُقصد بها تلك الجملة الاسميّة الّتي يدخل عليها أحدُ الأفعال النّاسخة (كان وأخواتها)؛ وهذه الأفعال تنصب خبر الجملة الاسميّة؛ لذلك فإنّ النّحاة يدرسون هذه الجملة تابعة للجملة الاسميّة؛ لأنّه يلزمها بالضّرورة جملة اسميّة تامّةُ الرّكنين [2].

يضع النُّحاة لهذه الجملة عناوينَ بينها قاسم مشترِك وهو نصب خبر المبتدأ؛ فقد يضعون لها عنوان:(الأفعال الرّافعة الاسمَ النّاصبة الخبر) [3].

حيث يحرص العِنوان على ذكر الأثر الإعرابيّ لهذه الأفعال، وقد يوضع لها عنوانا: (نواسخ الخبر) حيث تؤثّر إعرابيّا في الخبر خاصّة؛ بلا خلاف أو أنَّ ذلك تأثّرًا بالمعنى اللّغويّ للنسخ وتطبيقه نحويًا؛ حيث يعني به الإزالة، لإزالتها حكم الخبر [4].

ولهذه الجملة الفعليّة المحوَّلة ثلاثة عشر فعلاً تؤدّي هذا الأثر الإعرابيّ، وتقسَّم إلى ثلاث مجموعات:

- **الأولى:** ثمانية أفعال تعمل بلا شروط، وهي:[كان، أصبح أضحى، أمسى، بات، صار، ليس]

- **الثّانية:** أربعة أفعال تعمل بشرط أن يتقدّمها نفي، وهي: [ما زال، ما برح، ما فتئ، ما أنفك]، وقد أشار ابن مالك في ألفيته؛ وذلك بقوله:

كان ظلَّ بات أضحى أصبحا أمس وصار ليس، زال بَرِحَا

فتئ، وأنفك، وهذي الأربعــة لشبه نفي، أو لنفي، متبعــة [5]

---

[1] – إبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، ص169.
[2] – نفسه، ص 293.
[3] – نفسه، ص 293.
[4] – نفسه، ص 295
[5] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ص 205.

- **الثّالثة:** فعل واحد يعمل بشرط أن يتقدّمه (ما) المصدريّة الظّرفيّة، وهو "مادام" وقد أشار ابن مالك بقوله:

ومثل كان مسبوقًا بـــ"مـــا"   كأعط مادمت مصيبًا درهمًا[1]

1– 2- **الجملة الفعليّة:** و تسمّى الجملة فعليّةً إن بُدأت بفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم أمراً، وسواء كان الفعل متصرّفا أم جامدًا، وسواء كان تامًّا أم ناقصا، وسواء كان مبنيّا للفاعل أم مبنيّا للمفعول كـــقام زيد ويضرب عمرو، وأضرب زيد، ونِعْمَ العبد وكان زيد قَائمًا، وقوله تعالى:﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ **الذاريات: ١٠** ولا فرق في الفعل أن يكون مذكورًا أو محذوفًا، تقدّم معموله عليه أو لا تقدم عليه أولا.[2]

فالجملة العربيّة الفعليّة تقوم على التّراتب الأساس، وهو [فعل+ فاعل+مفعول به] ويتّضح من خلال هذا المخطّط:[3]

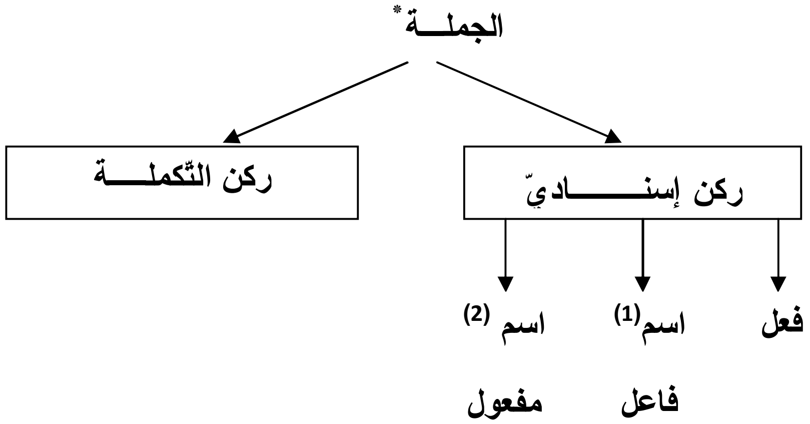

[1] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ص 204.

[2] – خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، ص33.

[3] – ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، ص 18.

* – يزعم بعض الباحثين أنّ ترتيب الجملة العربيّة من [فعل وفاعل ومفعول به]، ترتيب حرّ، لكن إذا ما افترضنا هذا الزعم، ستُوفر لنا البُنى الآتية:

1: فعل + فاعل + مفعول به، ب– فعل + مفعول به + فاعل .

2: فاعل + فعل + مفعول به، ب – فاعل + مفعول به + فعل. 3: أ – مفعول به + فعل + فاعل، ب– مفعول به + فاعل + فعل.

– لكنّ هذا التّراتب الأخير لا يتناسب ولغتنَا، لأنّ ثمة ضوابطَ تحكم هذه اللّغة، ينظر: الألسنية التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، ط2. بيروت: 1986، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات، ص (26– 27).

ولعلّ هذا التّراتب يقترب من التّحليل البِنَوِي الّذي أخذه **بَلُومفِيلد** على الجملة العربيّة؛ حيث يبدأ من الجملة كعنصر لغويّ أوَّلي وينتهي التّحليل بالعناصر الدّالة **(المورفميات)**.[1]

ولنأخذ هذا المثال: **أتى الحطيئة:**

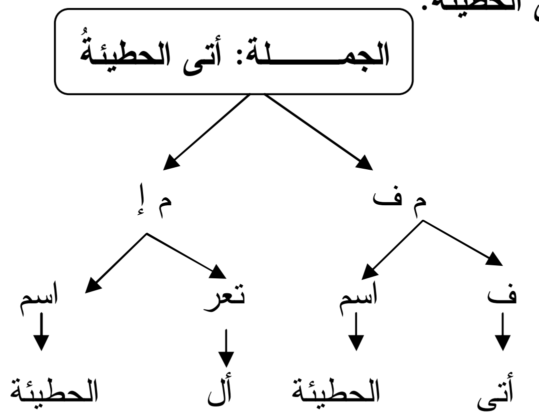

فهذه الجملة عبارة عن تركيب إسناديّ مكوّن من مركب فعلي(أتى الحطيئة) ومركب اسمي (الحطيئة)، وقد حُلّلت هذه الجملة إلى أقلّ وَحدة؛ فالمركب الفعلي(أتى الحطيئة) رُمز له بـــ (م ف)، والمركب الاسميّ رمز له بـــ (م إ).

2- الجملة باعتبار الأسلوب: الجملة إمَّا خبريّة، وقد سبق الحديث عنها، وإمَّا شرطيّة وإمَّا إنشائيّة؛ والجملة في هذا الباب تهمّنا على الأكثر الإنشائيّة، وسنبيّن هذا على الشّكل الآتيّ:

[1]– التّواتي بن التّواتي، المدارس اللّسانيّـــة في العصر الحـــديث، ومناهجهـــا في البحث، ص 65.

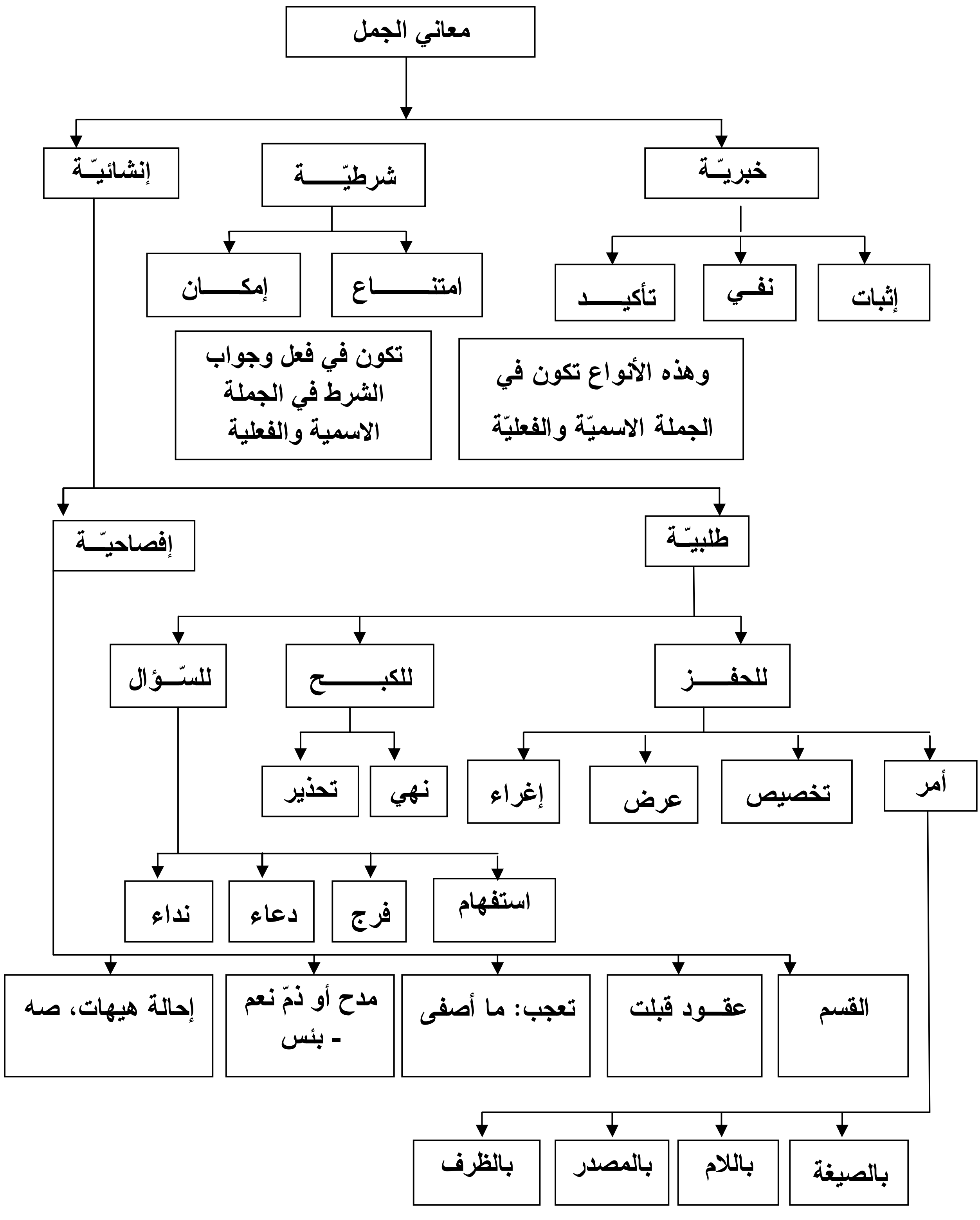

ممَّا هو مُوضّح في الشّكل؛ يتبيّن أنّ معاني الجمل قد قُسِّمت إلى جمل خبريّة وشرطيّة، وإنشائيّة؛ والجمل الإنشائيّة قسّمت إلى قسمين: **طلبيّةٍ و إفصاحيّةٍ.**

✓ **الجملة الطلبيّة:**هي ما تَسْتَدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطّلب[1]، وتَضَمَّ أضربًا سنعرضها باختصار:

أ- **جملة الأمر**: هي إحدى الجمل الحافزة على إيقاع حدث ما، وتأتي على صور كثيرة:

أ-1: **فعل الأمر**:كقوله تعالى:﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ البقرة: ٤٣

وكقوله تعالى:﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ التوبة: ١٠٣

أ-2- المضارع المقترن بلام الأمر: نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ ﴾ البقرة: ٢٨٢

أ-3- المصدر النائب عن فعل الأمر: نحو قوله تعالى:﴿ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا ﴾ **البقرة: ٨٣**

ومعنى ذلك وأحسنوا إلى الوالدين إحسانا،ونحو قوله تعالى:﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ محمد:الآية ٤

وأصله: فاضربوا الرِّقاب، فحذف فعل الأمر وقدَّم المصدرَ، فناب عنه مضافًا إلى المفعول به وضرب الرِّقاب عبارة عن القتل، وذلك أنَّ قتل الإنسان أكثر ما يكون بضرب رقبته.

ب- التّحضيض: حثّ على فعلٍ ما، وأدواته هي: هلاَّ ولوما ولولا وهي تدخل على الفعلين: الماضيِّ والمضارع لقوله تعالى:﴿ وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ ﴾ **الكهف: ٣٩**

والفرق بين التّخصيص والعرض؛ هو أنَّ التّخصيص حثٌّ والعرض اقتراح [2].

ج- الإغراء: ترغيب المخاطَب في شيء يحمد به.

وطريقته الإتيان باسم منصوب في حيِّز فعل محذوف وجوبًا عند تَكرار الاسم أو عطفه، وبيانُه كالآتي:

---

[1]- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ط01. القاهرة،: 2006، دار الآفاق العربيّة، ص 54.

[2] - تمام حسان،الخلاصة النّحويّة، ص 139.

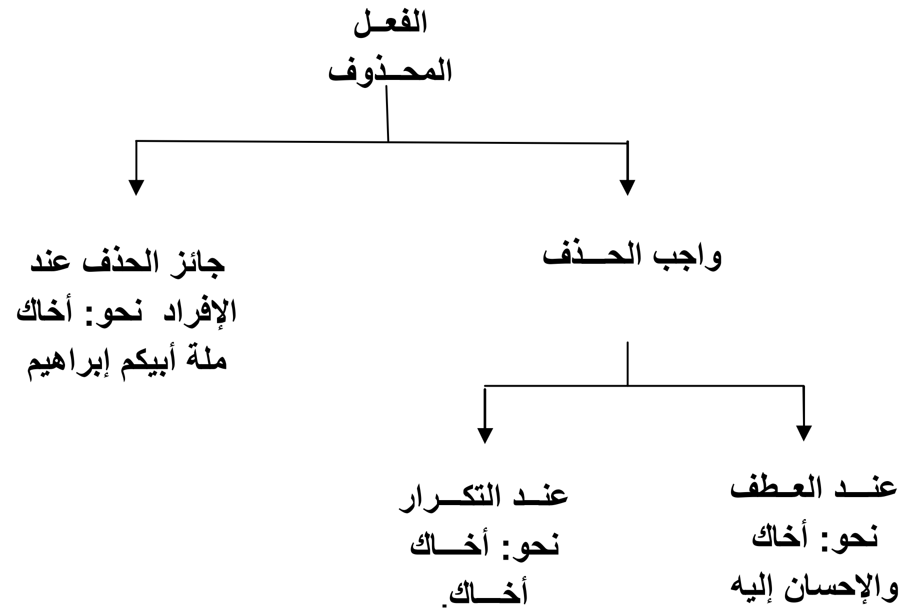

ممّا هو جليّ عند تمّام حسّان من خلال هذا التّقسيم أنّه يركز على المعاني التي تدلّ عليه هذه التّراكيب النّحويّة، فهذه التّرسيمة تبيّن جزءا من أجزاء النّحو العربيّ؛ والفعل في حالة الإغراء يدلّ على انفعال داخليّ؛ أي أنّه لا يبرز طلبا في الفعل، والحذف يدلّ على ذلك؛ فأنا عندما أقول لغلام: الأسدَ الأسدَ" فقد بنيت الجملة على تركيب نحويّ معيّن له غرضه المقصود؛ ففي هذه الجملة حذفت الفعل"احذر"؛ أي احذر الأسد " فقد حذفت الفعل من باب الاختصار له أمر مهول عند رؤية الأسد، وفي الوقت نفسه كرّرت الاسم " الأسد" لشراسته وهو من باب تنبيه السّامع.

ودون الإسهاب في هذه الأطروحات والتّعمق فيها، فهي مبثوثة في كتب البلاغة والنَّحو أيضًا [1].

✓ **الجملة الإفصاحيّة:** وهي جملة ليس فيها معنى الطّلب، وإنّما يقصد بها التّعبير عن خلجات النّفس حتّى عندما يقول القائل **"صه"** أو يزجر الحيوان، أو يحكي الصّوت لا يقوم بجملة طلبيّة؛ وإنّما يعبِّر عن حاجة نفسيّة[1]، وهذه الإفصاحيّات هي:**(القَسَم، العقود والنُّدبة).**

---

[1] – ينظر: تمام حسان، الخلاصة النّحوية، ص 141–142–143 –144.

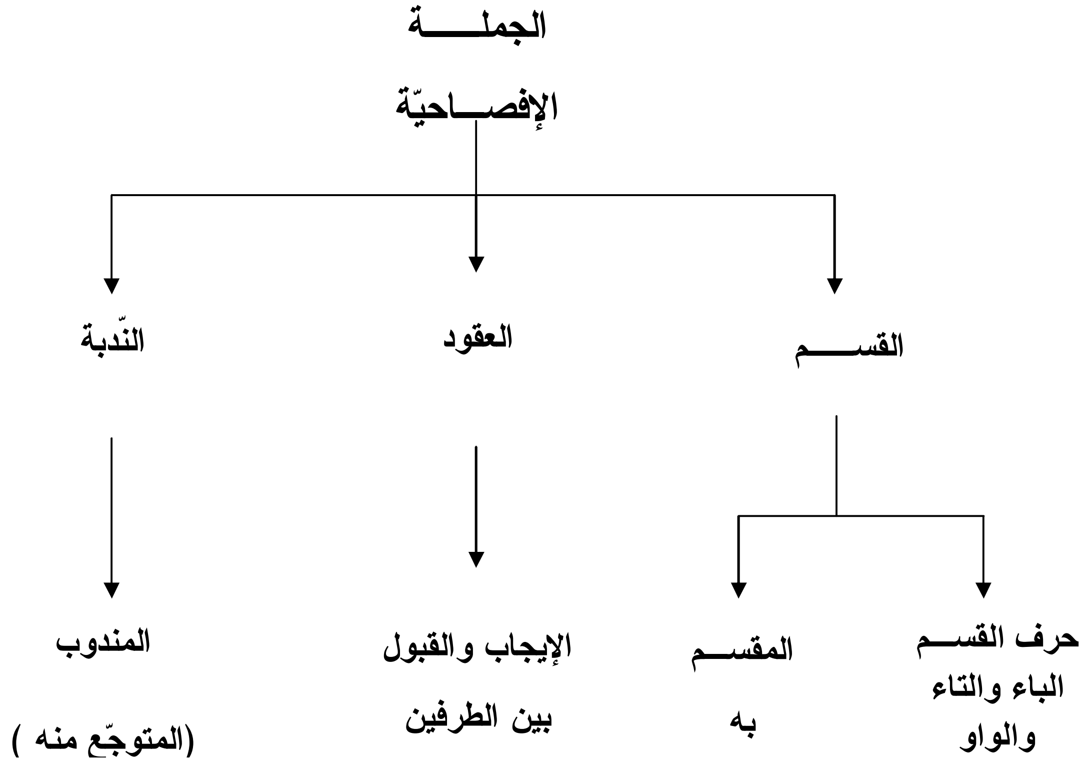

فهذا التّقسيم الّذي أجراه تمّام حسّان إنّما قائم على أساس المعنى، كما أنّها تلج ضمن الأساليب الإنشائيّة غير الطلبيّة، فأنا عندما أقسم بشيء فليس المقصود أنّي طلبت شيئا؛ ولكن كوني أعبّر عن مكنون داخليّ ولنأخذ قوله تعالى:﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ﴾ الأنبياء: ٥٧ فسيّدنا إبراهيم عليه السّلام حينما أقسم بهذا القسم؛ إنّما كان لما قد رآه من قومه من عصيان وعبادة الأصنام.

والأمر نفسه في العقود عندما أقول لفلان:" أعطيتك ابنتي"؛ فالفعل أعطى ليس فيه طلب؛ بل هو تقرير من أحد الطرفين بالقبول أو الرّفض لما قد قاله هذا الشّخص.

[1] – نفسه، ص 147.

المبحث الثّانيّ: التّقـــــديم والتّأخـــــيـــر

أولا: التّقديم والتّأخير في اللّغة والاصطلاح

-**لغـــــــةً**: التّقديم في اللّغة من "قدّم"؛ أي وضعه أمام غيره[1] . والتّأخير مقابل التقديم قال تعالى:﴿ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ القيامة: ١٣، وقال تعالى:﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ الفتح: ٢

قال ابن منظور:"قدم: في أسماء الله تعالى المقدِّم: هو الذي يقدّم الأشياء ويضعها في مواضعها. وقدَّام نقيض وراء. وقدَمَهُم يَقْدُمُهُم قَدْمًا وقُدُومًا وقَدِمَهُم، كلاهما: صار أمامهم، والقدَمَة من الغنم: التي تكون أمام الغنم في الرّعي.

وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴾الحجر: ٢٤ ؛ يعني من يتقدّم من النّاس على صاحبه في الموت، ومن يتأخّر منهم فيه »[2].

جاء في معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: " قدَم القوم: سبقهم فصار قدّامهم، أي أمامهم "هو يقدُم الطّابور"، تقدّم ذكره: سبق" قرأت البحث المتقدّم ذكره"،" تقدّم الوزير الوفد المرافق: صار قدّامه عكس تأخّر" قدّم الشّخص غيره: جعله سابقا، عكس أخّره"،" تقديم [مفرد] "[3].

وجاء في معجم الرّائد:" التَّقديم (ق د م) 1 – مص. قدّم . 2 – في اللّغة: هو تقديم ما حقّه وأصله التّأخير، مثل تقديم الخبر على المبتدإ، نحو:" قادمٌ أخوك"، أو تقديم المفعول به على الفعل، نحو:أخاك رأيت"، ونحو ذلك."[1]

---

[1] – أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها، 1986، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ج 2 ، ص 325

[2] – ابن منظور، لسان العرب، باب(القاف)، ص 3552– 3553 .

[3] – أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ط 1. القاهرة: 2008، عالم الكتب، م1، مادة (ق د م)، ص 1783 – 1784 – 1785.

قال الرّاغب: قدّمت فلانا أقدّمه؛ إذا تقدّمته قال تعالى:﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾ **هود: ٩٨** ، وقال تعالى:﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ الأعراف: **٣٤** ؛ أي لا يزيدون تقدّما، ولا تأخّرا[2].

– **اصطلاحًا:** هو التّغيير في التّرتيب الطبيعيّ لأجزاء الجملة؛ لغرض بلاغيّ كزيادة الاهتمام أو القصر أو التّشويق أو لضرورة شعريّة[3]. لكنّه لا يقتصر على علم البلاغة؛ بل هو مبحث مشترك بينه وبين النّحو؛ حيث نجده في الأوّل في علم المعاني، وفي الثّاني في موضوع المسند والمسند إليه.

ونستطيع أن نعدّه متغيّرًا أسلوبيًا في اللّغة؛ لأنّه عدول عن القاعدة العامّة؛ وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها الأصليّة لغرض يتطلّبه المقام؛ إذ يكون هذا العدولُ بمنزلة منبّه فنّيّ يعمد إليه المبدع؛ ليخلق صورة فنيّة متميّزة؛ فالتّقديم إذًا" هو تبادل في المواقع، تترك الكلمة مكانها في المقدمة لتحلّ محلّها كلمة أخرى لتؤدّي غرضًا بلاغيًّا ما كانت لتؤدّيه لو أنّها بقيت في مكانها الّذي حُكّمت به قاعدة الانضباط اللّغويّ"[4] .

وفيه يقول الزّركشيّ:" هو أحد أساليب البلاغة؛ فإنّهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق "[5].

ومن الملحوظ أنّ مفهوم التّقديم والتّأخير لم يتغيّر على مرّ العصور، ماعدا في شكل الصّياغة والمفردات المستحدثة؛ لكن الجوهر بقي ثابتا. وكمثال على ذلك نأخذ التّقديم عند خليل أحمد عمايرة؛ حيث يقول:" **هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيرًا بذلك نمط**

---

[1] – جبران مسعود، الرائد(معجم لغوي معاصر)، ط7. بيروت – لبنان: 1992، دار العلم للملايين، حرف(التاء)، ص230 .

[2] – خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم، الأسرار البلاغية للتّقديم والتّأخير في سورة البقرة (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،1998م المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، قسم الدّراسات العليا ،ص36 .

[3] – أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، م1، ص1785 .

[4] - هناء محمود شهاب، أثر التّرجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم (اللّغة الإنجليزيّة أنموذجا)،العدد 02، 2010، مجلة التربية والعلم، م17، ص143 .

[5] - بدر الدّين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التّراث، ج3، ص233 .

الجملة، وناقلا معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأوّل رابطة واضحة هي عنصر من عناصر التّحويل؛ بل هي من أبرز عناصر التّحويل، وأكثرها وضوحًا؛ لأنّ المتكلّم يَعمَد إلى مورفيم حقه التّأخير فيقدّمه أو إلى ما حقّه التّقديم؛ فيؤخّره طلبًا لإظهار وترتيب المعاني في النّفس"[1]. وهنا استبدل الكلمة أو اللّفظة بمصطلح المورفيم.

إنّ التّعريفات السّابقة لهي منوطة بكلام العرب وبسَنِنهم خاصّة، أمّا إذا أردنا تعريفه من حيث هو أسلوب قرآنيّ، فإنّه حينئذ يكون أوسع من التّعريف السّابق، فقد أطلق التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم على القارّ في مكانه، كما أطلق على المزال[2]. وتناوله غير واحد من العلماء بالدراسة والتّحليل، وأفردت له دراسات تطبيقيّة خاصّة بسورة واحدة من القرآن، وهذا طبيعيّ، فهو كلام الله المعجز، وكلما تبحّرنا فيه وجدنا لطائف جديدة بين ثناياه؛ فهو من أجمل الأساليب البيانيّة في القرآن، ومن أكثرها شيوعا فيه، لما له من قدرة عجيبة على نقل المعاني بدقّة، بفضل تركيبه المتقن.

ثانيا: مـــــواضع التّقـــــديم والتّأخـــيـــــر

أ- التّقديم والتّأخير في الجمـــلة الفعــليّة:

للجملة الفعليّة نمطٌ معيّنٌ أدركه العلماء في تركيب الجملة العربيّة؛ وهذا النّمط يقوم على عنصرين أساسيْن هما(المسند والمسند إليه) أو ما يُعرف (بالفعل والفاعل) مثل:(أنزل القرآن)، كونها يشكلان طرف الإسناد؛ لكن قد تعتري هذا النّمطَ تحويلاتٌ تبلبل تركيب الجملة المألوف؛ بحيث يكون هذا التّبلبل مبنيّا لغرض بلاغيّ، وقصديّة معيّنة يقتضيها السّياق والمقام، وليس سبهللة.

وقد أشار النّحاة إلى أوليّة التّراتب في الجملة الفعليّة [فعل+ فاعل]؛ حيث يتقدّم الفعلُ الفاعلَ وهو تراتبٌ أساسٌ ومنطقيٌّ عقليٌّ لا نبغي له حولا، وليس فيه مظِنّة؛ لأنّك إذا قدّمت الفاعل أضحى

---

[1] – هناء محمود شهاب، أثر التّرجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم(اللغة الإنجليزية أنموذجا)، ص 144.

[2] – خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم، الأسرار البلاغية للتّقديم والتّأخير في سورة البقرة (دراسة تطبيقيّة)، رسالة ماجستير ، ص37.

عندنا جملة اسميّة؛ وقد صرّح به ابن مالك في ألفيته:" **إنّ حكم الفاعل التّأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول الزّيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدّما؛ بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتّقدير زيد قام هو، وهذا ذهب البصريّين، وأمّا الكوفيّون فأجازوا التّقديم في ذلك كلّه**"[1] ومن ثَمّ فالأمرُ بيّنٌ عند النّحاة؛ فقد بَنوْا قاعدتهم على قاعدة دون تعارض مسألة بمسألة، فالأمر بدهيّ مادام أنّ كلّ جملة بُدئت باسم؛ فهي جملة اسميّة، وكلّ جملة بدئت بفعل فهي فعليّة، كان لزامًا تقديم ذاك الاسم على الفعل؛ يستلزم خروج نمط الجملة الفعليّة نمط آخر، وهو الجملة الاسميّة، فبنية الجملة الفعليّة الأصليّة ثابتة في مكوّنها الرّئيس وهو الفعل؛ وإنّما التّغيير يتمّ في ما ورد بعد الفعل سواء أتعلّق بالفاعل أم بالمتمّمات/ المكمّلات، ومادام أنّ الجملة الفعليّة تقوم على الفعل وهو مسند؛" **فالأصل في الجملة الّتي مسندها فعل أن يتقدّم الفعل نحو(يقدم أخوك) ولا يتقدم المسند إليه إلاّ لسبب**"[2] أمّا إذا عدلت عن التّراتب؛ فقد ولجت في باب من أبواب العدول المعنويّ، وهو التّقديم والتّأخير" **فقد دخلت في باب التّقديم والتّأخير ولابدّ أنّك فعلت ذلك لسبب اقتضاه المقام، ويدخل ذلك في باب العناية، والاهتمام الّذي تتعدّد أسبابه وأنواعه**"[3]؛ وسأوضّح بالتّرسيمة الآتية:

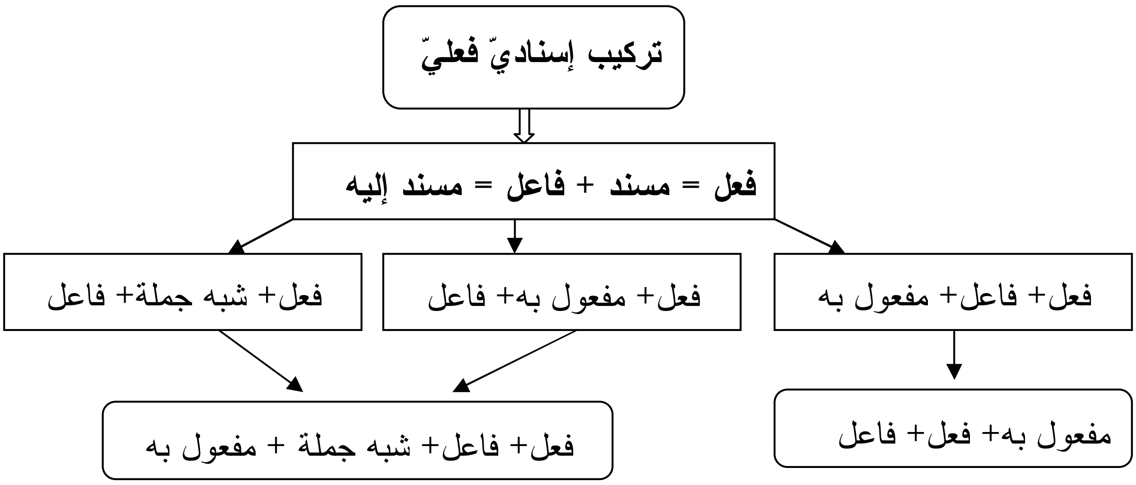

من خلال التّرسيمة يتّضح لنا جليّا أنّ قضيّة التّقديم والتّأخير تقوم على الفعل الّذي يقود المكوّن الإسناديّ الفعليّ، غير أنّ الفعل يحافظ على رتبته، وبخاصّة مع وجود الفاعل الظّاهر؛ وهي تحوّلات

---

[1] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة بن مالك،ج1، ص222–223

[2] – صالح فاضل السّامرائي، الجملة العربيّة تأليفُها وأقسامُها، ط2. الأردن: 2007، دار الفكر، ص34.

[3] – نفسه، ص34.

تركيبيّة تكثر في اللّغة العربيّة في غالب الأحيان؛ ولعلّ هذا ما جعل العربيّة تنماز عن باقي اللّغات؛ حيث تترك توسّعا واتّساعا للمخاطِب لتبليغ مقصده دونما أيّ عناء؛ أضف أنّ المتكلّم يضع اللّفظ المقصود في الموضع المنشود؛ وهذا يرجى ولا يُرتضَى إلاّ بمراعاة أنماط تتناسب والمقامَ الّذي يرد فيه التّخاطب.

والتّرسيمة توضّح المواضع الّتي يرد فيها التّقديم والتّأخير في الجملة الفعليّة، وسنقوم الآن بشرح كلّ واحدة على حده:

1- **تأخير الفاعل:** الفاعل ركن رئيس في الجملة الفعليّة، ورتبته الأساس في الجملة أنّه واجب التّأخير؛ لأنّه مسند إلى الفعل، ومن بعد ذلك فهو مسند إليه؛ لأنّه هو السّبب في إيجاد الفعل؛ لذا عرّف بأنّه" **ما أسند إليه عامل مقدّم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به**" [1]؛ فكلمة مقدّم عليه تدل على الرّتبة الأصليّة للفاعل كما تثبت رتبة الفعل وهو عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل.

والجدير بالذّكر أنّ هناك رأيًا يرى أنّه يجوز أنْ يتقدّم الفاعل؛ أيْ الكوفيّون، وهي مسألة معروفة في النّحو؛ لكنِ الكوفيّون قصدوا هنا التركيب ما قصدوا المعنى، فالتّقديم أمر تشاكلت فيه الآراء وتضاربت ردهة من الزّمن في أبواب شتّى بين البصريّين والكوفيّين، وأضحت تعرف بلغة "أكلوني البراغيث"؛ وقد تساءلت يوما بتسآل فقلت: "ما الدّاعي لأن أقدّم فعلا واسما في سياق واحد لجملة مختلفة في بنية تركيبها؟ كأنْ أقول مثلاً: (أتى الشّاعر المتنبّي) أو(الشّاعر المتنبّي أتى) فإذا بنا نجد الأستاذ الدّكتور صالح فاضل السّامرائي قد أجاب عنه في كتابه" معاني النّحو" وهو يقول:" والفرق بين التّعبيرين أنّك إذا قلت:(حضر سعد) قلتَ ذلك والمخاطب خالي من الذّهن ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألةِ فأخبرته إخبارا ابتدائيّا. وأمّا إذا قلت:(سعد حضر) فقدّمت الفاعل؛ فلا يكون ذلك إلاّ لغرض"[2].

2- **تقديم المفعول به على الفاعل:** وسبق وأن أشرنا في تركيب الجملة الفعليّة تراتب عقليّ، ومنطقيّ تألفه اللّغة، ولا مناص منه؛ فالفعل يتقدّم الفاعل، والفاعل يتقدّم المفعول، وهذا هو الأصل،

[1] – صالح فاضل السّامرائيّ، معاني النّحو، القاهرة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ج2، ص39.

[2] – صالح فاضل السّامرائي، معاني النّحو، ج2، ص41.

ولكن ليس بالفصل مادام أنّ ثمّة مقامًا وسياقًا يقتضي ذلك.لقوله تعالى﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ ﴾ آل عمران:[الآية ١٤٠]

فالظّاهر من الآية تقدّمُ المفعول به [القوم]، وتأخّر الفاعل [قرح] وذلك بغية الاهتمام والعناية، " فهذه الآية نزلت في معركة أحد الّتي أصاب المسلمين فيها أذى شديدٌ، وشج وجه رسول الله– صلى الله عليه وسلم– فأنزل الله هذه الآياتِ يواسيهم، ويسحّ عنهم الحزن الّذي أصابهم، فأخبرهم أنّ القرح، والأذى لم يصبهم وحدهم إنّما أصاب أعداءهم أيضا، وقدّم العدوّ؛ لأنّه هو الّذي يعني المسلمين ههنا؛ إذ ليس المهمّ القرح، وإنّما المهمّ من أصاب؛ فقدّم القوم؛ لأنّ إصابة هؤلاء بأعيانهم هو الّذي يواسي المسلمين، ويخفّف عنهم الحزن"[1]، والأمر نفسُه في تقديم المفعول به بالضّمير على الفاعل عندما يتصل المفعول بالفعل قال تعالى:﴿ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ السجدة:[الآية ١١] فقد تقدم المفعول به [كم] في الفعل يتوفّى على الفاعل [ملك] ، والمفعول به ههنا واجب؛ لأنّه ضمير متصل، إنّ الغرض ههنا بيان احتضار الكافر، وإنّه ليس كاحتضار المؤمن، وأنّه يلقى عذابا ومشقّة في احتضاره، وأنّه يبدأ صبّ العذاب.

ب– مواضع التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميّة:

تتكوّن الجملة الاسميّة من ركنين رئيسين هما: المبتدأ وهو المسند إليه/ المحكوم عليه، والخبر وهو المسند/ المحكوم به. والخبر هو الجزء الّذي تتمّ به الفائدة. والأصل في الجملة الاسميّة هو المسند إليه ولا يتقدّم المسند إلاّ لسبب يقتضيه المقام، وقد تدخل الفضلة على الجملة الاسميّة وهي ترد بعد المسند إليه والمسند؛ أمّا إذا تقدّمت عليهما يدخل التّقديم والتّأخير في الجملة؛ ويصبح عندنا حينئذٍ تقديم ما حقّه التّأخير، وتأخير ما حقّه التّقديم؛ لذا نجدُ النّحاة يستعملون في هذه المواضع الواجب ويقصدون به الأصل وهو التّقديم، كما أنّهم يستعلون الجائز، ويقصدون به التّأخير؛ وقد صرّح بهذا ابنُ مالك وهو يبيّن أصليّة تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ إذ يقول:

والأصلُ في الأخبار أن تؤخّرا وجوّزوا التّقديم إذ لا ضررا

[1] – نفسه، ص49.

وقد شرح النّحاة هذا ووضّحوه بقولهم:" **الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبر**"[1]، كما أشار زعيم النّحاة سيبويه أنّ العرب "كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعني وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"[2]، والظّاهر من قول سيبويه إنّ النّحاة يُولُون اهتمامًا بالغًا بالمعنى أكثر منه تركيبًا ولعل هذا مقصده إفادة السّامع المخاطب، وهذا الّذي قرّره علماء البيان بأدلّة وبراهينَ واضحة.

1- **تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:** سبق وأن أشرنا أنّ الخبر حقّه التّأخير؛ لأنّه "وصف في المعنى للمبتدأ؛ فاستحقّ التّأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل لَبس أو نحوه "[3] وعليه فتقديم الخبر إنّما يكون لغرض بلاغيّ نذكر منه:

- **التّخصيص:** وذلك إذا كان المخاطَب خالي الذّهن ممّا ستخبره، قدّمت له المبتدأ، مثل:

[أبو نواسٍ شاعرُ الخمرِ] فهذا إخبارٌ أوليّ لا يعرفه السّامع؛ أمّا إذا كان السّامعُ لا يعرف بأنّ (أبَا نُوَاس شاعر الخمر) قدّمت له(شاعر الخمر)؛ حتّى تزيل عنه الوهم من ذهنه فتقول له بعدئذ: (شاعر الخمر أبو نُوُاس)، وقد دلّ على ذلك ابن الأثير حين قال:" في قولنا:(زيد قائم) و(قائم زيد): فقولك (قائم زيد) قد أثبت له القيام دون غيره، وقولك:(زيد قائم) أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه بأن تقول: ضارب أو جالس أو غير ذلك"[4].

وجاء في كتاب "الإيضاح" وأمّا تقديمه – المسند– فإمّا لتخصيصه بالمسند إليه[5] كقوله تعالى:

﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ﴾ الكافرون:[الآية ٦] فقد تقدّم الجار والمجرور[لكم] شبه جملة متعلّق بخبر محذوف وهو مسند، وتأخّر المبتدأ [دينكم] وهو مسند إليه.

وجاء أيضًا في تقديم خبر المبتدأ عليه في نحو قولك:(قائم زيد) في (زيد قائم) لأنّك إذا أخّرت الخبر؛ فليس فيه إخبار بأنّ زيدا قائم لا غير من غير تعرّض لمعنى من المعاني البليغة، بخلاف ما إذا

[1] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج2، 178

[2] – أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ج1 ص34.

[3] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك،ج2، ص 178.

[4] – ابن الأثير، المثل السّائر، تح: أحمد الحوفي و بدوي طبّانة، مصر– القاهرة، دار نهضة للطبع والنّشر، ج2، ص38.

[5] – الخطيب القز ويني، الإيضاح في علوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع)، تح: عبد القادر حسين، ط1. 1996: مكتبة الآداب، ج1، ص101.

قدّمته وقلت: (قائم زيد) فإنّك تفيد بتقديمه أنّه مختصّ بهذه الصّفة من بين سائر صفاته"[1]حتّى إنّه ليدلّ على بريق بديعيّ على حدّ قول العلويّ حينما عرض قوله تعالى:﴿ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ الأنبياء:[الآية ٩٧] فقال: ومن رائق ذلك وبديعه قوله تعالى:﴿ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ فإنّما قدّمه ولم يقل:(أبصار الذين كفروا شاخصة) لأمرين:أمّا أوّلا فلأنّه إنّما قدم الضّمير في وقوله(هي) ليدلّ به على أنّهم مختصّون بالشّخوص دون غيرهم من سائر أهل المحشر، وأمّا ثانيا فلأنّه إذا قدّم الخبر، أفاد أنّ الأبصار مختصّة بالشّخوص من سائر صفاتها من كونها حائرةً، أو مطموسةً أو مزوّرةً إلى غير ذلك من صفات العذاب"[2].

– **الافتخار**: كقولي:(مَسِيليٌّ أنا) فهناك فرقٌ بينه، وبين قولي (أنا مَسِيليٌّ)؛ فالأولى إخبار للفخر بنفسه، وأمّا الثّانية بأنّه ينتمي إلى منطقة معيّنة، وبني عشيرته. أتى في شرح الشّافية " وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، وجب التّقديم نحو قولك:(تميميٌّ أنا) إذا كان التّفاخر بتميم، أو غير ذلك ممّا يقدّم له الخبر"[3]، وما هو مبيّن أن أغراض التّقديم والتأخير كثيرة في هذا الباب؛ لذا يقول السّامرائي:" وملاك ذلك إنّ العرب يقدّمون اللّفظة لغرض الاهتمام، وتعدّد صور هذا الاهتمام"[4].

2– تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور: قد يتقدّم الخبر الواقع ظرفا أو جارا ومجرورا؛ بل هو واجب التّقديم؛ لأنّه لا يحتاج ههنا إلى مسوّغ أبدا، وقد أشار ابن مالك في أَلْفِيته لهذا التّقديم فقال:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى "كائن" أو "مستقر"[5]

إنّ البيت الّذي أقرّ به ابن مالك، يدلّنا على أنّ العرب أخبرت، وأفادت بالجملة الظّرفيّة وشبه الجملة، وهو دليل آخر على أنّ العرب ما أخبرت بنكرة في بداية كلامها؛ كون كلامها قاصرا على تحديد الفائدة المرجوّة؛ لذا قال في بيت آخرَ:

---

[1] – يحي بن حمزة العلويّ، الإيجاز لأسرار كتاب الطّراز في علوم حقائق الإعجاز، تح: بن عيسى بالطّاهر، ط1. 2007، دار المدار الإسلاميّ، ج2، ص68.

[2] – نفسه، ج2، ص69.

[3] – محمد بن الحسن الإستراباذيّ الرّضي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، ط1. 1966، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج1، ص107.

[4] – صالح فاضل السامرائي، معاني النّحو، ج1، ص 139.

[5] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص166.

ولا يجوز الابتدا بالنّكرة ما لم تفد: كعند زيد نمرةٌ[1]

وهذا التّقديم الوارد في الجملة الظّرفيّة وشبه الجملة ليس لغرض بلاغيّ فقط؛ بل إنّ تقدّمه واجب؛ وفي هذا يقول ابن مالك:

نحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر[2]

لذا كان أن نسأل ما سببُ تقديمِ الظّرفِ والجارِ والمجرور؟ هب أنّي قلت: " في القسم الطّلبة" فههنا الإخبار مختصّ ويرفع الوهم عن ذهن المخاطَب؛ حتّى لا يظنّ أن هناك غير طلبة، ومثله قال تعالى ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ التغابن:[الآية ١]

قدّم الظّرفان ليدلّ بتقديمهما على معنى الاختصاص الملك والحمد بالله عزّ وجلّ لا بغيره[3] لكن نقول إنّ قوله:"الملك له ينفي ملكه، وحمده معاد الله؛ ولكنِ التّقديم يدلّ على التّوسيع في المعنى حتّى لا يشكّ شاكٌّ ولا يظنّ أيّ ظانٌّ.

ولا بأس بأن أشير إلى أنّ هذا النّوع من التّقديم بغرضه الاختصاصيّ ليس بدْعا على الجملة الاسميّة فحسب؛ بل إنّه كذلك في الجملة الفعليّة يقول محمد بن عبد الله الزركشي:" لا تختصّ إفادة الحصر بتقديم الضّمير المبتدأ؛ بل هو كذلك إذا تقدّم الفاعل أو المفعول أو الجار والمجرور المتعلّقات بالفعل"[4].اللّهم إذا كان الكلام قد سبق بنفي فإنّ الظّرف قد يتأخّر؛ وهذا النّوع يكثر في نصوص التّنزيل لقوله تعالى﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة:[الآية ٢]

فالظّاهر في الآية هو تقديم الرّيب وتأخير الظّرف، وهنا نشير على أنّ النّفي منوط بالقرآن؛ لأنّه لا يحوي ريبا في محتواه؛أيْ نفي الرّيب في المذكور،وهو القرآن الكريم؛ أمّا قوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ الصافات: [الآية٤٧] فإنّ المتأمّل للآية يجد تقديم الظّرف[فيها] دون الآية السّابقة فههنا نفي المذكور لإثبات غيره. فالخمر في الواقع أنّها تسكر وتذهب العقل؛ لكن خمر الجنّة عكس ذلك.

---

[1] – نفسه، ج1، ص169.

[2] – نفسه، ج1، ص 186.

[3]– جار الله الزّمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1. الرّياض: 1998، مكتبة العبيكان، ج3، ص 236.

[4] – الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 414.

ومن الّذين تنبّهوا لهذا الزّركشيّ حين قال:" وأمّا تقديم الظّرف، ففيه تفصيلٌ فإن كان في الإثبات دلّ على الاختصاص كقوله تعالى:﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ﴾ الغاشية:[الآية٢٦]...وإن كان في النّفي فإن تقديمه يفيد تفضيل المنفيّ عنه كما في قوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٌ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا ﴾ الصافات:[الآية٤٧][1] فالمتمعّن جيّدا يستدرك ذلك، فأنا إذا قلت:(عندك علمٌ) فقد خصّصت لك العلم؛ أمّا وإن قلت لك:(لا عندك علم) أصبحت الجملة تحمل معنى الذّم؛ فالتّركيب دقيق ومعناه أدقّ من ذلك بكثير جدّا.

3/ تقديم المبتدأ على الفعل: وفي هذا الموضع يتقدم المبتدأ ويتأخّر الخبر وجوبا، وههنا الخبر يرد جملة فعليّة شريطة أن تشمل على رابط يعود على المبتدأ؛ يقول ابن مالك:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرا[2]

وقد ذكر البلاغيّون أغراضا عدّة لورود الفعل بعد المسند إليه؛أي: المبتدأ نذكر المهم منها:

– **التّخصيص/ الحصر:** هو تخصيص الفعل، وحصره كقولي مثلا:[أستاذتي أعانتني كثيرا] فقد خصّصت الأستاذة بالإعانة، وقصرت ذلك عليها؛ وذلك كأن يظنّ ظانّ بأنّ أستاذا آخر قد أعانني فأزيل عنه هذا الشّك والرّيب والظّنّ يقول عبد القاهر الجرجاني:" فإذا عمدت إلى الّذي أردت أن تحدث عنه، فقدمت ذكرَه ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما جليّ لا يشكل، وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنصّ فيه على واحد؛ فتجعله له وتزعم إنّه فاعله دون واحد آخر أو دون كل واحد"[3] والثّاني سنذكره في الغرض الّذي يليه.

– **تحقيق الأمر وإزالة الشّك:** والمبتغى المرجوّ هو إزالة الشّك من ذهن السّامع، وتزيده فائدة على فائدة يقول عبد القاهر الجرجانيّ:"والقسم الثّاني أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى ولكن على أنّك أردت أن تحقق على السّامع أنّه قد فعل، وتمنعه من الشّك؛ فأنت لذلك تبدأ بذكره

---

[1] – نفسه، ج3، ص 236.

[2] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل ألفيّة بن مالك، ج2، ص180.

[3] – عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص99.

وتوقعه أوّلا، ومن قَبْل أن تذكر الفعل في نفسه؛ لكي تباعده بذلك من الشّبهة، وتمنعه من الإنكار أو من أن يظنّ بك الغلط أو التّزيّد"[1] ومثل هذه المواضع كثير في القرآن الكريم؛

- **لتعجيل المسرّة / المساءة: نحوُ:**[أستاذي عاد من تونس] معنى هذا أنّه كان غائبًا ثم عاد؛ **ومثله في الإساءة نحوُ:**[هاضمُ الحقوق حضر]؛

- **لإظهار تعظيمه/ تحقيره:** قال تعالى:﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ **البقرة:[الآية ١٥]**

وسأختم قولي بترسيمة لطيفة يتبيّن فيها ما قد سبق ذكره في المتن:

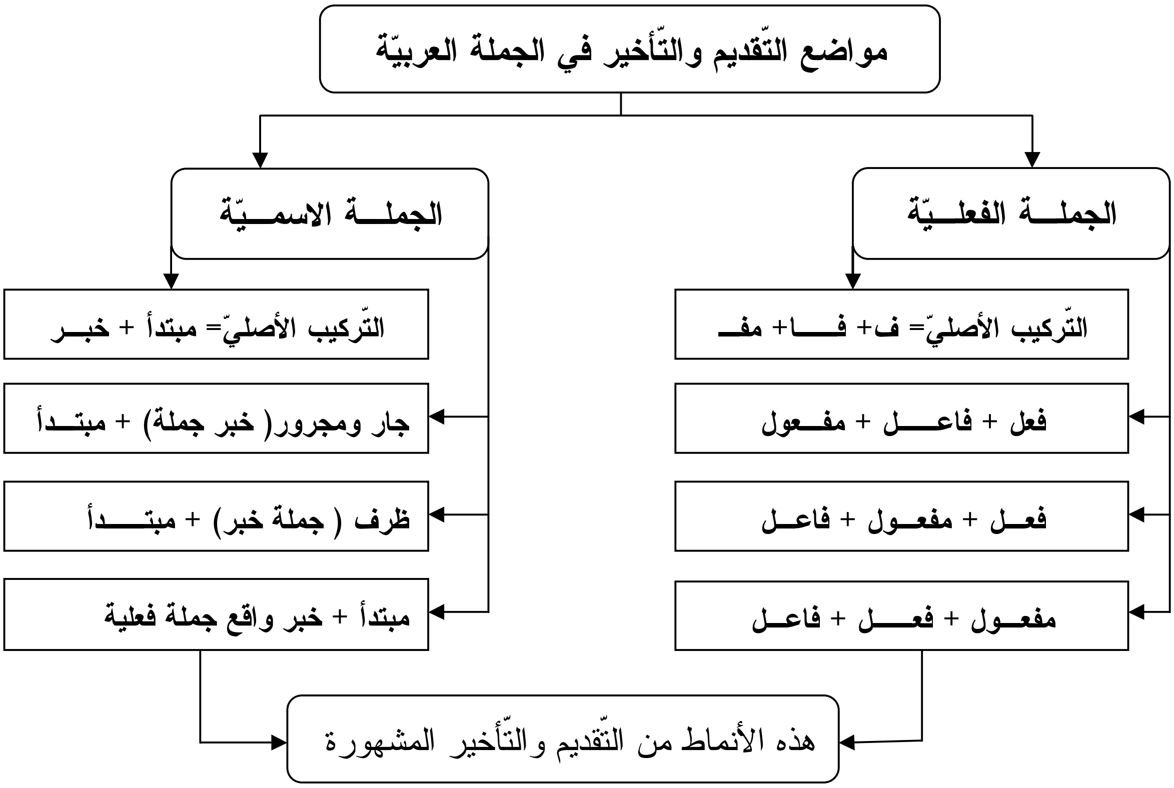

[1] - نفسه، ص99.

المبحث الثالث: التّـــــداوليّـــــة ونشـــــأتـــــها

أولا: التّداوليّة في اللّغة والاصطلاح

- **لغــــــــةً:** ورد مصطلح التّداوليّة في الجذر اللّغويّ بمعان متعدّدة في المعاجم العربيّة، وقد تراودت في معظم معانيها للدّلالة على التّحوّل والتبدّل؛ فقد ورد في معجم لسان العرب لابن منظور: "تداولنا الأمر؛ أخذناه بالدّول وقالوا دواليك؛ أي مداولة على الأمر، ودالت الأيام؛ أي دارت، والله يداولها بين النّاس وتداولته الأيدي أخذته هذه مرّة وهذه مرّة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاوناه فعمل هذا مرة وهذا مرّة"[1].

وأتى في معجم أساس البلاغة للزّمخشريّ(ت538):" دول دالت له الدولة،ودالت الأيام بكذا وأدال الله بني فلان من عدوّهم، جعل الكثرة لهم عليه ...وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر وأُديل المشركون على المسلمين يوم أحد...والله يداول الأيام بين النّاس مرّة لهم ومرّة عليهم... وتداولوا الشّيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما"[2].

والأمر الملحوظ من المعاني الّتي يحملها الفعل"دول" من التّحوّل والتّبدل جارٍ بين طرفين أو أكثر؛ بحيث يقوم بينها هذا التبدل أو التحول أو التّفاعل، أضف أن صيغة " تداول" في معناها الصّرفي على وزن"تفاعل"والتي تدلّ على المشاركة؛ كونُها شُحنت باللاّم والّتي تسمّى:لامَ المشاركة والمطاوعة؛ لذا نجد عبد الرحمن طه يستعمل مصطلح"التّداول" للدّلالة على "النقل" من خلال توصيفه للفعل" تداول"؛حيث يقول:" تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأداروه بينهم، ومن المعروف أيضا أن مفهوم النّقل والدوران مستعملان في نطاق اللّغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق اللّغة المحسوسة؛ فيقال:" نقل الكلام عن قائليه" بمعنى رواه عنه، ويقال: دار على الألسنة بمعنى جرى عليها ...فالنّقل والدّوران يدلاّن في استخدامهما اللّغويّ على معنى التّواصل، وفي استخدامهما التّجريبيّ على معنى الحركة بين الفاعلين؛ فيكون التّداول جامعا بين اثنين هما:التّواصل والتّفاعل، فمقتضى التّداول إذن يكون القول موصولا بالفعل"[3].

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (دول)، م11، ص 252– 253

[2] – جار الله الزّمخشري، أساس البلاغة، تح، محمد باسل عيون السود، ط1. بيروت، 1998: دار الكتب العلمية، ج1، ص303

[3] – طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ط2. دار البيضاء، المركز الثّقافي العربيّ، ص244

وما يكن أن نخلص إليه أنّ التّداوليّة تقوم على أطراف في عمليّة التّواصل، ومادام أنّه تمَّ بين ذالكم كان لزامًا أن يكون ثمّة تفاعلٌ تخاطبيّ بين هذه الأطراف، وهو واضح جليٌّ بيّن من قول طه عبد الرّحمان.

– **اصطـــــلاحًا:** يرجع مفهوم مصطلح التّداوليّة إلى الفيلسوف "تشارلز موريس"؛ حيث قدّم لها تعريفا في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات؛ وذلك لمقال له ركّز فيه على مختلف التّخصّصات الّتي تعالج اللّغة (التّركيب والدّلالة والتّداوليّة) ليصل على أنّ " التّداوليّة جزء من السّيميائيّة الّتي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"[1]. فالظّاهر من تعريف تشارلز أنّ التّداوليّة تعالج الظّواهر اللّغويّة وغير اللّغويّة؛ لأنّ السّيميائيّة علم يدرس العلامة، كما أنّها علم من اللّسانيات؛ ومن ثمّ فالتّداوليّة تجاوزت الحقل اللّسانيّ إلى غيره من الحقول غير اللّسانيّة الأخرى.

ولعلّ هذا التّضارب هو الّذي جعل صعوبة في تحديد مفهوم شامل للتّداوليّة؛ لأنّ منطلقه قائم على التّنوّع في الخلفيّات الفكريّة، وتبعا لاختلاف تخصّصاتهم، ومن هؤلاء نجد فرانسيس جاك حين يعرف التّداوليّة بقوله:" تتطرّق التّداوليّة إلى اللّغة كظاهرة خَطابيّة وتواصليّة واجتماعيّة معًا "[2] واللاّفت للانتباه أنّ التّداوليّة عند فرانسيس تنطلق من اللّغة وما تحويه من ظواهرَ محيطةٍ بها خلال عمليّة التّخاطب والظّروف الاجتماعيّة والسّياقات المتعدّدة. وأغراض المتكلّمين؛ لذا نجد الجيلالي دلا ش يعرّفها:" تخصّص لسانيّ يدرس كيفيّة استخدام النّاس للأدلّة اللّغويّة في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث" [3].

أمّا طه عبد الرحمان فقد ركّز نظرته للتّداوليّة على قضيتي التّواصل والتّفاعل التّخاطبيّ إذا يقول:" ما كان مظهرا من مظاهر التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث من عامّة النّاس وخاصتهم[4].

إذًا فالتّداوليّة في أبسط تعريفها ممّا سبق ذكره هي" ذلك العلم الّذي يدرس التّفاعل التّخاطبيّ إلى جانب الظّروف الاجتماعيّة المحيطة، والسّياق الّذي ورد فيه مع مراعاة الأغراض الكلاميّة.

[1] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، تر: سعيد علوش، المغرب، 1986: مركز الإنماء القومي، ص12

[2] – نفسه، ص12.

[3] – محمد يحياتن، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، الجزائر، 1992: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص1

[4] – طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ص244

ثانيا: نشـــأة التّداوليّة عند الغــــرب والعــرب

1- عند الغــرب: تشكّل التّداوليّة درسا جديدا وغزيرا؛ كونه انبثق من الفكر الفلسفيّ للّغة ومن بعد ذلك عرج يتبنى أدوات جديدة تسعى من خلالها لتحقيق العمليّة التّواصليّة أثناء التّفاعل التّخاطبيّ.

وقد بدأت التّداوليّة على يد"سقراط" ثم خلَفه خلَف آخر وهو"أرسطو"؛ وهي حين ذاك مرتبطة ارتباطا وشيجا بالنّظريّة الفلسفيّة، أضف أنّ التّداوليّة تسعى لحلّ ما لم تسعَ علوم أخرى لحلّه كالفونولوجيا والتّركيب والدّلالة، وها وهو"كارناب" يعترف بقاعديّة وأصالة التّداوليّة إذ يقول:" إنّها قاعدة اللّسانيّات" [1].

لذا نجد التّداوليّة ارتبطت بداياتها على يد الفيلسوف والسّيميائيّ "تشارلز سندرس بيرس"؛ حيث ارتبطت عنده التّداوليّة" بالمنطق ثُمّ بالسّيميوطيقا"[2] ناهيك أنّها أُرْدِفت بالمنهج المعرفيّ والعلميّ فقد انبثقت الإرهاصات الأولى للتّداوليّة في المقال الّذي نشره بيرس عام1878م الموسوم ب: "كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ "حيث تناول أهميّة الفكرة بمعناها، ودرس حينئذ الدّليل، وعلّل إدراكه بواسطة التّفاعل الذي يحدّث بين الذّوات والنّشاط السّيميائيّ؛ حيث ربطها بالواقع الاجتماعيّ" إنّ الواقع المدلول عليه يفترض تجرِبة إنسانيّة مبنيّة لا على ما هو فرديّ؛ بل على ما هو اجتماعيّ" [3] فقد اختلف مفهوم بيرس للتّداوليّة بتطوّر مراحل فكره؛ فقد انطلق من التّساؤل الّذي أوجس في نفسه، ومادام أنّ بيرس من روّاد علم العلامات؛ فلا غَروَ إذًا أن يهتمّ ويغتمّ بالإشارة في دراسته للتّداوليّة،" كما أنّه بحث في الطّرق الّتي بواسطتها يتمّ الاتّصال بين الأفراد، وجعلها نظريّة؛ ليعتبر من خلال ذلك التّداوليّة فرعا من السّيميائيّات؛وذلك في ما كتبه وعبر عنه في تلخيصه لإطارها العامّ؛ وذلك أنّ اللّسانيّات المتداولة تفترض كلاًّ من الدّراسة التّركيبيّة والدّلاليّة"[4].

---

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشّهيري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية،ط1.بيروت:2004، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ص23.

[2] – نعمان بوقرّة، المدارس اللّسانيّة المعاصرة، ط1. القاهرة: 2004، مكتبة الآداب، ص198

[3] – نفسه، ص198

[4] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ط1. مصر: 2002، دار المعرفة الجامعيّة، ص41

إذًا فالتّداوليّة عند"بيرس" قائمة على آليّة الاتّصال مع مراعاة الواقع الاجتماعيّ، ومن ثَمّ إذا حدّدنا التّداوليّة أمكننا– ولا ريب– تحديد العلامة اللّسانيّة.

والأمر نفسُه نلمحه في دراسة "شارل موريس" (charles Morris) وهو من مؤسّسي "علم العلامات"؛ حيث أبَان بأنّ التّداوليّة جزء من السّيميائيّة حينما فصل بين ثلاثة فروع لعلم العلامات وهي:"علم التّراكيب وعلم الدّلالة وعلم التّداوليّة"[1] فالعلامة لها علاقة بالّذي يستعملها، ومن ثَمّ فهناك تواصلٌ وتفاعلٌ من خلال تلك العلامة من لدن جماعة معيّنة، فلا بدّ أن نقرّ بأنّ العلاقة بين التّداوليّة والعلامة علاقة تكامليّة.

وإذا عرّجنا برهة من الزّمن نجد عالما آخر تأثّر بالفلسفة والمنطق وهو" فينجنشتاين"؛ إذ به يسعى هذا العالم لإيجاد لغة مثاليّة تتناسب والفكر الفلسفيّ، وقد اعتمدت هذه الفلسفة على ثلاثة مفاهيمَ أساسيّة[2]:

- ✓ **الدَّلالة**:وقد فرّق بين الجملة والقول وجعل الجملة أقلّ اتساعا؛
- ✓ **القاعدة**:وهي مجموعة من المثل الصّالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلّمين والّتي تسمح بتنويع النّشاط اللّغويّ وهي القاعدة النّحويّة الصّحيحة في التّرتيب والاستعمال؛
- ✓ **الألعاب اللغوية**:إنّه مفهوم لا ينفصل عن مفهومي القاعدة والدّلالة، وهي في نظره شكل من أشكال الحياة، فقد تنوّع النّشاط اللّغويّ، وتعدّدت الطّرائق في استخدام الجملة كالشّكر والتّحية، ولكلّ جملة معنى في سياق محدد "فالمعنى عنده هو الاستعمال"[3] وعليه فإنّ فنتجشتاين يركّز على مبدإ الاستعمال في المجال التّداوليّ؛ وذلك للأهميّة الّتي يوليها هذا المبدأ في عمليّة التّواصل، وكأنّه بهذا المبدأ يرشدنا إلى ما يُعْرَف في بلاغتنا العربيّة "بالمقام أو مقتضى الحال" بكلّ متعلّقاته وصيغه التّركيبيّة والبلاغيّة خاصّة.

---

[1] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيّات التّداوليّة، تر: محمد يحياتن، الجزائر: 1986، ديوان المطبوعات الجامعيّة، ص18- 19

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص43

[3] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص22

ومِنْ ذا وذاك بدأت التّداوليّة تستوي على نضجها؛ وتشتدّ بتطوّرها على يد أوستين؛ هذا العالم الّذي أنكر نُكرانا بيّنا قضيّة اللّغة ما هي إلاّ أداةٌ رمزيّةٌ للواقع، ووصف حاله" فقد أنكر" أن تكون الوظيفة الوحيدة للعبارات الإخباريّة هي وصف حال الوقائع وصفا إمّا يكون صادقا أو كاذبا وأطلق عليه المغالطة الوصفيّة"[1] ممّا جعله يميّز بين نوعين من العبارات الّتي تكون أفعالا منجزة فالأولى: تخبر عن وقائع العالم الخارجيّ، ويمكن الحكم عليها بالصّدق أو الكذب، والثّانية:تنجز بها أفعالا فهي لا تحتمل صدقا أو كذبا؛ لذا يعدّ مؤسّس "نظريّة أفعال الكلام"، ويمكن تلخيص فكره في نقطتين اثنتين[2]:

- ✓ النّقطة الأولى: تتمثّل في رفضه ثنائيّة الكذب والصّدق؛
- ✓ النّقطة الثّانية: تتمثّل في إقراره بأنّ كلّ قول عبارة عن عمل، فنظريّة أفعال الكلام تؤكّد على أنّ كلّ ملفوظ يخفي بعدا كلاميّا؛ أي الفعل الّذي تشكّله واقعة الكلام بالذّات؛ فنحن حينما نستخدم أمرا لا نتحدّث بجملة تتضمّن أمرا فحسب؛ بل تصدر أمرا، وهنا نقوم بالفعل، وقد ميّز"أوستين" بين نوعين من الأفعال اللّغويّة:

1- **أفعال إخباريّة:** تتمثّل في جملة من الوقائع الخارجيّة الّتي يُحْكَمُ عليها بمعيار الصّدق والكذب "ويلخّص أوستين وجود جملة وصفيّة إثباتيّة أو تقريريّة يمكن أن تكون كاذبة وصادقة"[3] كما أشار كذلك إلى وجود" جهل ذوات نمط خاصّ لا يمكن أن يجريَ عليها هذا المعيار"[4] . ون ثمّ فالأفعال الإخباريّة إنّما تقوم على حقيقتي الصّدق والكذب. والّتي من خلالها يكون الخبر من خلالها تقريريّا أو إثباتيا.

2- **أفعال أدائيّة/ إنشائيّة:** وهي أفعال لا تصف الواقع ويحكم عليها بالمعيار الثّاني، وهي النّجاح والتّوفيق أو الإخفاق، ويُسمّي أوستين هذه الأقوال الإنشائيّة على عكس" الزّمرة الأولى[5] وقد نفى

---

[1] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص22

[2] – نفسه، ص22

[3] – نفسه، ص22

[4] – نفسه، ص22

[5] – نفسه، ص22

وصفها بالصّدق والكذب، وأكّد أنّ هذه الأقوال قد تنجح أو قد تخفق أنّها تستجيب لمقتضى الحال أوّلا[1] لذا نجده وضع شروطا لتحقيق التّوفيق وهي نوعان:

2-1: الشّروط التّكوينيّة: وهي ضروريّة لتحقيق الفعل الأدائي وتتمثل في:

- وجود إجراء عرفيّ مقبول، أو أثر عرفيّ مقبول كالزّواج والطّلاق؛
- أن يتضّمن الإجراء نطق كلمات محدّدة من طرف أناس معيّنين في ظروف معيّنة، مثلا في الزّواج يشترط التّلفظ بكلمات من مثل:" زوّجني ابنتك"؛
- أن يكون النّاس مؤهّلين لتنفيذ هذا الإجراء مثل: الشّروط الواجب توفّرها في الزّوجين كالبلوغ؛
- أن يكون التّنفيذ كاملا، فعقد البيع لا يتمّ إلا من خلال تأكيد كلّ من البائع والمشتري على المسألة بذكر الاستعمالات اللّغويّة المناسبة[2].

2-2: **الشّروط القياسيّة:** وهي ليست ضروريّة مثل الشّروط الملائمة؛ لأنّ الفعل يتمّ وإن لم يوفّر القول؛ لكن حضور هذه الشّروط لازم للحكم على الفعل بالتّوفيق أو عدمه وهذه الشّروط تتلخّص في ما يلي:

- ضرورة كون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره و مشاعره ونواياه؛ فإذا قلت لشخصك: أهنّئك لهذه المناسبة السّعيدة" وأنت في قرارة نفسك لا تشعر بذلك؛ بل بنقيضه فقد أسأت فعل الأداء؛

- أن يلتزم القائل بما يقول فعلا؛ فإذا قلت لشخص:" أرحّب بك" ثمّ سلكت سلوكا غير مرحّب فقد أسأت أداء الفعل، ولمّا اتّضح لأوستين أنّ كثيرا من الأفعال الإخباريّة تقوم بوظيفة الأفعال الأدائيّة رُغم ما بذله أوستين من جهد في التّمييز بين الأفعال الأدائيّة والإخباريّة، فقد ظلّ يرجع النّظر في هذا التّقسيم حتّى تتبيّن له في النّهاية أنّ الحدود بين هذين النّوعين من الأفعال لا تزال غير واضحة فرجع عودا إلى السّؤال:كيف ننجز أفعالا حين ننطق أقوالا؟[3] فمثلا قولنا:"أنا عطشان" فهي في الحقيقة هي فعل إخباريّ؛ لكنّه يؤدّي وظيفة الأفعال الأدائيّة؛ لأنها تؤدّي معنى الطّلب؛ أي: "أحضر لي كوب

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص44- 45

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45

[3] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص24

ماء" وفي محاولته للإجابة عن التّساؤل المطروح رأى أنّ الفعل الكلاميّ مركّب من ثلاثة أفعال تعدّ جوانب مختلفة في فعل كلاميّ واحد" يحتوي الفعل اللّغويّ على ثلاثة أفعال، تشكّل كيانا واحدا، علمًا بأنّ هذه الأفعال الثّلاثة يقع حدوثها في وقت واحد"[1] فهي أفعال لا ينفصل جانب من جوانبها عن الآخر إلاّ في الدّراسة وهي:

أ–الفعل اللّفظيّ: وله ثلاثةُ جوانبَ:

– الفعل الصّوتيّ: ويتمثّل في التّلفظ أي: إنتاج أصوات أو قرع وهو ما يتألّف من أصوات لغويّة مفهومة في تركيب إسناديّ صحيح له معنى؛

– الفعل التّبليغيّ:الكلمة لها صورة صوتيّة وتنتمي إلى لغة محدّدة، وتخضع لقواعدَ نحويّة؛

– الفعل الخطابيّ: وهو الّذي يجعل لتلك الكلمات دلالات معيّنة.

ب: الفعل الإنجازيّ الغرضيّ: وهو ما يؤدّيه الفعل اللّفظيّ من معنى إضافيّ ويصطلح عليه دلاّش الجيلالي"بالفعل الإنشائي"[2] ويقصد به "ما يؤدّيه الفعل اللّفظيّ من وظيفة في الاستعمال كالوعد والتّحذير والنّصح...الخ"[3].

وتجدر الإشارة أنّ ما ذهب إليه أوستين يتقاطع مع الدّرس البلاغيّ، وهو ما يُعرف "بالأغراض البلاغيّة" والّتي مُفادها قصديّة المتكلّم، وما يريد أن يرد إليه من مقصد منشود.

ج: الفعل التّأثيريّ: وهو أثر الفعل الّذي يصدر من المتلقّي أو السّامع، ويقصد به الأثر الّذي يحدثه الفعل الإنجازيّ في السّامع[4]، أو المخاطب سواء بكلّ أنواع التّأثير وهذا ما أشار غليه أوستين: " حيث إنّ المتكلّم يحدث في السّامع تأثيرا على كلّ المستويات هذا هو الفعل التّأثيريّ"[5] والظّاهر من قول أوستين أنّ الفعل الإنجازيّ والتّأثيريّ هما محورا التّحليل التّداوليّ؛ والغرض من ذلك لكونهما متعلقان

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45.

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45.

[3] – نفسه، ص46.

[4] – الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص25.

[5] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص46

بمقصد المتكلم وكيفية التّأثير في السّامع والمتلقّي، فأضحت نظريّةً قائمةً بذاتها؛ وتسمّى" نظريّةَ الأفعال الإنجازيّة أو النّظرية الإنجازيّة.

وبعد المجهودات الّتي حلّ بها أوستين في التّحليل التّداوليّ والمبادئ الّتي أرساها من خلال نظريّة الأفعال الإنجازيّة، يأتي العالم "سيرل" ليكمل مسار أوستين وينطلق منه من هذا المجهود الزّاخر ليحكم الأسس المنهجيّة؛ فسيرل" بعد استفادته من دروس أستاذه أوستين اقترح بعض التّعديلات وطوّر نظريّة الأفعال اللّغويّة، ويمكن أن نلخص جهود سيرل في النُّقاط الآتية[1]:

1- نَصَّ سيرل على أنّ الفعل الإنجازيّ هو الوَحدة الصّغرى للاتّصال اللّغويّ، وأنّ للقوّة الإنجازيّة دليلا يسمّى:"دليل القوّة الإنجازيّة" ويبيّن أنّ الفعل الإنجازيّ الذي يؤدّيه المتكلّم بنطقه لجملة معيّنة يكون باستعماله لصيغة معيّنة تدلّ على دلالة معيّنة كالأمر والنّهي والتنغيم؛

2- الفعل الكلاميّ عند مرتبط بالعرف اللّغويّ والاجتماعيّ، وهو أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلّم؛

3- طوّر سيرل شروط الملائمة، وجعلها أربعة على التّوالي:

- ✓ **شرط المحتوى القضويّ**: وهو الّذي يقتضي فعلا في المستقبل يطلب من المخاطب كفعل الوعد؛
- ✓ **الشّرط التّمهيديّ:**يتحقّق الشّرط إذا كان المخاطَب قادرا على إنجاز الفعل، والمتكلّم على يقين القدرة؛
- ✓ **شرط الإخلاص:** يتحقّق إذا كان المتكلّم مخلصا في أدائه الفعل؛ فلا يقول غير ما يقصد، ولا يزعم أنّه قادر على فعل ما لا يستطيع؛
- ✓ **الشّرط الأساسيّ**:ويتحقّق من خلال محاولة المتكلّم التّأثير في السّامع للقيام بالفعل وإنجازه حقّا.

[1] – الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص25- 26.

4- قسّم سيرل الأفعال الكلاميّة إلى: أفعال مباشرة وغير مباشرة[1]:

أ- **أفعال مباشرة:** انطلق سيرل من مبدأ فلاسفة اللّغة العاديّة القائل:" إنّ القول هو العمل"[2] وذلك كون القول سلوك اجتماعيّ، وهذا يعني إنجاز أربعة أفعال في الوقت نفسه وهي:[فعل القول، وفعل فعل الإسناد، وفعل الإنشاء، وفعل التّأثير]؛ فأمّا فعل القول؛ فهو الّذي يتمثّل في التّلفّظ بكلمات وجمل ذات بنى تركيبيّة وصرفيّة ونحويّة؛ أمّا فعل الإسناد؛ فهو الّذي يقوم بربط صلة المرسل والمرسل إليه؛ وأمّا فعل الإنشاء، وهو القصد المعبّر عنه القول الّذي يكون تحذيرا أو تهديدا أو وعدا أو وعيدا أو أمرا،وأمّا فعل التّأثير، فيكمن في محاولة المتكلّم التّأثير على السّامع ولكن دون أن تنسى دور المستمع الّذي يريد الوصول على مقاصد المتكلّم باعتماده على جميع العناصر المفضية للتّواصل؛ فالفعل المباشر عند سيرل:" هي الأقوال الّتي تتوفّر على تطابق تامّ بين معنى الجملة ومعنى القول"[3] أو تطابق المعنى والقصد.

ب- **الأفعال غير المباشرة:** فيها ينتقل المعنى الحقيقيّ على المعنى المجازيّ أو يعرف في البلاغة العربيّة بالصّور البيانيّة كالاستعارة والكناية والمجاز بنوعيه المجازيّ والعقليّ؛إذ" تجيز المستمع من الانتقال من المعنى الحقيقيّ إلى المعنى الّذي يسنده المتكلّم إلى قوله"[4].

وقد عمل على تطوير نظريّة أفعال الكلاميّة، وأضاف إلى ما جاء به "أوستين" أفكارا مهمّة وقيّمة، وقد قدّم لها تصنيفا جديدا وبديلا يقوم على أسس منهجيّة وهي:[الغرض الإنجازيّ واتجاه المطابقة وشرط الإخلاص][5].

2- عــند العــرب:

سبق وأن أشرت أنّ التّحليل التّداوليّ ركز في دراسته على الاستعمال، والمقصديّة التّلفظيّة بين المتكلّمين؛ وهذا الأمر نفسه مبيّن في الدّراسة العربيّة، وبخاصة الدّرس البلاغيّ منها؛ كونه اهتمّ بالاستعمال ومقاماته من خلال منطلق أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة يتواصل بها بين بني البشر؛ ومن ثَمّ لا غرو أن نجد تقاطعا بين هذين العلمين؛ من حيث المفاهيمُ والأسس؛ فإذا كانت البلاغة تراعي مقتضى

[1] - الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص29.
[2] - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49.
[3] - نفسه، ص49-50
[4] - الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، ص29
[5] - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49

الحال أثناء استعمال اللّغة من لَدُن المتكلّم؛ فكذلك التّداولية" هي مذهب لسانيّ يدرس علاقة النّشاط اللّغويّ بمستعمليه، وطرق وكيفيّات استخدام العلامات اللّغويّة بنجاح، والسّياقات والطّبقات المقاميّة المختلفة الّتي ينجر ضمنها الخطاب"[1]. فمن خلال ربّما هذين اللّمحتين دالتين يمكننا أن نقول:إنّ ثمّة شذرات وبعض اللّمحات الّتي أسهم فيها علماؤنا النّحاريرُ الأوائلُ، فالدّراس لهذا العلم الحديث بكلّ رويّة وتُؤدة وتمعّن سيدرك أنّ أيدي الجهابذة منغمسة في الموروث البلاغيّ قد أشارت له، وعُنِيَت به أيّما عناية؛ لذا يرى الباحث مسعود صحراويّ" أن استثماره؛ أي التّحليل التّداوليّ في قراءة الإنتاج العلميّ لعلمائنا القدامى سيُسهم أيضا في اكتشاف، وتثمين جوانب من جهود الجبارة الّتي بذلها أولئك العلماء الأجلاّء"[2].

ونحن إذا ما أردنا أنْ نقمّش جذور التّداوليّة في الدّرس البلاغيّ لسوف ننطلق من التّعريف الّذي ورده علماؤنا للبلاغة؛ يقول الزّمخشريّ في أساس البلاغة:" بلغ الرّجل بلاغة؛ فهو بليغ، وتبالغ في كلامه تعاطى البلاغة وليس من أهلها"[3].وعليه فالبلاغة ههنا الوصول إلى المعنى المقصود والمراد المنشود مع إبلاغه، وقد أشار إليه أبو هلال العسكري(395) بصريح القول:" البلاغة من قولهم: بلغت الغاية إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري، وبلغ الشّيء منتهاه والمبالغة في الشّيء الانتهاء إلى غايته؛ فسمّيت البلاغة بلاغة؛ لأنّها تنتهي المعنى إلى قلب السّامع فيفهمه"[4]؛ فتعريف أبي هلال العسكريّ جامع ما بين إيصال المعنى، وما بين وظيفة البلاغة؛ وهي إفادة السّامع وفَهمِه، ومن هنا ينتج لنا من البلاغة إبلاغ وتبليغ؛ ودليل ذلك حين عرّف البلاغة بتعريفها الاصطلاحي:" كلّ ما تبلغ به المعنى قلب السّامع فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن"[5].

وإنّ المتأمّل في هذا التّعريف يلمح أنّ المبدأ الّذي أقام عليه أبو هلال العسكريّ تعريفه قائم على عنصرين اثنين هما [السّامع والمتكلّم] وهما طرفا الحلقة التّخاطبيّة والعمليّة التّواصليّة.

ومن القضايا التّداوليّة الّتي بثثت في دراسة القدماء قضيّة"التّواصل" والّتي قد كان منطلقها الأساس والرّئيس في تعريف اللّغة عند القدماء؛ فقد عرّف ابن جني(392) اللّغة بقوله:" أمّا حدّها

---

[1] – مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب(دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربي)، ط1. بيروت:2005، دار الطليعة، ص5.

[2] – نفسه، ص6.

[3] – جار الله الزّمخشري، أساس البلاغة، مادة(بلغ).

[4] – أبو هلال العسكريّ، الصّناعتين، تح: مفيد قميحة، ط2. بيروت:1989، دار الكتب العلميّة، ص15.

[5] – نفسه، ص19.

فأصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[1] فقد ركّز ابن جني على القوم؛ أي الجماعة، وهي صفة بارزة في التّواصل؛ ومن ثَمَّ عمليّة التّبليغ قائمة بينهم لا محالة.والغرض منها هو التّبليغ وتأدية الأغراض والمآرب،وعليه يتكوّن لنا من هذا التّواصل عنصران أساسان هما: المرسل والمرسل إليه/ المتكلّم والسّامع.

والأمر ذاتُه عند ابن سنان الخفاجيّ؛ حيث نظر للّغة على أنّها تحوي على عمليّة تبليغيّة، لذا عدّها شرطا أساسًا في البلاغة لا تنخرم ولا تنفصم ولا تنفصل عنه البتة؛ حيث يقول:" ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام ظاهرا جليّا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه، وتأمّل لفهمه والدّليل على صحة ما ذهبنا إليه أنّ الكلام غير مقصود في نفسه، وإنّما احْتِيج ليعبّر النّاس عن أغراضهم، ويفهموا المعاني الّتي في نفوسهم"[2].وكما سبق وأن أشرت فقضيّة التّواصل عند العرب لقيت حظّها الأوفر من الدّراسة؛ كونها تعلّقت بعنصرين مهمّين في العمليّة التّواصليّة(المتكلّم والسّامع) وعليهما ركّز الخفاجيّ، شريطة ألاّ يكون الكلام القائم بينهما عَبَثا، فلابدّ من توافر عنصر الإفهام والإبلاغ، وإلاّ أضحى الكلامُ ضربًا من الهذرمة والحذلقة الّتي لا جدوى منها، يقول محمّد بوعمامة:"وهكذا نجد أنّ حاجة الإنسان إلى اللّغة شرط من شروط تواصله مع الآخرين"[3].

والجدير بالذّكر أنّ التّواصل عند قدماء العرب انبرى من تعريفهم للبلاغة؛ وهذا يدلّ على أنّه كلّما وردت البلاغة ذروتها من الإبلاغ والتّبليغ، كلما ائتلق وائتلف التّواصل قمّة الإفهام والإمتاع يقول أبو يعقوب السّكاكي في تعريفه للبلاغة، وكيفيّة بناء التّواصل عليها:" هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفيه خواص التّركيب حقها"[4].

ومن البلاغيّين الّذين بَنَوا رواسيَ التّواصل وحدّدوا عناصره"الجاحظ"، وهو في خضمّ الحديث عن البيان في المعاني؛ إذ يقول:"والبيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك عن قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضّمير؛ حتى يفضي السّامع إلى حقيقته، ويهجم على حصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أيِّ جنسٍ كان ذلك الدّليل؛ لأنّ مدار الأمر والغاية التيّ يجري عليها القائل والسّامع؛ إنّما هو الفهم

---

[1] – أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، ص33.

[2] – ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ط1.بيروت– لبنان، 1982: دار الكتب العلميّة، ص 220– 221.

3 – محمد بوعمامة، اللّغة والفكر والمعنى، العدد4، يناير2007، مجلة البحوث والدّراسات الجامعيّة المركز الجامعي بالوادي، ص 236.

[4] – السّكاكي، مفتاح العلوم، تح، نعيم زرزور، ط2. بيروت لبنان، 1983: دار الكتب العلمية. ص415.

والإفهام؛ فبأيٍّ شيء بلغت، وأوضحت عن المعنى؛ فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[1]؛ فالجاحظ من خلال متنه يبيّن لنا عناصر العمليّة التّواصليّة وهي (المتكلّم والسّامع والرّسالة والشّفرة).

لكنِ الجاحظُ ما كان حسبه هذا وكفى، وإنّما راح يُخرج التّواصل من المؤتلف ذات المنطوق إلى دائرة يتّسع لها المعنى من كلّ جوانبه؛ فراح يعدّها بخمس عدّا بقوله:" جميع أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياءَ، لا تنقص ولا تزيد، أوّلها اللّفظ ثم الإشارة ثم الخطّ ثم الحال الّتي تسمّى: نصبةً "[2]. فالتّواصل ممّا هو جليّ عند الجاحظ ليس منوطا بالمنطوق فقط؛ بل الكتابة والّتي عبّر عنها "بالخط"، أضف الإشارة والحال القائم على التّأمّل.

وعليه فكلّ ما أتى به "الجاحظ" من عناصرَ تواصليّةٍ مطروقة عند معاصريه؛ فالرّسالة مثلا هي الخبر الّذي يتمّ نقله بيم المتكلّم والسّامع، والّذي عُرف عند علمائنا البلاغيين باسم" المقام/ مقتضى الحال" وهذا ما أدلى به السّكاكيّ حين قال:"لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشكّر يباين قام الشّكاية، ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية وارتفاع شّأن الكلام من باب الحسن والقَبول وانحطاطه في ذلك بحَسَب مصادفة الكلام لما يليق به وهو ما نسمّيه: مقتضى الحال"[3].

وممّا نخلص إليه أن التّواصل عمليّة بلاغيّة إبلاغيّة لقيت حظها من الدّراسة عند العرب كونها وسيلة المهمّة بين المتكلّم والسّامع؛ فحيثما تمّ الإبلاغ والإفهام والإمتاع، فلا شكّ ولا ريب قد وصلنا إلى ذروة التّواصل ومن بَعْدُ التّفاعل التّخاطبيّ.

ومن القضايا التّداوليّة الأخرى الّتي ارتكز عليها الدّرس البلاغيّ القديم "قضيّة السّياق"؛ هذه القضيّة العظيمة في كلّ الدّراسات اللّغويّة وبخاصة في النّظريّة السّياقيّة، لكن نحن ما يهمّنا هو كيف عولج موضوع السياق عند علماء العرب وبخاصة في البلاغة.

إنّ المتمعّن في كتب الأوّلين ليجد أنّ فكرة السّياق دارت في صحيفة جلّ العلماء باسم "المقام/مقتضى الحال" وهو تابع دونما أيّ شكّ إلى"علم المعاني" يقول التّهانويّ:" والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الدّاعي إلى المتكلّم على وجه مخصوص؛ أي الدّاعي إلى أن يعتبر مع الكلام الّذي يؤدّى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسمّاة بمقتضى الحال؛ مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتّأكيد مقتضاها ...وعلى هذا النّحو قولهم:علم المعاني علم يُعْرف به

---

[1] – الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7. القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي، ج1، ص76.

[2] – الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، ص 76.

[3] – السّكاكي، مفتاح العلوم، ص 168– 169.

أحوال التّلفّظ العربيّ الّتي بها يطابق اللّفظ مقتضى الحال؛ أي يطابق صفة مقتضى الحال؛ وهذا هو المطابق بعبارات القوم؛ حيث يجعلون الحذف والذّكر إلى غير ذلك معلّلة بالأحوال"[1] فقول التّهانويّ يدلّ على أنّ المتكلّم لا بدّ أن يكون عارفا بحال السّامع؛ وفي أيّ مرتبة من البلاغة الكلاميّة يستوي؛ لأنّه إذا لم يراعِ ذلك، فليس من البلاغة في شيء، أضف أنّه أخلّ بشرط المقام والمقال؛ فالقاعدة تقول: "لكلِّ مقامٍ مقالٌ"؛ لذا نجد البلاغيّين أُولُوه اهتمامًا عظيمًا، وعنايةً فائقةً؛ فما كان ذلك في الجملة وحسب بل في الكلمة ذاتِها، وبخاصّة إذا قُرِنت بسياقها ومُقامها؛ يقول الباحث تمّام حسّان:"ولقد كان البلاغيّون عند اعترافهم بفكرة"المقام" متقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم؛ لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن من الكشوف الّتي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللّغة"[2].

إذًا فقضيّة السّياق / المقام هي الّتي تحدّد المعنى المرجوّ؛ فبدونه سنقع في خيبة المعنى؛ ومن ثمّ عملية التّواصل ستكون على حرف من النّقص المعنويّ، وإتلاف في الغرض المنشود؛ وعليه القصديّة بالنّسبة للسّامع لن تتمّ؛ ويعدّ حينها الكلام إمّا مقبولا وحسنا، وإمّا مردودا ومرفوضا.

وهذا ما صرّح به السّكاكيّ في باب "الحسن والقَبول"، وما يأتلف بمقتضى الحال" إذ يقول:" فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم؛ فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك؛ فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضَعفا وقوّة، وإذا كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه؛ فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة؛ فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا عن كان ترك المسند؛ فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصا بشيء من التّخصيصات؛ فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرُها"[3].

ولعلّنا إذا أمعنّا التّدبّر في قول السّكاكيّ لنجد أنّ فكرة مقتضى الحال عنده منوطة ومرتبطة بأنماط عدّة من الفنون الكلاميّة في علم المعاني كالحذف والذّكر والتّقديم والتّأخير والإيجاز والإطناب

1- التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج. ط1، بيروت- لبنان:1992، مكتبة لبنان ناشرون، ج1. ص616- 617.

2 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط4.القاهرة:2004،عالم الكتب، ص337.

3 – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص256-257

وهذه كلّها من خصائص التّركيب الّذي يعطي نفسا للمعنى؛ وبها تتحقق المقصديّة الإبلاغيّة بين طرفي التّواصل في سياق معيّن؛ غير أنّ السّكاكيّ في مقولته الآنفة الذّكر أشار على ما هو أدقّ من مقتضى الحال وهو" اعتبار المناسب" الّذي يحقق الغاية والهدف المعيّن و الحاجة المرجوّة، والمنطلق نفسه في التّحليل التّداوليّ فقد أكّد "فرنسوا لاترافيري" على هذا حيث يقول:" استعمال اللّغة من منظور تداوليّة غائيّ، فالتّكلم يتمّ لتحقيق غاية ما، أو هدف معيّن أو إشباع حاجة محدّدة، أو الحصول على فائدة؛ فلذا تستعمل اللّغة للأغراض والمقاصد والمآرب ذاتها بصفة فعليّة، وعمليّة في سياقات مختلفة ومقامات متباينة"[1].

ثالثا: قضـــايا التّحليـــل التّـــداولـــيّ:

تناولت التّداوليّة قضايا مختلفة شأنها في ذلك شأن أيّ علم له أسسٌ وقواعدُ ومفاهيمُ وقضايا يتناولها؛ غير أنّ هذه القضايا تتطوّر بين جيل وجيل؛ وليس ذلك بعزيز على التّحليل التّداوليّ، والآن سأخطّ على أهمّ القضايا الّتي تحيط بالموضوع، وتخدم ما نحن بصدده:

1- نظريّة الأفعال الكلاميّة:من القضايا المهمّة في التّحليل التّداوليّ قضيّة الأفعال الكلاميّة هذه النّظريّة الّتي ظهرت في بادئ أمرها على يد أوستين؛ ومن بعد ذلك تمّ تطويرها تلميذه"سيرل" وسأوجز تقسيمها على النّحو الآتيّ:[2]

✓ الإخباريّات: والغرض الإنجازيّ فيها وصف المتكلّم واقعة معّينة من قضيّة وأفعال الصّنف تتحمل الصّدق والكذب؛

✓ التّوجيهات: وهي محاولة المتكلّم توجيه المخاطب إلى فعل شيء معيّن والأساس الثّانيّ يكمن في الانتقال من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص فيها يتمّ في الرّغبة الصّادقة والإرادة الحقيقيّة ومن أمثلته: النّصح والأمر والاستعطاف؛

✓ الإشاريّات: وقد اهتمّ بها علماء العربيّة قديما، وهو ما يعرف بأدوات الرّبط؛ فهي عبارة عن جوانب نحويّة وصرفيّة، وقد اهتمّ به علماء التّداوليّة؛ حيث اعتبروا" النّص يتألّف من عدد ما من العناصر تقيم في ما بينها شبكة من العلاقات الدّاخليّة الّتي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتّماسك

[1] – محمد سويرتي، اللّغة ودلالاتها، الكويت:2000، عالم الفكر، ص30

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49

بين تلك العناصر، وتسهم الرّوابط التّركيبيّة والرّوابط الزّمنيّة والرّوابط الإحاليّة في تحقيقها"[1].وهي وَحْدات لغويّة تتواجد في جميع لغات العالم. وهي خمسة أنواع[2]:

أ- **الإشاريّات الشّخصيّة:** وهي تمثّل الضّمائر الدّالة على المتكلّم والمخاطب، سواء أكانت متّصلة أم منفصلة؛

ب- **الافتراض السّابق:** إنّ اللّغة مجموعة رموزٌ وإحالاتٌ مرجعيّة ينطلق الأفراد من معطيات أساسيّة معترف بها لا يصرّح[3] بها المتكلّمون؛ وإنّما تشكّل خلفيّة التّبليغ الضّروريّة لنجاح العمليّة التّبليغيّة؛ فقولنا: كيف حال زوجتك وأولادك؟ يفترض مسبقا أن يكون المسؤول عنده أبناء وزوجة وأنّ السّائل له علاقة حميميّة مع المسؤول؛

ت- **الاستلزام الحواريّ:** هو من أهمّ عناصر وقضايا التّحليل التّداوليّ؛ "لأنّه ألصقها بطبيعة البحث فيه وأبعدها عن الالتباس بمجالات الدّرس الدّلاليّ"[4]. ولقد كانت بداية البحث في قضيّة الاستلزام الحواريّ مع المحاضرات الّتي دعا جرايس إلى إلقائها في جامعة هارفارد عام 1968م[5].وعلى الرُّغم من أنّ أفكاره لم تكن متماسكة فقد أضحى عمله واحدا من أهمّ النّظريّات في البحث التّداوليّ؛ فقد اكتشف جرايس أنّ النّاس في حواراتهم قد يقصدون فعلا ما يقولون؛ وقد يتجاوز قصدهم أكثر مما يقولون، وقد يكون ما يقولونه نقيضا لما يقصدون فنشأت بذلك فكرة الاستلزام الحواريّ[6].

2- القصديّة/ المقاصد: ما من كلام يتلفّظ به بني البشر إلاّ ولهم مقصد وغرض من ذلك؛ فالإنسان لا يتكلّم حيثما شاء وأينما كان، حتّى إنّه إذا تكلّم يتكلّم في مقام يستدعي الكلام؛ بحيث إذا تكلّم أجاد وأفاد سامعه؛ لكي لا يعدّ كلامه في ما بعد هرطقة، ومظِنّة للخزعبلات.

ولماّ كان للكلام مقصدٌ من لَدُن المخاطَب؛ لقي أهميّة بالغة من لدن الدّارسين في شتّى العلوم التي تتعلّق بلغة الخطاب؛ وذلك إيمانا منهم بأنّ المقاصد لبّ العمليّة التّواصليّة؛ لأنّ لا وجودَ لأيٍّ تواصلٍ عن طريق العلامات دون وجود قصديّة وراء فعل التّواصل، ودون وجود إبداع أو على الأقل

---

[1] – سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، القاهرة: 2005، ص94

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص17.

[3] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص34.

[4] – نفسه، ص35.

[5] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص32.

[6] – نفسه، ص33.

دون وجود توليف للعلامات. فقد رأى "سيرل" بأنّ المقاصد ذات تكوين بيولوجيّ، ولها أطر معيّنة في ذهن المرسل، وعليه ففلسفة اللّغة عنده تعدّ فرعا من فلسفة العقل.

وغاية المرسل هي إفهام المرسل إليه، ويشترط ليعبّر المرسل عن القصد الّذي يوصل إليه؛ أن يمتلك اللّغة في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدّلاليّ؛ وذلك بمعرفة العلاقة القائمة بين الدّوال والمدلولات،وكذلك بمعرفته بقواعد تركيبها، وسياقات استعمالاتها، وعلى الإجمال معرفته بالمواضعات الّتي تنظّم إنتاج الخطاب[1].

وعليه فالمخاطِب إنّما يتكوّن خطابه بقدر قصده التّواصليّ؛ أي اللّفظ المقصود في الموضع المنشود، "إلى جانب مقاصده التّواصليّة الموضعيّة من كلّ قول ينتجه قصدا تواصليّا إجماليّا يتعلّق بمجموع خطابه"[2].

ومن المفاهيم الّتي قدّمت في تعريف دلالات القصد نجد[3]:

- ✓ دالّ على الإرادة؛
- ✓ دال على معنى الخطاب؛
- ✓ دال على هدف الخطاب.

ولعلّ المدلول الأخير لمفهوم القصد أقرب إلى المعنى المشحون به؛ لأنّ المخاطِب إذا لم يكن له هدف مرجوّ من خطابه، فهذا ضرب من لحن القول بحقيق، وإلاّ فما الداعي أن أصنّف بليغا في درجة البلغاء؟، وأقول حينئذ:إنّه بحقيق رجل بليغ؛ لأنّه وبكلّ لمحة دالة قد قصد، وبلغ مراده وغايته، وهدفه الّذي يصبو من ورائه.

ولذا فإنّ أهميّة القصد تُسهم في تقنين مسارات النّقاش والحجاج، ومن ثَمَّ فهو فصل في الخطاب، وأشير ههنا أنّ قصديّة الخطاب؛ إنّما هي ضرب من الحجّة الدّامغة والبرهنة السّاطعة، الّتي بها تقنع سامعك، وتبهر حَاجِك؛ فلذا يجب على المتكلّم أن" يتكلّم إلاّ على المقصود من كلامه، ولا يتعرّض لما يقصده ما جرى من خلاله، فإنّ الكلام على ما لم يقصده عدول عن الغرض المطلوب؛ إذ ينبني على القصد المستلزم من الخطاب السّابق؛ بل يأتي بعده فيصبح هو أساس الخطاب التّالي بين الطّرفين،

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشّهريّ، استراتيجيّات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ص183.

[2] – آن ربول، جاك موشلار، التّداوليّة اليوم علم جديد في التّواصل، تر: سيف الدين دغفوس و محمد الشّيباني، ط1. بيروت– لبنان: 2003، دار الطليعة للنشر والتّوزيع، ص206.

[3] – عبد الهاديّ بن ظافر الشّهريّ، استراتيجيّات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ص188.

ومن بعد ذلك يتحتّم اعتباره في مسار الحوار إستراتيجيّة الإقناع مثلا، أو في أيّ خطاب تناظريّ أو جدليّ، وتتبع من ههنا أهميّة فهمه من أنّه" دون القصد لا يدرك المرسل إليه المعلومات على أنّها إشارة من لدن المرسل؛ بل هي مؤشّر"[1].

ولذلك نجد "سيرل" يميّز في العلاقة القائمة بين الدّال والمدلول أثناء العمليّة التّخاطبيّة؛ وكيفية التّجاوب ما بين المرسل والمرسل إليه في فهم قصد كل واحد منهما الآخر؛ حيث يجيب قائلا:" إنّ هناك فرقاً جوهريّاً، وهو أنّه يجب أن نفترض أنّ إنتاج المرسل كان وَفْقا لنوع معيّن من المقاصد، ليمكن اعتبار الصّوت أو العلامة المدوّنة على الورقة اتّصالا لغويّا أي رسالة؛ لأنّ اعتبارهما ظاهرة طبيعيّة مثل الرّياح يخرجهما من صنف الاتّصال اللّغويّ"[2].

وترجأ دلالة القصديّة إلى مادون ذلك، ولا ترد دلالاتها في ما قلنا وحسب؛ وإنّما ترجع إلى المواضعة ما بين المرسل والمرسل ونمطيّه استعماله؛ لأنّ –وبلا ريب– التّداوليّة تركّز على الاستعمال وذلك" أنّ بعد وقوع التّواضع يحتاج إلى قصد المتكلّم به واستعماله في ما قرّرته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها؛ لأنّ فائدة المواضعة تمييز الصّيغة الّتي متى أردنا مثلا أن نأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثّر في كونه أمرا له؛ فالواضعة تجري مجرى السّكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات"[3].

3- السّـــياق/ المقـــام:إنّ من أهمّ المرتكزات الّتي قام عليها التّحليل التّداوليّ قضيّة" السّياق"؛ كونها منوطة بالاستعمال كما أنّها تسهم في تحليل الوَحْدات اللّغويّة سواء أتعلّق الأمر بالجملة أم الكلمة أم خطابا، فلولا السّياقُ لما فهمنا المعنى المرجوّ من أيّ كلام يتلفّظ به، أضف أنّك لا تستطيع أن تبديَ سرائر الخطاب ومكنوناته الجماليّة؛ فلذلك لا بدّ أن لا ننسى بأنّ السّياق قد عُني به قديما وحديثا، والدّاعي إلى ذلك إنّه حَلْقة من حلْقات التّواصل، ولا خيرَ من دليل إلاّ ما قد أسبكه "الجاحظ" في كتابه "البيان والتّبيين" حيث يقول مبيّنا أهميّة السّياق:" ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبن أقدار الحالات؛ فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما ولكلّ حالة

---

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ص187.

[2] – نفسه، ص187.

[3] – نفسه، ص183.

ذلك مقاما؛ حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم المعاني على قدر المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[1].

ومدار كلام"الجاحظ" يدلّ على أنّ المتكلّم لا بدّ أن يراعيَ طبقات الكلام بِحَسَب المقامات الكلاميّة فعلى المتكلّم أن يوجز في مقام الإيجاز ويطنب في مقام الإطناب ويقدّم ويؤخّر في مقام ذلك؛ حتّى يفيد سامعه ويقنعه، وأن يصل به إلى مرتبة الكفاية الإبلاغيّة.

إذاً "الجاحظ" يخطو على خطى الإمام السّكاكيّ حيث يقول مبديا رأيه في أهميّة السّياق وأنواعه "ثم إذا شرعت في الكلام؛ فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي غليه الكلام مقام...وارتفاع شأن الكلام في "باب الحسن والقَبول" وانحطاطه في ذلك بِحَسَب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو ما نسمّيه بمقتضى الحال"[2]. فالسّكاكيّ من خلال هذا المتن يشير إلى نوعين من أنواع السّياق؛ سياقٍ خاصّ بمقامات الكلام؛ وهو ما يطلق عليه (بالسّياق المقاميّ)، وسياقٍ آخرَ منوط بالتّركيب اللّغويّ وهو ما يطلق عليه (بالسّياق اللّغويّ).

أمّا بخصوص السّياق اللّغويّ: فهو مجموعة تلك العلاقات الدّاخليّة الّتي تتحكّم في دلالة النّص والخطاب أو حتّى الجملة؛ فكلّ نَتاج لغويّ لا يمكن أن يكون رصفا ميكانيكيّا للوَحْدات المكوّنة له فحسب؛ بل يجب أيضا مراعاة القوانين الدّاخليّة الّتي تسهم كثيرا في تماسك هذه الوَحْدات وترابطها من اجل تحقيق غايتها.

إذًا المعنى مهمّ في تحديد جانب السّياق اللّغويّ؛ فنحن دائما نُنْكس دراستِنا إلى فهم السّياق؛ وبخاصة في القرآن الكريم؛ فأنت لا تستطيع أن تحكم على آية قرآنيّة إلاّ إذا حدّدت سياقها الّذي وردت فيه، والظّروف الّتي نزلت فيه هذه الآية ولنا أمثلة كثيرة من ذلك كقوله تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾ **عبس: ١**

فالمتمعّن في هذه الآية يجد أن الفعل[عبَس] لم يرد بالتّضعيف؛ أي [عبّس] لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم نظر في عبد الله بن مكتوم بطرف العين؛ ولو نظر إليه بالعين كلّها لنزلت[عبّس] ؛ ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ ﴾ الأعراف: [الآية١٣٢] فأنت إذا أمعنت النّظر وأجللت التّدبر ستجد أنّ الوَحْدات اللّغويّة لها علاقة في ما بينها فقد استعملت[مهما] والّتي تدلّ على الإصرار عكس[حيثما، وكيفما] أضف أنّ هذا الفعل أتى بعده فعل [تأتنا] والّذي يدلّ على

---

[1] – الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السّلام محمد هارون، مصر: 1960، مكتبة الخانجي، ص139.

[2] – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص256.

الاستمراريّة في الإصرار على التّعنّت، ثم العجب العجاب من ذلك أن تُدْعَم بجملة اسميّة [فما نحن] والّتي تدلّ على الثّبوت في الإصرار، وعدم الإيمان بما جاء به محمد –صلى الله عليه وسلّم– ويختمها [بالباء الزائدة] والّتي تدلّ على تأكيد الإصرار، وعلى عدم الإيمان بالرّسول صلى الله عليه وسلم وحده لأنّهم قالوا: " لك" .

كلّها وَحْدات لغويّة لها دَلالة، وبخاصّة إذا سُبكت وحُبكت ببعضها البعض لكي تُخرج لنا سياقا لغويّا يتحدّد المعنى من خلاله؛ ولهذا فإنّ"فيرث"يرى أنّ:"المعنى لا ينكشف إلاّ من خلال تسييق الوَحدة اللّغويّة؛ ووضعها في سياقات مختلفة؛ فمعظم الوَحْدات الدّلالات تقع في مجاورة وحدات أخرى؛ وأنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى الّتي تقع مجاورة لها"[1]

وممّا يظهر من خلال قول"فيرث"أنّ الكلمة لا نَفَسَ لها خارج السّياق؛ فالسّياق هو الفاصل المعنويّ بالنّسبة لها، كما أنّها تصبح قويّة الدَّلالة؛ إذا اتَّسقت مع الوَحْدات اللّغويّة الّتي تجاورها؛ وحينئذ يفهم معنى تلك الوَحْدات، و تشكّل بعدئذ البناء اللّغويّ.

وقد عرفه كذلك برند شبلنر بقوله:"وهو السياق الذي يقدم في إطار الجملة الواحدة، وهو سياق واضح، يشكّله المجموع النّحويّ والتّركيبيّ، وهو جزء من السّياق الكليّ"[2]؛ فالسّياق معتصم بالنّظم والتّركيب، وهو الّذي يحدّد المعاني المنشودة، ويكثر وروده في القرآن الكريم بكثرة؛ كون البنية النّحويّة تُسْهم في تغيير دلالة الكلمة.

إذًا - وبلا ريب – فالسّياق اللّغويّ يسهم في ربط أواصر النّص والخطاب وسبكها وحبكها، وهي شافية وكافية الدّراسة في علميّ المعاني والبيان؛ ومن ثَمَّ نخلص للقول: "إنّه كلما توافر السّياق النّصيّ ضمنا بصفة عامّة فهم النص؛ فالنّص يخلق سياقه الخاصّ به" [3].

أمّا السّياقُ المقاميّ؛ فهو سياق غير لغويّ ويسمّى "سياقَ الحال"، ومن الّذي اهتمّوا بهذا النّوع من السّياق العالم البريطانيّ الشّهير" فيرث" صاحب النّظريّة السّياقيّة " فهو ينظر إلى سياق الحال باعتباره جزءا من أدوات علم اللّغة مثله مثل الفصائل النّحويّة الّتي يستخدمها. ولقد قدّم أهمّ ما يتّصل بالسّياق المقاميّ؛ ولهذا اقترح الفصائل الّتي ينبني عليها سياق الحال والمتمثّلة في: الملامح الوثيقة

---

[1] - أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط2. مصر: 1988، عالم الكتب، ص68–69.

[2] – برند شبلنر، تر: محمود جاب الله، علم اللّغة والدّراسات الأدبيّة، ط1. مصر: 1991، الدّار الفنيّة للنّشر والتّوزيع ص88.

[3] - جون براون، جون يول، تحليل الخطاب، تر: مصطفى لطفي الزّليطني و منير التريكي، الرّياض: 1997، جامعة الملك سعود، ص57.

الصلة بالمشتركين: الأشخاص، الخصائص الذّاتيّة المميّزة، الحدث الكلاميّ للمشتركين، الحدث غير الكلاميّ للمشتركين، الأشياء ذات الصّلة بالموضوع وتأثيرات الحدث الكلاميّ"[1].

إذًا فالسّياق المقاميّ يؤدّي دورا بارزا في تحديد معنى الخطاب؛ لأنّه ارتبط باللّغة الاجتماعيّة الّتي يتبادلها بني البشر في ما بينهم؛ فاللّغة وليدة المجتمع، فقد ارتبطت بالإنسان الّذي يعيش في هذا المجتمع؛ لذا رأى العلماء أنّ اللّغة نشاط اجتماعيّ، ومن بعد ذلك يكون المقام تتمّة للمعنى الّذي يحدّد السّياق؛ حتّى إنّ النّحويّ"إذا أراد أن يقدّم أحكاما بشأن مدى نحويّة جملة من الجمل، أو يحدّد ما إذا كانت **الأنساق** اللّغويّة الّتي يقدّمها نحوه جملا لغويّة صحيحة؛ فإنّه يعتمد ضمنيّا على اعتبارات ذات عِلاقة بالسّياق. إذ ماذا نفعل حين يطلب منّا أن نحدّد ما إذا كانت جملة معيّنة مقبولة أم لا؟ أو لسنا نلجأ مباشرة وبصورة طبيعيّة مباشرة إلى تشكيل عدد الظّروف، ويمكّن فيها لتلك الجملة أن تستعمل بشكل مقبول"[2].

ويعرّف"هايمز" دور السّياق وكيفية تحديد المعنى المنشود؛ حيث يقول: " إنّ استعمال صيغة لغويّة يحدّد مجموعة من المعاني، وبإمكان المُقام أن يساعد على تحديد عدد من المعاني؛ فعندما تستعمل صيغة في سياق ما؛ فإنّها تستبعد كلّ المعاني الممكنة لذلك السّياق، والّتي لم تشر إليها تلك الصّيغة، والسّياق بدوره يستبعد كلّ المعاني الممكنة لتلك الصّيغة التي لا يحتملها السّياق"[3].

ولا بأس بأن ألخّص ما سبق ذكره في هذه التّرسيمة:

---

[1] – بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري إبراهيم السيّد، مصر: 1991، دار المعرفة الجامعيّة، ص77.

[2] – جون براون، جون يول، تحليل الخطاب، ص32.

[3] – جون براون، جون يول، تحليل الخطاب، ص47.

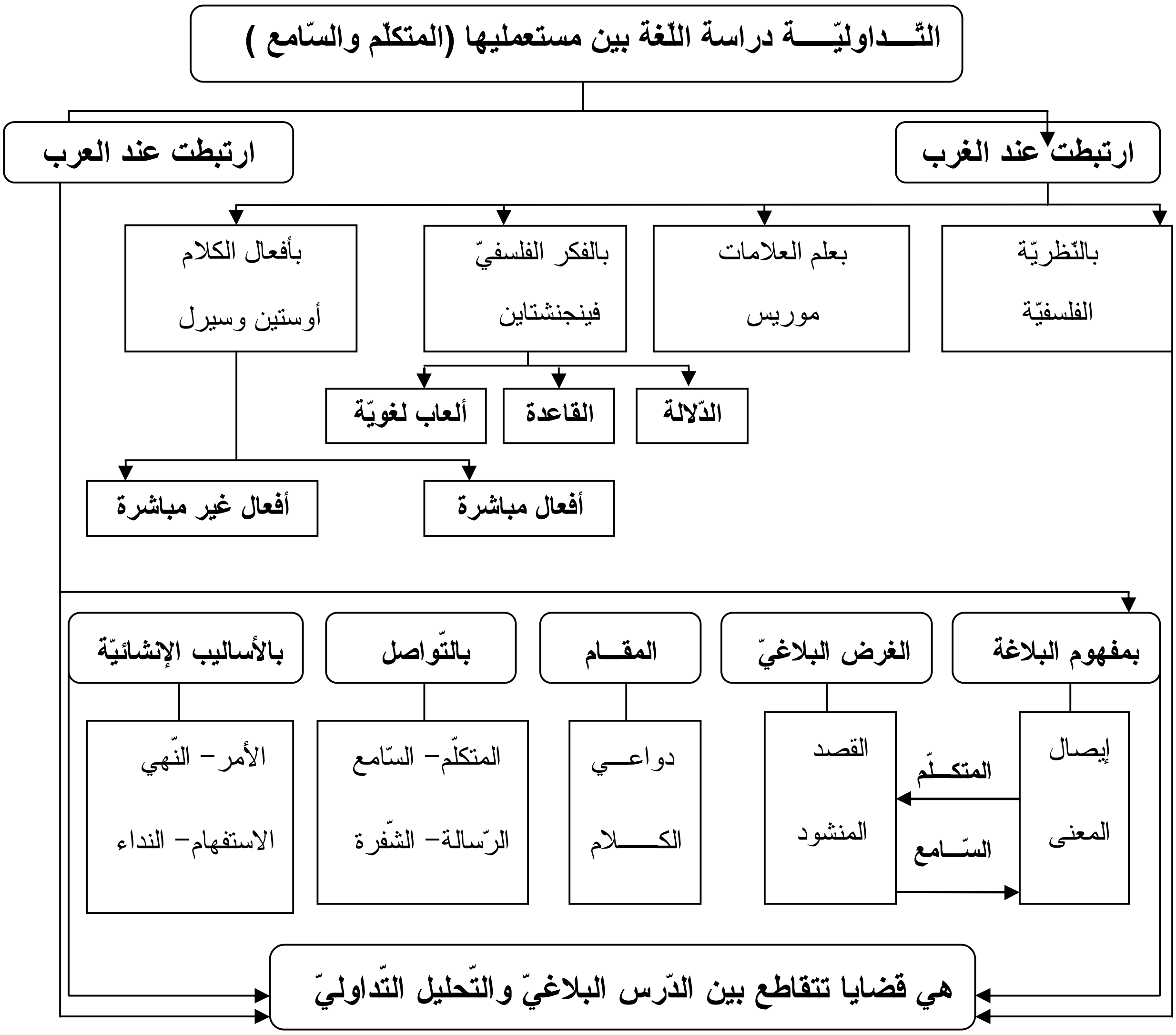

يتّضح من خلال هذه التّرسيمة اختصار ما قد سبق ذكره في المتن، مع بيان نُقاط التّقاطع بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ، ولعلّ الاختلاف إنّما هو قائم أساسا على المصطلح، وإن كانت المفاهيم نفسها، والغرض نفسه؛ وذلك إن العِلْمَين يَسعيان إلى إيصال الفائدة، وإنجاح عمليّة التّواصل بين بني البشر.

الفصل الثّاني: بلاغة التّقديم والتّأخير

المبحث الأوّل: التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ

أوّلا: مواضع التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ

ثانيا: أغراض التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ

ثالثا: علاقة التّقديم والتّأخير بنظريّة النّظم

المبحث الثّاني: التّقديم والتّأخير عند السّكاكيّ

أوّلا: مواضع التقديم والتأخير عند السّكاكيّ

ثانيّا: أغراض التّقديم والتأخير عند السّكاكيّ

المبحث الأوّل: التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ:

تناول البلاغيّون ظاهرة التّقديم والتّأخير في إطار الرّتبة غير المحفوظة؛ كرتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفعل والفاعل، وفصّلوا فيها، وأولها عنايتهم، واستفادوا مِن جهود مَنْ سبقهم .

ومن أهمّ العلماء الّذين اهتمّوا واغتمّوا بهذه الظّاهرة، وكشفوا أسرارها البلاغيّة، ومزاياه الجليلة وأماطوا لثامها، وأبحروا في سرائرها؛ وأخرجوا دررها، وألبسوا بها المعاني حللها؛ الإمامُ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، علما أنّ العلماء قبله كانوا يكتفون بالإشارة إلى موضع التّقديم وبيان أصل العبارة فقط.

أولا: مواضع التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ

قسّم عبد القاهر الجرجانيّ التّقديم إلى قسمين، هما:

1 – **تقديم على نيّة التّأخير:** في هذا القسم يحافظ اللّفظ على الحكم الإعرابيّ، ولا يخرج عن الأصل الّذي عرف به عندما كان متأخّرا في التّرتيب.كتقديم المفعول به"المرأة" على الفاعل في قولنا:أكرم المرأةَ الإسلام.فهو هنا بقي مفعولا به منصوبا.

وهذا القسم الذي اشار إليه الجرجانيّ يوحي على أهميّة المتكلّم أثناء عمليّة التّخاطب؛ أي أنّ المتكلّم لا بدّ أن يكون واعيا بالقواعد، وإلاّ فأنّى له أن يوصل رسالته؛ فحيثما أدرك المتكلّم هذه القواعد حين التبليغ؛ سيخطو– وبلا ريب– نهجا في نظم كلامه، ومن ثمّ ستأتي ألفاظه متوالية، ومعانيه مبينة، ليس فيها خبال في التركيب، والمعنى حينئذ مع الفظ سينعقد كالعقد في العنق.

2 – **تقديم لا على نيّة التّأخير:** في هذا القسم يحدث العكس، فإذا تقدّم اللّفظ تغيّر محلّه من الإعراب، وصار له حكم آخر، ولم يبقَ في المعنى متأخّرا، وكمثال على ذلك نأخذ لفظتي "زيد" و"المنطلق"، وهما اسمان يصحّ أن يقع كلّ منهما مبتدأ، ويكون الآخر خبرا له، فقولنا "زيد المنطلق" يختلف عن قولنا "المنطلق زيد"؛ فزيد في المثال الأول مبتدأ، لكنّ في الثّاني خرج إلى حكم الخبر.

فالظواهر البيانيّة والمعاني الجليلة واضحة من خلال التّركيبين، ولعلّ هذا ما ذهب إليه الجرجاني بقوله:" واعلم أنّ تقديم الشّيء على وجهين: تقديم يقال: إنّه على نيّة التّأخير؛ وذلك في كلّ شيء أقررته مع التّقديم على حكمه الّذي كان عليه، وفي جنسه الّذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا

قدّمته على المبتدأ، وتقديم لا على نيّة التّأخير، ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه"[1].

كما ثنّى عبد القاهر الجرجانيّ على أهميّة مبحث التّقديم والتّأخير في مقدّمة فصل"القول في التّقديم والتّأخير"إذ يقول:"**هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، إن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان**" [2] لعلّ المقدّمة الّتي استهلّ بها الجرجانيّ فاتحة هذا المبحث تدلّ على أهميّة هذا المبحث العظيم في الدّرس النّحويّ والبلاغيّ خاصّة؛ وذلك لما يتّسم به من محاسنَ ولطائفَ وطرائفَ؛ أضف أنّه يبهر سمعك ويهزّ نفسك لأنّ المتكلّم يلجأ إليه لكي يعبّر عن مكنونه الدّاخليّ، ويفصح عن مراده بأبلغ طريقة؛ فلا يجد من التّقديم والتّأخير بدٌّ. والآن سأعرض أهمّ المسائل الّتي ذكرها الجرجانيّ في فصل التّقديم والتّأخير محاولا في ذلك عدم الإطالة وآخذ ما فيه الإصابة، خشية وقوع في تكرار ما وقع في الدّراسات الفائتة ولو بتغيير الأمثلة وبيان مقصدها، ومرادها كما وردت عند هذا العلامة الجهبيذ:

1- الفعل الماضي المسبوق بهمزة: وهذه القضيّة من مبحث التّقديم والتّأخير غفل عنها جلّ النّاطقين بلسان العرب؛ كونُهم لا يحسنون استعمال مواضع التّقديم والتّأخير؛ وبخاصّة مع تقديم الاسم في حالة استفهام الفعل أو استفهام الاسم في حالة تقدّمه؛ لذا استهلّ الجرجاني به وفي هذا يقول:" **وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التّفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وما ترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك"الاستفهام بالهمزة**"[3] وقد مثّل الجرجانيّ بأمثلة؛ بيّن فيها الفرق القائم بينها في التّركيب والغرض البلاغيّ؛ حيث يقول:" إنّك إذا قلت:" أفعلت؟"، فبدأت بالفعل، كان الشّك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت:" أأنت فعلت؟" فبدأت بالاسم كان الشّك في الفاعل من هو، وكان التّردّد فيه"[4] ممّا يظهر من خلال قول الجرجانيّ أنّه راعى التّركيب النّحويّ مع دَلالته البلاغيّة؛ لكن ما يلفت النّظر أنّ الجرجانيّ لم يوضح لنا ما ذهب إليه النّحاة في هذه الصّيغة التّركيبيّة الإسناديّة خاصّة حيث يقول:" فبدأت بالاسم كان الشّك في الفاعل" فإذا حكمنا على ظاهر القول نلمس

---

[1] - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 143 .

[2] – نفسه، ص106.

[3] – نفسه، ص111.

[4] – نفسه، ص 111.

بأنّ الجرجانيّ عامل الاسم المتقدّم على الفعل" فاعلا" وليس " مبتدأ" وإما أنّه راعى للغرض البلاغيّ الّذي تؤدّيه الجملة بتركيبها، أو أنّه راعى دَلالة الفعل دونما أن يكون فاعلاً أو مبتدأ. فقد قال أيضا:" أأنت بنيت هذه الدّار؟ أأنت قلت هذا الشّعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ " فتبدأ في ذلك كلّه بالاسم؛ ذاك لأنّك لم تشك في الفعل أنّه كان كيف؟ وقد أشرت إلى الدّار مبنيّة، والشّعرِ قولا، والكتابِ مكتوبا وإنّما شككت في الفاعل من هو؟"[1].

ولم تتوقّف بداهة هذا الرّجل هنا فحسب، وإنّما راح يَفْلي حتّى في دلالة الهمزة الدّاخلة على هذا الاسم والفعل على حدٍّ سواء؛ فالجرجانيّ لم يترك واردة ولا شاردة إلاّ وقد فلّقها تفليقا وأمعن فيها تدقيقا حيث يقول:" **وأعلم أنّ الهمزة في ما ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لم كان، وتوبيخ لفاعله عليه**"[2]. وهذا بيّن في مواضعَ كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى:﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴾ الواقعة:[الآية ٥٩] فقد دخلت (الهمزة) على الضّمير (أنتم) والعجاب في الهمزة أنّه يأتي بعدها حرف الفصل (أم) وليس التّخيير؛ عليه فالاستفهام واقع على الاسم وليس على الخلق؛ لأنّهم بأمر إدّا .

كما ذكر الجرجانيّ دَلالة أخرى لحرف الاستفهام وهو" أن يكون الفعل قد كان من أصله، ومثاله قوله تعالى:﴿ أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًاۚ إِنَّكُمۡ لَتَقُولُونَ قَوۡلًا عَظِيمًا ﴾ الإسراء: [الآية٤٠] وقوله عز وجل ﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ﴾ الصّافات:[الآية ١٥٣] فهذا ردّ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدّي إلى هذا الجهل العظيم، وإذا قدّم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل" [3] .

وقد يكون أن يراد إنكار الفعل من أصله، ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل. مثال قوله تعالى: ﴿ قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ ﴾ يونس: [الآية٥٩] الإذن راجع إلى قوله:﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزۡقٖ فَجَعَلۡتُم مِّنۡهُ حَرَامٗا وَحَلَٰلٗا ﴾ يونس:[الآية٥٩] **ومعلوم أنّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه، من غير أن يكون هذا إذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله**

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص111.

[2] – نفسه، ص114.

[3] – نفسه، ص114.

إلاّ أنّ اللّفظ أخرج مُخرجه إذا كان الأمر كذلك؛ أن يجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنا كان من غير الله، فإذا حقّق عليه ارتدع[1].

2- تقديم الاسم المنفي بوجود الفعل: وقد اشترط الجرجانيّ في هذا النّوع من التّقديم أن يكون بعد الاسم فعل؛ حيث أتى بالشّرط وأمهره حينئذ بمثال" **وممّا هو مثال بيّن في أنّ تقديم الاسم يقتضي وجود الفعل قوله:**

وما أنا أسْقَمْتُ جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نارا

المعنى كما لا يخفى على أنّ السّقم ثابت وجود، وليس القصد بالنّفي إليه، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له، ويكون قد جره نفسه[2].

وما لنّفي من أهميّة بالغة نُلفي الجرجاني يوضّح بلاغة ودلالة التّقديم الاسميّ مع الفعل والفرق بين تقديم الاسم وتأخير"وههنا أمران يرتفع الشك في وجوب هذا الفرق ويصير العلم به كالضرورة:

✓ **أنه يصحّ لك أن تقول:**" ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس"و" ما ضربت زيدا و لا ضربه أحد سواي" ولا يصحّ ذلك في الوجه الآخر. فلو قلت:"ما أنا قلت هذا"، ولا قاله أحد من النّاس وما أنا ضربت زيدا، ولا ضربه أحد سواي كان خلفا من القول وكان في التّناقض.

✓ **و الثّاني من الأمرين أنّك تقول:** ما ضربت إلاّ زيدا فيكون كلاما مستقيما ولو قلت: ما أنا ضربت إلا زيدا كان لغوا من القول؛ وذلك لأنّ نقض النّفي بإلاّ يقتضي أن تكون ضربت زيدا وتقديمك ضميرك و إيلاؤه حرف النّفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان.

3- تقديم المفعول وتأخيره في النّفي: وهنا أشار الجرجانيّ إلى تقديم وتأخير أحد عناصر متعلّقات الفعل وهو المفعول، وهو تغيير يطرأ على الجملة الفعليّة لغرض يقتضيه السّياق، وهنا لا بد أن نسلم بأنّ تقديمه أو تأخيره لم يأتِ عبثا، فقد ضرب لنا أمثلة بيّن فيه الفرق والواقع بين التركيبين " فإذا قلت: **ما ضربت زيداً** فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت ن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مُبهما مُحْتملا، وإذا قلت: **ما زيدا ضربتُ** فقدمت المفعول كان المعنى على أنّ ضربا وقع منك على إنسان وظُنّ أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت عنه إياه"[3] وعليه فالجرجانيّ يركز على النّفي الواقع أولا في تركيب الجملة الفعليّة؛ لأنّ المثال الّذي

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص114.

[2] – نفسه، ص114.

[3] – نفسه، ص126.

أتى به الجرجانيّ هو صورة من صور تقدّم المفعول على الفعل والفاعل؛ أضف إلى شيء مهمّ تنبّه إليه وهو النفي ب"ما" وليس"بلم" فالبَوْن بينهما شاسع وواسع جدّا؛ ذلك إنّ نفيَها للحدث منقضٍ انقضاء تامّا يقول صالح فاضل السامرائي:" ويمكن أن يقال أيضا إنّه قد ينفي ب(ما) مع الماضي إذا أُريد نفي الحدث بصورته المنقضية التامّة، وينفي(بلم) ع المضارع إذا أريد نفي الحدث في الماضي بصورة التّغيّر، والتّجدد فيشخّص الحدث في الذّهن بصورته المتجدّدة، ثمّ ينفيه بهذه الصّورة في الماضي"[1].

ومن دقّة التّقديم والتّأخير في النّظم راح يدرج الجرجانيّ شروطا لهذا النّوعِ من التّقديم والشّرط الّذي ألزمه لتأخير المفعول وتقديم الفعل هو أنّك تجوز أن تأتيَ بجملة مثبتة، أمَا وأن قدّمت المفعول به في حالة النّفي فلا يجور لك بمظان؛ حيث يقول:" وما ينبغي أن تعلمه أنّه يصحّ لك أن تقول:" ما ضربت زيدا ولكنّي أكرمته" فتعقب الفعل المنفيّ بإثبات فعل هو ضدّه ولا يصحّ أن تقول" ما ضربت ولكنّي أكرمته" وذاك أنّك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، ولكنّك أردت أنّه لم يكن المفعول هذا، ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول:"ما زيدا ضربت ولكن عمرا "[2] والقولَ الصائبَ ذهب إليه الجرجانيّ؛ لأنّ (لكن) معناها الاستدراك وهي تعطف بعد النّفي أو النّهي، وهي ههنا سبقت بنفي مفرد العطف، ومن ثمّ فالشّرط قائم وحقيق،"أمّا إن وليتها جملة فهي ليست عاطفة، وإنّما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، نحوُ:"ما جاءني خالد لكن جاءني عمرو" [3] والأمر الجليّ في المثال يوضّح أنّ المعنى الذي تستعمل فيه(لكن) غير المعنى الذي تستعمل فيه(بل) وهذا لما للفظين من اختلاف دقيق في المعنى.

4- تقديم الاسم قبل فعل المضارع:وهذه القضيّة معروفة في النّحو العربيّ، وهي تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛أي: يكون الخبر واقعا جملةً فعليّةً؛ فعلها فعل مضارع غير أنّ الّذي أضافه الجرجاني في هذه القضية أنّها مسبوقة باستفهام، وهذا النّوعُ من الجمل عند الجرجانيّ أنّما المقصود به إنكار ما وقع على الفعل، وليس على الاسم فكلّ ما يبدأ به يكون محور المعنى الرّئيس والمقصد المنشود" فجملة الأمر أنّك تنحو بالإنكار نحو الفعل، فإن بدأت بالاسم فقلت:" أأنت تفعل؟" أو قلت:أهو يفعل؟ كنت

[1] – صالح فاضل السّامرائي، معاني النّحو، ج4، ص168.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص127.

[3] – صالح فاضل السّامرائيّ، معاني النّحو، ج3، ص223.

وجهت الإنكار إلى نفس المذكور، وأبينت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل، وممّن يجيء وأن يكون بتلك المثابة"[1].

كما أعطى الجرجانيّ تفسيرا آخر لتقديم الاسم مع الاستفهام، وتأخير الفعل المضارع عليه، وهو أن" المتقدَّم نفسه تأبى مثله وتكرهه، كما أنّه لا يفعله لصغر قدره وقصر همّته، وأنّ نفسه نفس لا تسمو وذلك قولك:" أهو يسمح بمثل هذا؟ أهو يرتاح للجميل؟ هو أقصر همّة من ذلك، وأقلّ رغبة في الخير ممّا تظنّ"[2] ولمّا فرغ الجرجانيّ من عرض هذه القضيّة المهمّة في العربيّة؛ عرج في ما بعدُ يفسّر دلالة هذا التّقدّم الواقع في الاسم الاستفهاميّ؛ وأنّه ما ورد هكذا سبهللة، وإنّما في محلّ إنكار قول؛ لذا يقول:" وجملة الأمر أنّ تقديم الاسم يقتضي أنّك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل:" إنّه يفعل" أو قال هو" إنّي أفعل" وأردت ما تريده إذا قلت:" ليس هو بالّذي يفعل، وليس مثله يفعل" لولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت:" أتفعل"[3].

5- تقديم الاسم في"مثل وغير":في هذا الموضع من التّقديم والتّأخير لم يتنبّه إليه إلاّ الجرجاني، ورأى لزوميّة تقديم هذا النّوع من الاسم؛ لأنّ تقدّمه مقصود في معنى فيه، ناهيك أنّه يحمل معنى الحاليّة والصّفة واستدل بقول أبي الطيب المتنبي:

مثلُك يَثني الحزن عن صوبه ويستردّ الدّمع عن غربه

ومحلّ الشّاهد في البيت قوله:"مثلك يَثني" فقد قدّم الاسم"مثل" وهو مبتدأ مرفوع بالابتداء والضّمير المتّصل مضاف إليه، والجملة الفعليّة (يثني) من الفعل والفاعل المستتر في محلّ رفع خبر كما مثل بقول الناس[4]:" مثلُك رعى الحقّ والحرمة" وكقول الّذي قال له الحجاج:" لأحملنّك على الأدهم" يريد القيد فقال على سبيل المغالطة:" ومثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب" وما أشبه ذلك ممّا لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الّذي أضيف إليه، ولكنهم يعنون أنّ كلّ من كان مثله في الحال والصّفة، كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال:

ولم أقل مثلُك أعني به سواك يا فردا بلا مشبه

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص116.

[2] – نفسه، ص118.

[3] – نفسه، ص119.

[4] – نفسه، ص139.

أمّا بخصوص"غير" فما قيل في حكم"مثل" يحكم على حكم"غير" إذا سلك هذا المسلك فقيل:" غيري يفعل ذاك" على معنى أنى لا أفعله، لا يومئ بغير إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل كما قال:

غيري بأكثرِ هذا النّاس ينخدعُ إن قاتلوا جَبُنُوا أو حدّثوا شَجُعُوا[1]

وذاك إنّه معلوم لم يرد أن يعرّض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنّه مضعوف يُغرُ ويُخدعُ؛ بل لم يرد إلاّ أن يقول:إنّي لست ممن ينخدع ويغتر[2].

ثم خَلُص الجرجانيّ إلى أن هذا النّوع من التّقديم في كلام العرب مبنيٌّ على الطّباع والسّجيّة أضف أنّ التّركيب النّحويّ قائم عليه والمعنى الخفيّ لا يستقيم ولا يرتضى إلا بهذا التّركيب إذ يقول:"واستعمال "مثل" وغير" على هذا السّبيل شيء مركوز في الطّباع، وهو جارٍ في عادة كلّ قوم. فأنت الآن إذا تصفّحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدّمان أبدا على الفعل إذا نُحِيَ بهما هذا النّحو الّذي ذكرت لك، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يُقدّما" [3].

ممّا هو مبيّن من قول الجرجانيّ أنّ التّقديم في هذين الاسمين مفتاحه المعنى وطبع العرب وسجيتها في كلامها؛ فكلّ من خالف هذا التّركيب" رأيت كلاما مقلوبا عن جهته، ومُغيَّرا عن صورته ورأيت اللّفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطّبع يأبى أن يرضاه "[4]. فقول الجرجاني يدلّك على المقامات المختلفة وأنّ هذه المقامات لها سياقاتها يُراعى فيها التّركيب المألوف والمعروف في سجيّة العرب.

- أحوالـــــه[5]:

أ- ما يفيد زيادة في المعنى مع تحسين اللّفظ: وذلك هو الغاية القصوى والعمدة فيه القرآن الكريم، كقوله تعالى:﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ القيامة/22-23 ، نجد أنّ تقديم الجار والمجرور " إلى ربها " قد أفاد التّخصيص وأنّ النّظر لا يكون إلا لله .

ب - **ما يفيد زيادة في المعنى فحسب:** كقوله تعالى:﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ الزمر/66 . فتقديم المفعول في هذا لتخصيصه بالعبادة دون سواه، ولو أخر لم يفد الكلام ذلك .

---

[1] - عبد الرحمن البرقوني، شرح ديوان المتنبي، المملكة العربيّة السعوديّة، مكة المكرمة: 2002، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج2، ص585.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص139.

[3] - نفسه، ص140.

[4] - نفسه، ص140.

[5] - فضل الله النّور علي، ظاهرة التّقديم والتّأخير في اللّغة العربيّة، مجلة العلوم والتبانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللّغات، مجلد 12، للعام 2011م، ص187 .

جـ – **ما لا يفيد فيه التّقديم والتّأخير** وليس لهذا الضّرب شيء من الملاحة .

د – **ما يختل به المعنى ويضطرب:** وذلك هو التّعقيد اللّفظي كتقديم الصّفة على الموصوف، والصّلة على الموصول ، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره .

وفي أخر القول سألخّص هذا الجزء بترسيمة أوضّح فيها ما سبق ذكره:

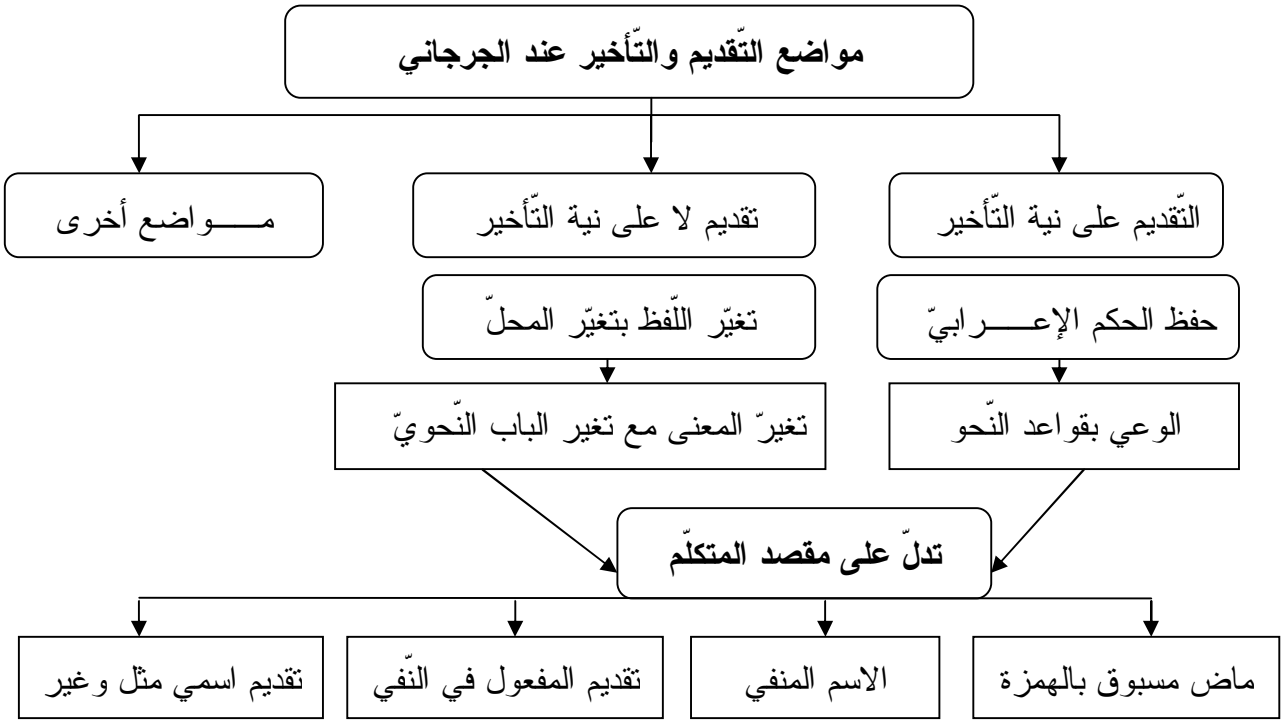

ثانيا: أغراض التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ

إنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير نالت العناية والاهتمام؛ لأنّها ظاهرة يفرضها الاستعمال، ولا ترد اعتباطا، ويحدث هذا لأغراض بلاغيّة يقصدها المتكلّم من أجل التّأثير في نفس المتلقّي. وهذه بعض الأغراض الّتي ذكرها البلاغيّون:

– **التّشويق إلى المتأخّر:** إذا كان المتقدّم مشعرا بغرابة. ومنه قوله تعالى :﴿ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الحج/72 ، ليس من شكّ أن تأخير ذكر النّار في الآية الكريمة شغل العقل والفكر في مسرح التوّقعات الذّهنيّة لما يبشر به من هذا حاله، وليكون ذلك أدعى لاستقرار المعنى وثبوته أيضا[1] .

[1] – عبد العظيم المطعني و علي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص 53 .

نحو قال الشّاعر:

ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها ... شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر[1]

هنا صفة الإشراق الّتي اتّصف بها المسند" ثلاثة" تشوق النّفس إلى معرفة من هم هؤلاء الثّلاثة، فإذا عرفوا تمكن الخبر فيها واستقر.

وكذلك قول المعرّي من قصيدة ضجعة الموت رقدة:

تعب كلّها الحياة فما أعجب إلا من راغب في ازدياد[2]

أراد الشّاعر هنا إثارة السّامع، فقدّم المسند تعب على المسند إليه الحياة. ليشوّقه إلى معرفة هذا المتعب ما هو. ومن ذلك أيضا قول العباس بن الأحنف:

أنحل جسمي وبرى أعظمي لذع حرارات فراق الحبيب[3]

قدّم المفعول(جسمي)، وأخّر الفاعل(لذع)، ليشوّقنا لمعرفة من الّذي أنحله وبرى عظامه .

وهذا الغرض ليس محصورا في الشّعر وحدَه؛ بل نجده حتّى في القصّة والمسرحيّة، عندما يقدّم الكاتب أو يؤخّر عرض الأحداث والشّخصيات ليشوّق القارئ، ويجعله ينتظر الأحداث التّالية.

– **تعجيل المسرّة:** ومنه قوله تعالى:﴿ عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ التوبة/43 ، فلو اختلف التّرتيب في الآية فجاءت هكذا: لم أذنت لهم عفا الله عنك، لم تحمل نفس المعنى ولا أفهمت هذا المراد من الآية الأولى التي جاءت مصدرة بالعفو لإذهاب أيّ خوف من قلب رسول الله صلّى الله عليه وسلم بسبب تصدير الآية بالعتاب؛ كما أنّها حملت معنى آخر وهو بيان عظيم مكانة هذا النّبيّ عند ربّه الّذي لم يرد أن يبادره بالعتاب؛ بل بادره بخطاب التّلطف مع الأحباب[4].

– **تعجيل المساءة أو التّشاؤم:** ومنه قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ البقرة/79 ، فتقديم كلمة الويل هنا يدلّ على هول العقاب، على عكس لو أخرّت؛ لأنّها أشاعت جوّا نفسيّا مملوء بالخوف من العذاب المرتقب.

ومنه قول الشّاعر ابن زيدون:

---

[1] – فاطمة البريكي، إشكالية التقديم والتأخير في الدّرس البلاغيّ التراثي، م20،2008 ، مجلة جامعة الملك سعود، ص277 .

[2] – أبو العلاء المعري، ديوان سقط الزند، بيروت: 1957، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر ص 08 .

[3] – ديوان العباس بن الأحنف، تح: عاتكة الخزرجي، القاهرة: 1954، مطبعة دار الكتب المصرية،ص18 .

[4] – عبد العظيم المطعني و علي جمعة، دلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم دراسة تحليليّة،ص50

حالت لفقدكم أيامنا فغدت سودا وكانت بكم بيضا لياليا[1]

إنّ المتأمّل لترتيب الأحداث يدرك أن أيام الفرح سبقت أيام الحزن، لكنّ هذه الأخيرة تقدّم ذكرها دلالة على شدّة الحزن والتّشاؤم.

-**التّلذّذ:** كقول عمر بن كلثوم:

وكأس قد شربت ببعلبك وأخرى في دمشق و قاصرينا[2]

قدّم المفعول به "كأس" ليشعر المستمعين بقمة المتعة واللّذة الّتي شعر بها حين شرب تلك الكأس.

- **كون المتقدّم محطّ الإنكار أو التّعجب:** كقوله تعالى:﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ مريم/46 ، فهنا قدّم الخبر"راغب" على المبتدأ "أنت" وذلك لأهميّة المتقدّم، وشدّة العناية به وفي ذلك ضرب من التّعجب، والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأنّ آلهته لا يجب أن يرغب عنها .[3] وكقول الشّاعر:

أبعد مشيب منقض في الذوائب تحاول وصل الغانيات الكواعب[4]

فهنا إنكار من الشّاعر للتّقرّب من الجميلات لمن غزا شعره المشيب، وليس لكلّ النّاس، لهذا قدّم المشيب .

- **النّص على عموم السّلب أو سَلب العموم:** عموم السَّلب، معناه تقديم أداة العموم على أداة النفي ، وبعد ذلك يَشْمَل النّفي كلّ فرد من أفراد المسند إليه، كقولنا: "كلّ منافق لا يفلح"؛ أي لا يفلح أيّ منافق من المنافقين.

أمّا سلب العموم؛ فيكون بتقديم أداة النّفي على أداة العموم، نحو لم يكن كل ذلك؛ أي لم يقع المجموع، فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفي كل فرد؛ لأنّ النّفي يوجه إلى الشّمول خاصة دون أصل الفعل، ويسمّى: نفيَ الشّمول، ويكون النّفي فيه للمجموع غالبا[5]، كقول المتنبي:

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه تأتي الرّياح بما لا تشتهي السّفن

---

[1] – ديوان ابن زيدون ورسائله، تح: علي عبد العظيم، نهضة مصر للنّشر والطباعة والتّوزيع، ص143

[2] – ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، ط01. بيروت: 1991، دار الكتاب العربيّ، ص66 .

[3] - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص143 .

[4] – عبد العظيم المطعني و علي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص58 .

[5] – السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ط1. بيروت: 1999، المكتبة العصرية، ص124

فهنا أثبتنا حكم الإدراك لبعض الأماني، ونفيناه عن البعض الآخر.

- **تقوية الحكم وتقريره:** من ذلك قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ المؤمنون/59 . فتقديم الضمير هم مع تكريره في الفعل يشركون أكد نفي الإشراك أكثر مما لو قيل" والذين لا يشركون"، وكان أبلغ.

- **التّخصيص:** تكون إفادة التّخصيص قطعا إذا كان المسند إليه المقدّم مسبوقا بنفي، والمسند فِعْل، فيثبت النّفي حينئذ للمسند إليه دون غيره، كقول الشّاعر:

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نارا[1]

في هذا البيت نفينا أن يكون السّقم أو إضرام النّار في القلب قد وقع بسبب المسند إليه "أنا" وأثبتنا أن غيره هو من فعل ذلك. أمّا إذا كان المسند إليه غير مسبوق بنفي" كان تقديمه محتملا لتخصيص الحكم به أو تقويته إذا كان المسند فعلا "[2].

أيضا قد يتقدّم المسند ويتأخّر المسند عليه بقصد قصره عليه، نحو قوله تعالى:﴿ لله مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ المائدة/120 . فملك السّماوات والأرض مختصّ بكونه لله؛ أي مقصور عليه ومنحصر فيه.[3]

- **مراعاة التّرتيب الوجوديّ:**

كقوله تعالى:﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ البقرة/255 ، فالنّعاس مرتبته قبل النوم.

- **الافتخار:** ومنه قول عمر بن كلثوم:

برأس من جشم بن بكر ندق به السهولة والحزونا[4]

الأصل ندقّ برأس، لكنّه قدم الرّأس لغرض الافتخار بحبه.

- **التّرحم أو التّشكّي:** ومنه قول الأقيشر:

إما تراني قد هلكت فإنّما رمضان أهلكني ودين أُسيد[5]

---

[1] – الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص156.

[2] – عبد العظيم المطعني و علي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية ص56 .

[3] – عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص140 .

[4] – ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، ص78.

[5] – ديوان الأقيشر الأسدي، تح: محمد علي دقة، ط1. بيروت: 1997، دار صادر، ص 62 .

قدّم الأقيشر "رمضان"، وهو رتبته التّأخير فهو فاعل "أهلكني" إذ إنّه يشتكي منه بسبب منعه إياه الخمر فلا يستطيع أن يشربها وهو صائم[1] .

- **العناية والاهتمام:** كقوله تعالى:﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾ التحريم/11 جاء تقديم "عندك" على "بيتا"، وفي هذا تفضيل جوار الله تعالى على البيت.

- **السّخرية والتّهكم:** ومنه قول أبي تمام:

صدّق أليته إن قال مجتهدا "لا والرغيفِ" فذاك البر من قسمه

وإن هممت به فافتك بخبزته فإنها قطعة من لحمه ودمــه[2]

الأصل أن يقول" إن قال ..صدّق أليته " لكنّه قدم "صدق أليته؛ لأنّه يتهكم ويسخر من البخيل.

ثالثا: علاقة التّقديم والتّأخير بالنّظم.

حينما نذكر عبد القاهر الجرجانيّ تنساق أذهاننا إلى النّظريّة العظيمة نظريّةِ النّظم؛ الّتي أسّسها هذا العالم الفذّ، والألمعيّ الجهبيذ، والبلاغيّ الألوسي والنّحوي اللّوذعيّ؛ هذا النّحرير الّذي أخرج الكلمة من معناها الجافّ إلى معناها الّذي يحي اللّفظة بوجودها في سياق معيّن، علاّمة آمن بالكلمة وما تشحنه من لمحة دالة؛ إيماناً منه كذلك بأنّ هذه الكلمة هي الّتي أعجزت العرب قاطبة، ولعلّ هذا الشّيء الذي جعله يعيب ممّن عاصره. واقتدى به غيره من خلال هذه النّظريّة الّتي شاءت أن تكون مستوية على الدّراسات الحديثة.

وذكاء الجرجانيّ وتبحّره في النّحو جعله ينبع وينبغ في علم البلاغة؛ وبخاصّة علم المعاني من خلال كتابه" دلائل الإعجاز" هذه المدّونة الثّرة الّتي أبهرت الباحثين من بعدُ؛ حيث جعلت الدّراسات نَفَسها الأعظم، وقد استطاع الجرجانيّ بذكائه أن يربط النّحو بالبلاغة لينتج لنا" النّحو البلاغيّ" أو نسميه" معاني النّحو البلاغيّة"، ولعلّ هذا الأمر هو الّذي جعلني آثر هذه العِلاقة القائمة بين التّقديم والنّظم؛ وذلك لما فيه من أهميّة، ما دامت أنّ الكلمة بحركتها الإعرابية تؤدّي معنى؛ فكذلك عدولها عن التّركيب يزجي بأهميّة أكبر من ذلك؛ ومن ثم يصبح عندنا أمران: أمرٌ خاصّ بالحركة الإعرابيّة، وثان خاصّ بتأثير تلك الحركة في عدولها عن التّركيب الّذي كان الأصل أن ترد فيه.

1- نظرية النّظم:

[1] – عبد العظيم المطعني و علي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص63.

[2] – شرح ديوان أبي تمام، تح: راجي الأسمر، ط02. بيروت:1994، دار الكتاب العربي،ج 02، ص368.

النّظم لغةً:هو التّأليف، وضمّ شيء إلى شيء آخر، يقال:نظمت اللّؤلؤ؛ أي: جمعته في السّلك والتّنظيم مثله. ومنه:نظمت الشّعر.والنّظام ــ بكسر النون ــ: الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ...[1].

وبهذا يكون المعنى اللّغويّ المشترك: هو ضمّ الشّيء إلى الشّيء وتنسيقه على نسق واحد كحبّات اللّؤلؤ المنتظمة في سلك، وهو ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه (دلائل الإعجاز)، فالنّظم عنده هو: حال الكلم في ضمّ بعضها إلى بعض، وفي تخيّر المواقع لها[2].

وقد كان عبد القاهر الجرجانيّ اطلع على آراء من سبقه في هذا الشّأن ففسر فكرة الإعجاز تفسيرا يقوم على (النّظم)، وربط الإعجاز بالنّظم، إذ رأى أنَّ الكتاب العزيز معجز في نظمه، أو توخّي معاني النّحو التي أطلقها عبد القاهر على موضوعات: التّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والقصر، والفصل والوصل، والتّعريف والتّنكير.

والنّظم ــ عند عبد القاهرــ هو:" تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من ببعض..."[3]، أو هو توخّي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه في ما بين معاني الكلم؛ أي أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها"[4]. ثمَّ يقرّر عبد القاهر أنَّ اللّفظة المفردة لا قيمة لها في ذاتها، لا في جرْسها ولا دلالتها مزيّة أو فضل، وإنّما تكون لها مزيّة حينما تنتظم مع جارتها في جمل أو عبارات، ومن ثمَّ يتلاءم معناها مع معاني الألفاظ الّتي تنتظم معها؛ أي أنَّ الألفاظ لا تتفاضل إلا إذا اندرجت في سلك التعبير، وانضم بعضها إلى بعض، وأخذت مكانها الطبيعيّ الّذي تقتضيه الصّورة، وانسجمت مع ما قبلها وما بعدها لأداء المعنى الذي يريده المتكلّم، وبهذا تلتقي بلاغة الكلام وفصاحته مع فكرة (النّظم) التي أتعب عبد القاهر نفسه في شرحها والتّدليل عليها[5].

ويعدُّ عبد القاهر أولَّ عالمٍ أخرج النّحو من نطاق شكليته وجفافه، وسما به فوق الخلافات والتّأويلات حول البناء والإعراب، إذ أخضع النّحو لفكرة (النّظم)، فقال:"معلوم أن ليس النّظم سوى

---

[1]- أنظر: لسان العرب، مادة (نظم).

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص271.

[3]- نفسه، ص5.

[4]- نفسه، ص63- 342.

[5]- نفسه، ص 38-47 -64.

تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض". وقال أيضا:" واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النحو..."[1].

وقد علمنا بأنَّ النظم ليس سوى حكم من النّحو نمضي في توخيه[2]

أي ليست العمدة في معرفة قواعد النّحو وحدها، ولكن في ما تؤدّي إليه هذه القواعد والأصول وقد يكون أحدنا لا يعرف التّسميات الدّقيقة لموضوعات النّحو، ولكنّه يعرف الفروق بينها ويحسّ بمعانيها حين يسمعها، شأنه في ذلك شأن البدويّ الّذي عاش بعيدا عن النّحو ومصطلحاته، أو قبل أن يعرف علم النّحو، غير أنّه كان يفهم ما يسمع، ويميّز بين أسلوب وآخر.

ويقرّر عبد القاهر ــ أيضا ــ أنّ معاني النّحو في القرآن الكريم قد بلغت درجة من الوضوح والظّهور والانكشاف لم يبلغها أيُّ نصٍّ آخر، وهو ــ أي عبد القاهرــ يستشهد بأمثلة من الشّعر العربيّ، ومن ثمَّ يوازن بينها وبين النّظم القرآنيّ، لكي يصل إلى سرِّ الإعجاز القرآنيّ المتمثّل في (نظمه)، أو في طريقة تأليفه... والألفاظ عند عبد القاهر تقع مرتبة على المعاني المرتّبة في النّفس لأنّك ترتّب المعاني في نفسك أوّلا، ثمّ تحذو على ترتيب الألفاظ في نطقك، لأنّــه "لا يُتصوّر أن تعرف للّفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وإنَّك تتوخّى التّراتب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقَفَوْت بها آثارها، وإنَّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ؛ بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأنَّ العلم بمواقع المعاني في النّفس علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النّطق"[3]. وهذا يعني أنَّ الأديب حينما يكتب لا يفكّر بالألفاظ، ولا يطلبها؛ وإنّما يطلب المعنى، أمّا الألفاظ فتَبِعٌ له؛ أي للمعنى، تأتي عند التّفكير به، وترتّب بحسب ترتيبه في النّفس.

ولعلّ من هنا تكمن أهميّة التّقديم والتّأخير بنظريّة النّظم؛ فالجرجانيّ انطلق من أنّ القواعد النّحويّة لا يكون لها نفس إلاّ إذا كان لها معنى، وغرض تؤدّيه وإلا فلا فائدة هذه القواعد؛ لذا اهتمّ البلاغيّون بالرّتبة غير المحفوظة؛ بحيث لا تخلّ بالمعنى والتّركيب؛ كتقديم الصّفة على الموصوف مثلا. فأنت إذا كنت جاهلاً بقواعد النّحو سوف تخلّ بجمالية النّظم؛ ومن ثمّ ستُذهب رائحة الذّوق

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 38–47– 64.

[2]– نفسه، ص9.

[3]– نفسه، ص93

الصّحيح، ولا تُعرف حينها بالرّجل الفصيح؛ أضف أنّك لم ولن تدرك عظمة البيان؛ والتّقديم والتّأخير من هذه الأبواب، من جهلها جهل كلامَ العرب؛ شعرَهم ونثرَهم ؛ حتّى إنّك لن تردَ إلى معرفة كُنْه الإعجاز البيانيّ من النّص القرآنيّ الرّبّانيّ.

ومادام أنّ مزية النّظم قائمة على مقتضيات النّحو يقول:"**وليس النّظم إلا أن تضع كلامك على الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك؛ فلا تخلّ بشيء منها**"[1].

إذًا يتّضح من قول الجرجانيّ أنّك لا بدّ أن تكون حائزًا شرف النّحو وأصوله ومناهجه؛ فأنت لا تقدّم حيثما شئت وأينما أردت؛ بل على رسوم وخطوط دارس اللّغة والعارف بها، وإلاّ فكلامك هَذْرمة وهَرْطَقة وحَذْلقة وتشيدق لا فائدةَ تُرْتَضى منه.

وقد أدرج الجرجانيّ نظم التّقديم والتّأخير في"معاني الكلام"؛ كونُه منوطًا بنفسيّة المتكلّم وما يريد أن يوصله للسّامع فقال:" **واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك عملت علما لا يعترضه الشّك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتّى يعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من النّاس، ولا إذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التّعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما** "[2].

فنظريّة النّظم تقوم أساسا على التّعليق؛ أي طريقة نسج العبارات والجمل بحيث تصل مسبوكة محبوكة على السّامع بكلّ يسر؛ وهذا قول لا مناص منه؛ فقد تسمع لشخصين مختلفين بالألفاظ نفسها والعبارات نفسها، لكن كلّ منهما ينسج بطريقته الخاصّة به؛ وخير دليل أن فصحاء العرب وجهابذتهم أرادوا أن ينسجوا على منوال القرآن فما اسطاعوا؛ رُغم أنّ الألفاظ ألفاظهم والعبارات عباراتهم.

ولمّا كان التّقديم والتّأخير من أساليب العرب الّتي توخّتها في كلامها، كان لازما على المتكلّم أن يكون نظمه سويّا، وتأليفه مستقيما؛ وإلاّ عدّ هذا التّقديم ليس من النّظم في شيء؛ وقد أشار عبد القاهر الجرجانيّ لهذا بقوله:"إذا كان النظم سويّا والتّأليف مستقيما، كان وصول المعنى إلى قلبك تلوى وصول اللّفظ لإلى سمعك، وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللّفظ إلى السّمع، وبقيت في المعنى تطلبه وتتعب فيه"[3]. مما يتبيّن من قول الجرجانيّ أنّه كلّما كان النّظم سليما كلّما كان المعنى واضحا؛ وعليه

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

[2] – نفسه، ص45.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص183.

لان تتعب سامعك؛ والوظيفة الإبلاغيّة ستتحقق دونما أيّ شكّ، وليس هذا بالأمر العجاب؛ لأنّ المتكلم إنّما يتكلّم بغية الورود إلى مقصد منشود؛ لذا نجد الجرجانيّ يركّز على عنصر المتكلّم في العمليّة التّواصليّة، ويرى بأنه عنصر أساس وهو المحور الرئيس إذ يقول:" فإنّ الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والواضع له، والمؤلّف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السّامع"[1].

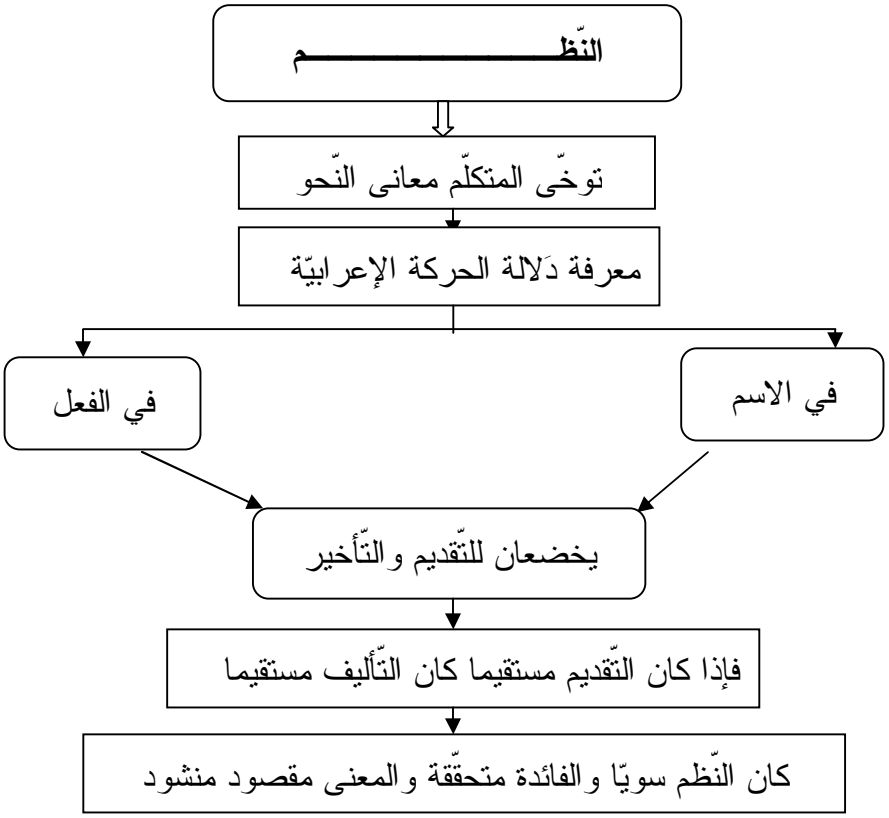

إذًا أهميّة المتكلّم مستقرّة كائنة عند الجرجانيّ؛ فهو الباث في حلقة التّواصل؛ فالمتكلّم إذا ملك ناصية قواعد التّقديم والتّأخير أستطاع أن يبلّغ رسالته؛ وهنا تكمن العلاقة بين النّحو بالبلاغة من خلال طريقة نظمك في الكلام؛ فهب أنّي قلت:" الشّعرَ حفظتُ" فطريقة نظمك للجملة انطلقت من التّركيب النّحويّ لخدمة المعنى، ولمعنى مقصود يريد المتكلّم أن يوصله للسّامع؛ فالحركة الإعرابيّة حدّدت لك معنى وهو إمّا أنّك مسرور؛ لأنّك حفظت الشّعر؛ وإمّا أنّ شخصا قال لك: أنت لا تحفظ الشّعر فأردت أن تبشره بحفظك الشعرَ؛ أضف أنّ اختيار الحركة الإعرابيّة مهمّ وهي(الفتحة) والّتي تدلّ على القطع.

[1] – نفسه، ص201.

فأنت في نظمك في هذه الجملة؛ إنّما اجتبيت نمطا معيّنا من أساليب العرب؛ وهو التّقديم والتّأخير؛ وفي النّظم نفسه اخترت نمطا معيّنا من الجمل وهو الجملة الفعليّة دون الاسميّة؛ لذا أقرّ الجرجاني بوعي السّامع بقواعد اللّغة ومعاني الألفاظ، فكلما كان السّامع عالما بها كلما كانت الرّسالة سهلة الوصول، مرجوّة الفائدة حيث يقول:" لا يخلو السّامع من أن يكون عالما باللّغة وبمعاني الألفاظ الّتي يسمعها مستطلعا أو يكون جاهلا بذلك، فإن كان عالما لم يتصوّر أن يتفاوت حال الألفاظ معه، فيكون معنى اللّفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر، وإن كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد"[1].

فقول الجرجانيّ ليس بالأمر البعيد؛ فلنا في ذلك أمثلة في الّذين تصدّوا للرّسول صلّى الله عليه وسلم، سواء البلغاء منهم أم الشّعراء، فهم حين ملكوا ناصية البيان، عجزوا حائرين منتكسين بلا لسان؛ لأنّهم أهل فصاحة وبيان، والبليغ لا يدرك قيمتة إلاّ البليغ، فهذا إنّما يشبّهنا بأن تقول لأعمى: هل ترى النّجوم؟ إنّه البهتان بحق وحقيق.

لذا فإنّا لا نتعجّب حين نسمع الحجّاج بن يوسف الثّقفيّ يجزي فتيانا بدراهم، لأنّه استقرّ باهرا حائرا في فصاحته، أضف هو الآخر بلغ مرتبة الفصاحة والبيان وقوّة في اللّسان. وكثيرا ما تحدث هاه المواقف في مجالس الخلفاء؛ فممّا يروى أنّ أحد الخلفاء تكلّم في مجلسه غلام صغير؛ فزجره فقال: يا صبيّ تتكلّم في هذا المقام؟ فقال يا أمير المؤمنين إن كنت صبيّا، فلست بأصغرَ من هدهد سليمان، ولا أنت أكبر من سليمان عليه السّلام حين قال: أحطت بما لم تحط به، ثمّ قال: ألم ترَ أنّ الله فهّم الحكم سليمان، ولو كان الأمر بالكبر لكان داود أولى. فالشاهد في القصّة لو لم يفهم الأمير كلام الغلام لسجنه، ولو لم يكن الأمير بليغا لما فهم بلاغة الغلام.

وفي آخر القول سأختم بترسيمة أبيّن فيها حوصلة التّقديم والتّأخير عند الجرجاني:

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص180.

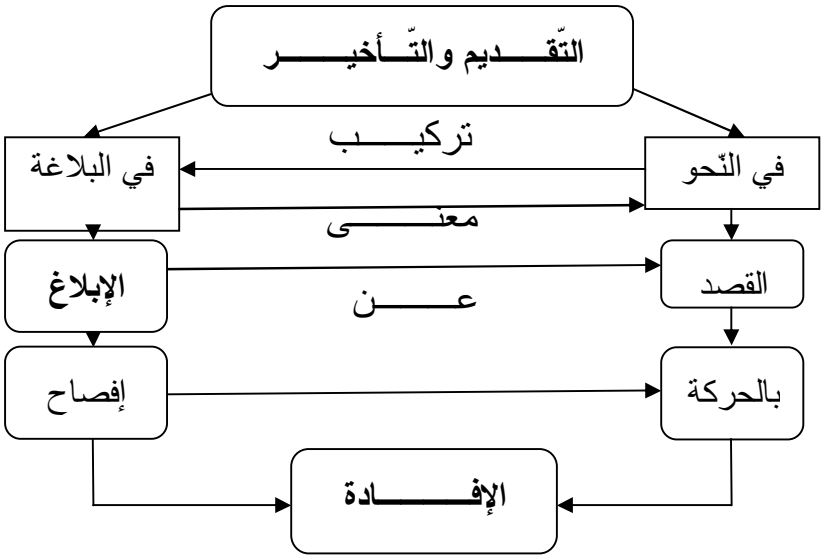

يظهر من خلال التّرسيمة أنّ التّقديم والتّأخير يقوم على أعمدة النّحو لخدمة المعنى والغرض والمقصد، وهو من قواعد البلاغة، فما دام أن النّحو هو القصد الذي تتوخاه الحركة الإعرابيّة؛ فهي تؤدّي المعنى البلاغيّ؛ فالقصد حينئذ من الحركة هو الإبلاغ والإفصاح عمّا في النفس، وأنت لا تفصح إلا لأنّك تريد أن تفيد سامعك، وتقنعه بالمراد الّذي تريد أن ترد إليه. وهي بحقيق الفائدة المنشودة من الحركة الإعرابيّة ومتغيّراتها بالأنماط المختلفة من خلال التّقديم والتّأخير.

ومادام أنّ الحركة الإعرابيّة وضعت لتبليغ فائدة ولها غرضها بحسب السّياقات المختلفة مع مراعاة النّظم السّليم والتّركيب القويم، تنبّه الجرجاني لهذا فربط النّحو بالبلاغة؛ فنتج لنا النّحو البلاغيّ.

المبحث الثّاني: التّقديم والتّأخير عند السّكاكي

الإمام السّكاكيّ عالم فذّ من علماء البلاغة النّادرين الّذين حملوا لواء البلاغة الصّافية، ألّف كتاب" مفتاح العلوم" واسمه شاهد على ذلك؛ والشّهادة العظمى ما دارت عليه من دراسات وتنقيحات؛ وبخاصّة في النّظرية التّداوليّة؛ فهو بحقيق مؤلَّف يُشهد له بأنّه من أمّات الكتب الّتي برعت في علوم اللّغة، وعلم المعاني خاصّة.

أمَا وإن تحدّثنا عن مبحث التّقديم والتّأخير عند السّكاكي؛ فنجده قد أدرجه في فنّ من فنون الكلام وهو"معاني الكلام"؛ لأنّ التّقديم والتّأخير شأنه كشأن أيِّ تركيب يُرتضى تركيبه، وتُرتجى بلاغته بمقتضى الحال؛ إذ يقول:"**أنّ مقتضى الحال عند المتكلّم يتفاوت كما ستقف عليه إذا أفضت النّوبة إلى**

التّعرض له"[1]. والظّاهر من قول السّكاكيّ إنّ المتكلّم قد تعتروه كم من مقتضيات تجعل من حديثه يخضع لمقام معيّن؛ ومن خلال هذا المقام يستعمل تركيبا معيّنا يتناسب والمقام؛ ولذلك إذا أمعنا النّظر وجدنا أنّ السّكاكيّ قد دبج التّقديم والتّأخير في" **فنّ الإسناد الخبريّ**" **كما سمّاه؛ أي ما تعلّق بالمسند والمسند إليه، وهما عنصران مهمّان في التّركيب العربيّ، ومن هذه الأهميّة يصرّح قائلا:" إنّ فنون الاعتبارات راجعة إلى الخبر لا تزيد على ثلاثة: فنّ يرجع إلى حكم، وفنّ يرجع إلى المحكوم له؛ وهو المسند إليه، وفنّ يرجع إلى المحكوم به وهو المسند**"[2].

إذًا عناصر الإسناد الخبريّ لها أهميّة كبيرة في الدّرس البلاغيّ؛ وخير دليل على ذلك أنّ كلّ كتب البلاغة الّتي اهتمت واغتمّت بالدّرس البلاغيّ نجدها فتحت ردهة بابها بعلم المعاني؛ لِمَا له من قوامة على العلوم الأخرى، والتّقديم والتّأخير واحد من لآلئ علم المعاني الّتي سبكت وحبكت دراسته؛ بَلْه أن السّكاكيّ قد أتى على ذكره، وهو يشرح الفنون السّابقة الذّكر؛ فقد لمّح إليه بمصطلح[مقدّم ومؤخّر] عندما شرح اعتبارات المسند إليه بقوله:" **وأمّا اعتبارات الرّاجح إلى المسند إليه في التّركيب من حيث هو مسند إليه من غير التّعرض؛ لكونه حقيقة أو مجازا** فككونه محذوفا... أو منكرا مخصوصا أو غير مخصوص مقدّما على المسند أو مؤخرا عنه"[3].

والأمر نفسه حينما ذكر اعتبارات المسند أتى على ذكر لفظتي[مقدّم ومؤخّر] غير أنّه ههنا ذكر ما تعلّق بالاسم المفرد وأنواع الجمل فقال:" **وأمّا الاعتبار الراجع إلى المسند من حيث هو مسند أيضا؛ فككونه: متروكا أو غير متروك وكونه مفردا أو جملة وفي إفراده من كونه فعلا أو اسما منكرا أو معرفا مقيّدا كل من ذلك بنوع قيد أو غير مقيد وفي كونه جملة اسميّة أو فعليّة أو شرطيّة أو ظرفيّة و كونه مقدّما أو مؤخّرا هذا ذا كانت الجملة الخبريّة مفردة** "[4] في هذه المقولة الّتي ذكرها السّكاكيّ أشار إلى أمر مهمّ له علاقة بالتّقديم والتّأخير، وهو أنّه ذكر التّقديم والتّأخير في آخر قولته ليدلّ – والله أعلم – أنّ التّقديم والتّأخير يرد في الاسم المفرد، وحتّى في الجمل؛ وهذا ما أشار إليه النّحاة العرب في مواضع تقديم الخبر على المبتدإ؛ إذا كان جملةً فعليّةً أو شبةَ جملة من الجار والمجرور والظّرف.ولا غرو في ذلك، فقد صرّح في بُدايات كتابه أنّ النّحو أصل المعنى؛ والمعنى يُرَاعى فيه لمقتضى الحال؛

---

[1] – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، تح، نعيم زرزور، ط2. بيروت لبنان، 1983: دار الكتب العلمية، ص163.

[2] – نفسه، ص167.

[3] – نفسه، ص167– 168.

[4] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص 168.

بحيث لا تزيد سامعك عمّا يردّه، وقد أبان عن ذلك بقوله:" فتارة تقتضي مالا يفتقر في تأديته إلى أزيدَ من دَلالات وضعيّة، وألفاظ كيف كانت ونظم لها المجرد التّأليف بينها يخرجها عن حكم النّعيق وهو الذي سمّيناه في علم النّحو أصل المعنى"[1] وما دام أنّ علم النّحو: هو الّذي يدلّك على المعنى إذا أمر بدهيّ أن نقتنع بشيء مهمّ، وهو أنّ التّقديم له حرمات وقواعد لا ينبغي لكلّ من هبّ ودبّ أن يخترقها كأن يقدّ أحدهم المجرور على حرف الجرّ أو الموصوف على الصّفة أو المضاف إليه على المضاف أو أن تقدّم المعطوف على حرف العطف؛ فهذا كلّه لا تستسيغه القاعدة النّحويّة؛ لأنّها في آخر أمرها غير مرغوب بها في المعنى، ولا تؤدّي فائدة منشودة ومقصودة؛ حتّى إنّ أحدهم لو سوّلت له نفسه ذلك؛ لأبت اللّغة في كيانها أن تستجيب لهذا الخَبَل الفاحش في التّركيب الّذي ما ألفته العربُ في نطقها السّليم ولسانها القويم.

أولا: مواضع التّقديم والتّأخير عند السّكاكي:

سبق وأن أشرنا أنّ التّركيب الإسناديّ أو الخبريّ بمعناه البلاغيّ مهمّ في دراسة الجملة العربيّة؛ كونُها العضد الرّئيس في الدّراسة النّحويّة؛ الّتي تأخذك لفتح باب البلاغة، ففاقد النّحو بالنّسبة للبلاغة كفاقد المجهر للبحث عن اللّؤلؤ في قعر البحر؛ والسّكاكي كغيره من علماء البلاغة وجهابذتها ونحاريرها الّذين أمعنوا واستقوا من معين النّحو لخدمة الدّرس البلاغيّ؛ ليُعلِمَنا بأنّ النّحو سُلَّمٌ لورود ماء البلاغة، وهذا بيّن في باب من أبواب كتابه. ومبحث التقديم شاهد من شهوده.

ولذا فالجدير بالذّكر ههنا أنّ مواضع التّقديم والتّأخير قد ذُكِرت في الفنّ الثّانيّ؛ الّذي عنونه صاحبه ب:" في تفصيل اعتبارات المسند إليه" وذكر فيه:

- تقديم المسند إليه على المسند؛
- تأخير المسند إليه على المسند.

أضف أنّه ذكر التّقديم والتّأخير في" الفنّ الثّالث" الموسوم "بتفصيل اعتبارات المسند" وذكر فيه أيضا:

- تقديم المسند؛
- تأخير المسند.

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم ، ص163.

ثمّ فصّل في قضيّة تقديم وتأخير الفعل وما يتعلّق به. وعليه ما نخلص إليه أنّ التّقديم والتّأخير عند السّكاكي يرد في ثلاثة اعتبارات وهي: تقديم المسند إليه، وتقديم المسند وتقديم الفعل ومتعلقاته.

1- **تقديم المسند إليه على المسند:** ويتقدم المسند إليه على المسند في هاته الحالة متى كان ذكره أهمّ أو لأنّ أصله التّقديم و لا مقتضى للعدول عنه؛ وأمّا لأنّه متضمّن معنى الاستفهام، كقولك:" أيُّهم منطلق؟" و إمّا لأنّه ضمير شأن والقصّة كقولك: "هو زيد منطلق" وإمّا؛ لأنّ في تقديمه تشويقًا للسّامع إلى الخبر؛ ليتمكّن في ذهنه إذا أورده كما إذا قلت:صديقك فلان الفاعل الصّانع رجل صدوق، كما إذا قلت: بدل قولك: زيد منطلق. الّذي زيد هو منطلق، أو بدل قولك: خبر مقدّمك سرّني.

أو لأنّ المسند إليه يصلح للتّفاؤل فتقدّمه على السّامع لتسرّه لا تسوءه مثل أن تقول:"سعيد بن سعيد في دار فلان" وسفّاك بن سفّاك في دار صديقك؛ وإمّا لأنّ كونه متّصفًا بالخبر يكون هو المطلوب كما قيل:كيف الزّاهد؟ فتقول: الزّاهد يشرب ويطرب؛ وإمّا لتوهم أنّه لا يزول عن الخاطر؛ أو أنّه يستلذّ فهو في الّذكر أقرب؛ وإمّا لأنّ تقديمه ينبّئ بالتّعظيم والمقام يقتضي ذلك؛ وإمّا لأنّه يفيد زيادة التّخصيص".

وتقديم المسند إليه فلا يقع إلاّ مع الخبر الفعليّ نحوُ" زيد عرف" أصلها " عرف زيد" ليصبح المبتدأ هو الفاعل للفعل" عرف" وعند السكاكي، فإنّ التّقديم المبتدأ على الخبر الفعليّ يكون إمّا للتّخصيص أو لتقوية الحكم؛ وسبب تقوية الحكم في رأي السّكاكي هو أنّ "المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء؛ فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه؛ فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ نحو" زيد غلامك" أو كان متضمّنا له نحوُ" أنا عرفت، وأنت عرفت، وهو عرف أو زيد عرف ثمّ إذا كان متضمّنا لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدإ ثانيا فيكتسي القوة"[1].

والظّاهر هنا أنّ السّكاكيّ يقصد الخبر الواقع جملةً فعليّةً؛ لأنّ الجملة الفعليّة أو الخبر الفعليّ ههنا يفيد التّجدّد ولهذا يقول:"فالفعل موضوع لإفادة التّجدّد، ودخول الزّمان الّذي من شأنه التّغيّر في مفهومه مؤذن بذلك"[2].

والمقصود بالتّجدّد في ما ذهب إليه السّكاكيّ؛ أيْ: أنّ الفعل دَلالته المعنويّة في الحدث قائمة الآن وغدا كقوله تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ يس: [الآية١٢] فأنت إذا تأمّلت هذه الآيةَ تَلْمس دَلالة جملتها الفعليّة وحتّى الاسميّة؛ فربَّ العزّة بدأ بضمير

[1] – السّكاكي، مفتاح العلوم، ص325.

[2] – نفسه، ص218.

الشّأن الّذي يدلّ على الثّبوت؛ لأنّ الله واحدٌ لا شريكَ له، أضف أنّه استعمل ضمير المتكلّم الّذي ورد بصيغة الجمع، والّتي تدلّ على العظمة أو التّعظيم؛ ومن بعد ذلك أتمّها بالفعل(نحي) وهو فعل مضارع يدلّ على التّجديد؛ أيْ أنّ الله كان يحي ولم يزل، ولا يزال لا إله إلاّ هو، ثمّ تلاها بالفعل (نكتب)، والّذي يدلّ هو الآخر بدلالته التّجديديّة؛ أي أنّ الله يكتب أعمال الخلق في كلّ وقت وزمان؛ لأنّها معطوفة على الجملة الّتي قبلها وهي (نحي)؛ والأمر اللّافت للانتباه أنّ الفعل (نكتب) يترك الأثر في كتابته؛ ودليل ذلك الأثر الّذي تركوه والإحصاء الّذي أُحصي، وما أُحصي؛ إلاّ لأنّه ترك أثر لمكتوب، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيۡلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرٗاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ﴾ **الكهف:[الآية ٤٩]**

أمّا التّخصيص فكما في قوله تعالى:﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ ﴾ **التوبة:[الآية١٠١]**المراد لا يعرفه إلاّ الله ولا يطاع على أسرارهم غيره، لإبطالهم الكفر في سويدوات قلوبهم... وفي اعتبار التّقديم: زيد عرفت الرّفع يفيد التّحقيق أنّك عرفت زيدا، والنّصب يفيد أنّك خصّصت زيدا بالعرفان"[1].

2- تقديم المسند:

أن يكون متضمّنا للاستفهام مثلُ:كيف زيد؟ وأين عمرو؟ ومتى الجواب؟ أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه كقوله:عز وعلا:﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ﴾ **الكافرون:[الآية ٦]** تقدّم الجار والمجرور (لكم) على المسند إليه (دينكم) ليفيد الاختصاص بعبادتهم، وتقدّم الجار والمجرور (لي) على المسند إليه (دين) ليفيد اختصاص الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم- بدينه دين الحقّ لا غيره،لأنّ الآيات جاءت في معرض الرّد على الكفّار الّذين عرضوا على الرّسول صلى الله عليه وسلّم أن يعبد آلهتهم عاما، ويعبدون إلهه عاما، إذًا فمقتضى الحال يستلزم أن ينفيَ الرّسول صلواتُ الله عليه عن نفسه عبادة الأصنام ويخصّها، ويقصرها على عبادة المولى عزّ وجلّ في حين أنّ عبادة الأصنام مقصورة عليهم[2].

أو يكون المراد التّنبيه على أنّه خبر ونعت، منه قول الخنساء:

وإنّ صخرا لتأتم الهداة به كأنّ علم في رأسه نارُ

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص326.

[2] – نفسه، ص321.

تقدّم المسند الجار والمجرور (في رأسه)على المسند إليه(نار) حرصا على إزالة الإبهام وإيصال المعنى واضحا للمتلقي؛ لأنّه لو أجري الكلام على صورته الأصليّة (نار في رأسه) لوهّم السّامع أنّ الجار والمجرور نعت للمبتدأ أو الخبر سيذكر فيما بعد" لأنّ الظّرف بتأخّره على المنكر يكون بالحمل على الخبر[1].

أو يكون المراد بتقديمه التّشويق إلى ذكر المسند كقول الشّاعر:

ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر

قدّم المتكلّم (ثلاثة) وجعله سببا في إشراق الدّنيا ليشتاق التّلقي إلى معرفة الثّلاثة الّتي كانت سببا في هذا الإشراق وأصل الكلام:شمس الضّحى، وأبو إسحاق والقمر ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها، وقد اشترط السّكاكيّ في هذا المقام تطويل الكلام في المسند، وإلاّ لم يحسن ذلك الحسن[2].

يظهر جليّا أنّ السّكاكي من العلماء الجهابذة الّذين أعطوا للتّركيب نَفَسًا؛ لدَلالته على المعنى المشحون؛ فقد ترد فيها حالات لا يجوز أن تقدّم فيها المسند –وأعني هنا شبه الجملة– لأنّ التّركيب سيخلّ حينها بالمعنى الّذي قد كان يقصده المتكلّم؛ إذ يقول مصرحا بذاك:" لا يجب تقديم الظّرف على المنكر إذا كان موصوفا قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ الأنعام:[الآية ٢] وإن هذا التّقديم ملتزم مع مبتدإ غير مصدر؛ أمّا مع المصدر كنحو:(سلام عليك)، و(ويل لك)، فلا فرق بين ظرف له حق في التّأخير عن مبتدئه؛ ذلك قبل صيرورته مبتدأ"[3]. فالملحوظ في قوله(سلام عليك) فقد ابتدئ بمبتدأ وهو نكرة وخبر وقع شبه جملة والأمر نفسه؛ وإن كان الظّاهر من هذه التّحيّة أنّها تفيد العموم دون التّخصيص؛ كون أنّ النّكرة تفيد العموم.

3- تقديم متعلّقات الفعل:

وهي ما تعلّق بالفعل داخل تركيبها الإسناديّ كالمفعول به والظّرف والجار والمجرور والحال والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والتّمييز. ومتعلّقات الفعل عند السّكاكيّ تدرج ضمن ثلاثة مواضع وهي:

- أن يقع بين الفعل، وما هو فاعل له أو ما يقوم مقامه؛
- أن يقع بين الفعل ومتعلّقاته من مفاعيل وظروف غيرها؛

---

[1] – نفسه، ص323.

[2] – السّكاكي، مفتاح العلوم، ص324.

[3] – نفسه، ص220.

- أن يقع بين المتعلّقات بعضها ببعض.

ثانيا: أغراض التّقديم والتّأخير عند السّكاكيّ:

ولعلّ الإغراض البلاغيّة والتّداوليّة الّتي يؤدّيها مبحث التّقديم والتّأخير عند السّكاكيّ هي:

✓ **التّخصيص:**وهو سبب يتعلّق بالمبدع، فتقديم المفعول به(إياك) في قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ **الفاتحة:**[الآية ٥] المراد به نخصّك بالعبادة، لا نعبد غيرك ونخصّك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك،وفي قوله:﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ **النحل:[الآية ١١٤]** المقصود:إن كنتم تخصّونه بالعبادة.

وغرض التّخصيص أو الاختصاص تناوله بلاغيّون عدة؛ لما له من أهميّةٍ بلاغيّةٍ، وهو الغرض الأوّل من التّقديم والتّأخير؛ كونه يتعلّق بالمبدع؛ أي منتج الكلام؛ لأنّه لو لم يكن عالما بالبلاغة لما استطاع تفليق هذا النّوع من الغرض؛ فقد ورد في كتاب الجامع الكبير لابن الأثير أهميّة الاختصاص وأهميته في "باب التّقديم والتّأخير" اعلم أن التّقديم والتّأخير ها هنا على ضربين: أحدهما يكون التّقديم هو الأولى والأبلغ لموضع الاختصاص"[1]. والظّاهر من هذا القول: إنّ التّقديم والتّأخير لبنته الأساس الاختصاص؛ لذا نجد جلّ البلاغيّين تناولوه بالتّحليل والشّرح.

وغرض التّخصيص في باب التّقديم والتّأخير، إنّما يكون منوطا بتقديم المفعول على الفعل والمبتدأ على الخبر وتقديم الظّرف أو الحال أو الاستثناء على العامل.

والتّخصيص ذاته قد يتفاضل بالزّيادة كما أشار السّكاكيّ؛ لأهميّة التّقديم بزياده التّخصيص ولا التّخصيص فقط؛ حيث يقول:" وإمّا لأنه زيادة التّخصص كقوله:

متى تهزّ بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف

جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فيهم خفوف

والمراد هم خفوف"[2].

كما أنّ هذا التّخصيص قد يعينك على تحديد معنى آخر؛ ويرفع الإيهام عن السّامع؛ وهذا النّوع من التّخصيص إنّما يفيد السّامع، وهنا أشير إلى عناية العلماء البلاغيين بالسّامع؛ لأنّ السامع إذا لم

---

[1] – ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح: مصطفى جواد وجميل سعيد، 1956، المجمع العلميّ العراقي، ص109.

[2] – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص195– 196.

يفهم المراد؛ دلّ على أنّ المتكلّم لم يقصد في كلامه؛ فلو قلنا مثلا:" الشّعر نَظمتُ" فانا قد خصصت النّظم للشّعر دون غيره من الفنون الأدبيّة، أضف أنّني رفعت الإيهام على السّامع بنظم شيء آخر وفي الوقت ذاته أفدته فائدة كافية شافية. وقد أشار السكاكي لهذه النّقطة المهمّة حيث يقول: " كما إذا قلت:"رجل جاء، لصحّة أن يراد الجائي رجل لا امرأة"[1] . ومدار كلام السّكاكي أنّ هذا النّوع من التّقديم الّذي غرضه التّخصيص يقرّ لك بمعانٍ جليلة، تدرك قيمتها إذا تضلّعت باللّغة؛ فقد تفهم من خلال المثال الّذي ضربه لنا أنّ هذا التّخصيص قد أفاد تحديد: الجنس والعدد، فقد خصّص لك أن الذي جاء هو رجل وليس امرأة؛ فهو تخصيص بالجنس، والثّاني أنّ الّذي جاء كان واحدا وليس اثنين؛ فهو تخصيص عدد.

✓ **الاهتمام بشأن المقدّم والعناية به:** وهذا ممّا يخصّ المبدع؛ لأنّ له في نفسه أثرًا يريد إبرازه ففي قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ﴾ القصص:[الآية ٢٠] جاء تأخير الجار والمجرور بعد الفاعل في موضعه جريا على الأصل؛ أمّا في قوله تعالى:﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ﴾ يس: الآية ٢٠ فتقدّم الجار والمجرور على الفاعل؛ وذلك لاشتمال الآيات قبلها على سوء معاملة أهل القرية للرّسل وإصرارهم على تكذيبهم وانهماكهم في الغواية ؛ فكان تقديمه ليلفت السّامع إلى تلك القرية الظّالمة ويتأمّل حالها، وما هي عليه من باطل، وهل أهلها كلّهم كذلك أم فيها الصالحون؟[2].

وما أروع هذا التّقديم الّذي أدّى دلالة بلاغيّة توحي لك بطُلاوة هذه اللّغة ومرونتها بِحَسَب ما يقتضيه السّياق؛ فالآية الّتي ذكرها السّكاكيّ فيها نوع من الاهتمام بشأن المقدّم وهو الرّجل، كما أنّ التّقديم يوحي لك بعدم مجيء رجل آخر، ودليل ذلك ما استعمله القرآن في الآية؛ حيث استعمل القرآن كلمة(جاء) ولم يستعمل(أتى) وهذه لفتة قارّة في القرآن الكريم؛ لأنّ كلمة(جاء) لا ترد إلى في الأمور الّتي فيها مشقّة، وأمر عظيم، عكس الفعل(أتى)، ومادام أنّ الأمر فيه مشقّة تأخَّر الفاعل لتأخّره على المدينة في تبليغ الدّعوة. فتناسب هذا التّقديم مع الصّيغة الدّلاليّة لكلمة(جاء).

وهذه الفروقات قد أشار إليها السّكاكيّ حين تكلّم عن تقديم المفعول على الفعل، وقد كان ضرب لنا مثالا من قبلُ؛ إذ يقول:" ...أنّك عرفت إنسانا وأصاب ولكن أخطأ؛ فاعتقد ذلك الإنسان غير زيد

[1] – نفسه، ص224.

[2] – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص339.

وأنت تقصد ردّه إلى الصّواب؛ فتقول: زيدًا عرفت ؛ وإذا قصدت التّأكيد أو التّقرير قلت: زيدًا عرفت لا غيره"[1].

وهنا أشير أنّ ثمّة فرقًا بين التّخصيص وبين الأهميّة والعناية؛ فالتّخصيص هو التّفرد بالشّيء دون أن يتجاوز غيره لصفات يَشْمَلُها الشّخص ذاته؛ أمّا الأهميّة والعناية تكون من ضرب بيان التّفاوت ليس إلاّ، كأن أقول:" سيبويه عرفتُ" فأنا قدّمت سيبويه للاهتمام والعناية به؛ لأنّ هناك من برع في النّحو في عصر سيبويه؛ لكن سيبويه مشهور في هذا العلم، أضف أنّه عرف بكتاب في النّحو يسمّى: (الكتاب) ويلقّب"بقرآن النّحو"، فهذا التّقديم تعلّق بما انماز وامتاز به سيبويه، ومن ثمّ هذا التّقديم يدلّ على التّفاوت القائم بين النّحاة في المرتبة العلميّة.

والسّكاكي نفسه لمّح لهذا الأمر دون أن يفصل له بابا حيث يقول:" فإنّ حال التفات خاطرك إلى وقوعه من جهة تبعّده، ومن جهة أخرى أدخل في تبعيده، تجد تفاوتا في إنكارك إياه ضعفا وقوّة بالنسبة، ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه تستتبع تفاوته ذاك تفاوتا في القصد إليه والاعتناء بذكره"[2].

✓ **مراعاة الفاصلة:** يرتبط بالجانب الصّوتيّ، وهو سبب يخصّ المتلقّي؛ لأنّ الهدف منه هو التّأثير في المتلقّي، وحمله على المشاركة الوجدانيّة ففي قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ طه: الآية ٧٠] جاءت الآية على هذه الصّورة مراعاةً للفاصلة؛ حيث تنتهي الآيات في السّورة بالألف المقصورة؛ أمّا في سورة الشّعراء فجاء قوله تعالى: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ الشّعراء:[الآية ٤٨] موافقا للآيات الّتي بنيت على حرف النّون.

وهنا لا بأس بأن أشير إلى أنّ التّقديم والتّأخير قد يلتقي مع مسألة نحويّة لها غرضها البلاغيّ وهي مسألة"الاشتغال"؛ لأنّه قد يتقدّم المفعول به؛ إذا اشتمل على ضمير متّصل بالفعل، وفي الوقت نفسه هذا الاشتغال يحمل في داخله تقديما، والغرض منه مراعاة الفاصلة القرآنيّة لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ الحاقة: ٣١ ؛فالمفعول به تقدّم وهو(الجحيم) عن فعله (صلّوه) فهذا النّوع من التّقديم له غرض بلاغيّ؛ وهو مراعاة الفاصلة القرآنيّة، وكما تناسب مع الآية الّتي قبله ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ الحاقة: ٣٠ فالتّقديم من هذا النّمط يراعى فيه باب القاعدة النّحويّة والغرض البلاغيّ، ولعلّ هذا أسبك وأحبك تناسقا وتضاما في القرآن ممّا يثبت بلاغة القرآن ومعجزته فعندما نقرأ قوله تعالى:﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص233.

[2] – نفسه، ص237.

دَحَىٰهَآ ﴾ النّازعات: ٣٠؛ فقد تقدّم المفعول به(الأرض) من باب"الاشتغال" وفي الوقت ذاته تناسب مع الفاصلة القرآنيّة حتّى تتوالى مع الآية التي قبلها، وهذا قمّة التّقديم؛ لأنّه راعى القاعدة النّحويّة لخدمة المعنى البلاغي، أضف أنّها أسمت في تناسق الآيات، وحبكها، وبخاصّة مع الآية الّتي قبلها من قوله تعالى: ﴿ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴾ النّازعات: ٢٨ ــ ٢٩

والتّرسيمة الآتية توضّح وتلخّص ما سبق ذكره في المتن:

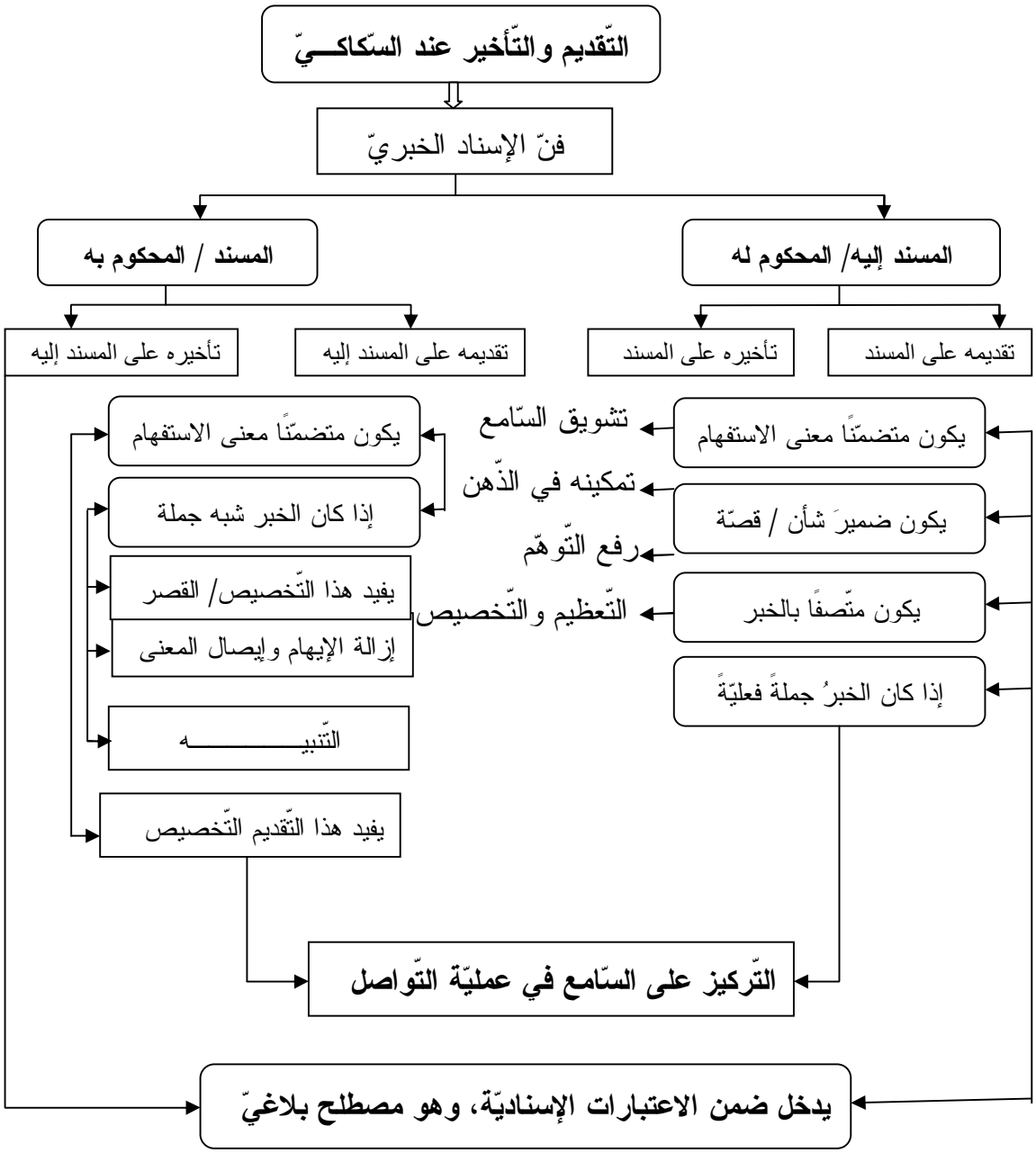

الفصل الثّالث: تداوليّة التّقديم والتّأخير

المبحث الأوّل: التّقديم والتّأخير والقصديّة / الغرض

أوّلا: تعريف القصديّة

ثانيا: ظهور مصطلح القصديّة

ثالثا: قصديّة التّقديم والتّأخير

المبحث الثّاني: التّقديم والتّأخير والاستلزام الحواريّ

أولا: تعريف الاستلزام الحواريّ

ثانيا: أقسام الاستلزام الحواريّ

ثالثا: استلزامية تخاطبيّة التّقديم والتّأخير

المبحث الثّالث: التّقديم والتّأخير والتّضمين التّخاطبيّ

أوّلا: تعريف التضمين التّخاطبيّ

ثانيا: أنواع التّضمين التّخاطبي عند غرايس

ثالثا: التّقديم والتّأخير في نظرية التّضمين التّخاطبيّ

المبحث الأوّل: التّقديم والتّأخير والقصديّة / الغرض*

يعدّ التّقديم والتّأخير من الأفعال الإنجازيّة الّتي سعى التّحليل التّداوليّ على تحقيقها و تبنيها، لذا فإنّ قضيّة التّقديم والتّأخير من القضايا المهمّة؛ كونها ارتبطت بمقصديّة المتكلّم والغرض الّذي يريد أن يوصله للمتلقّي أو السّامع، ومن ثَمّ فأنت سوف تنحرف عن التّركيب المألوف المعروف في النّمط الجمليّ بغية غرض معيّن؛ كأن تقدّم الخبر عن المبتدأ؛ فهو انحراف أو تحويل نحويّ وفي الوقت نفسِه له مقصدٌ من ورائه يريد المتكلّم أن يصل إليه؛ ولا غروَ في ذلك فهذا هو المبتغى الّذي تسعى التّداوليّة لتحقيقه؛ لأنّها وببساطة تهدف على الاستعمال؛ فالمقاصد هي مركزُ التّفريق بين معنى ومعنى، من المعنى الّذي يقصده المتكلّم حتّى يصل إلى السّامع بأحسنَ جودة، وبأعلى مقام؛ لذا راح علماء التّداوليّة يقمّشون"عن الطّريق الّتي يبحث عنها المرسل لنقل مقاصده على المرسل إليه، وذلك بكل| الوسائل التّعبيريّة والغرضيّة"[1].

والتّقديم والتّأخير من الإنجازات الكلاميّة التي يتلفّظ بها المتكلّم، وعند تلفّظه بها فهو يقصد غرضا معيّنا؛ لذا فقصديّة التّقديم والتّأخير بالنّسبة للمتكلّم هي الّتي تجعله يخلّ بالقانون النّحويّ؛ لذا نجده يَلِج ضمن نظريّة أفعال الكلام الّتي ركّز عليها كلٌّ من أوستين وسيرل؛ فإذا تحقّقت تداوليّة التّقديم والتّأخير مع قرينة قصديّة المتكلّم ستتحقق بلا شكل العملية التّواصليّة؛ لكن قبل ذلك حبّذا لو نمرّ عليها مرّ الرائح المتحلّب بتعريف بسيط.

أوّلا: تعريف القصديّة:

أدرك كثيرٌ من اللّغويين"وجود توتّر دائم بين الألفاظ والمقاصد، وبين السّعي إلى بناء نحو كليّ والتّعبير بلغة ذاتية عن الحياة الباطنيّة، مصدر التوتّر هو أنّ اللّغة ذاتٌ مجرّد، مادامت في خدمة الجماعة...فالمتكلّم يريد تحقيق مسعى معيّن؛ أي أنّ يقصد شيئا بكلامه، وحينما يتعرّف القارئ والسّامع

---

* - إنّ مصطلح "الغرض" معروفٌ في الدّرس البلاغيّ، وبخاصّة في علم المعاني؛ وذلك حينما نستخرج أسلوبا إنشائيّا نطرح سؤالا: "ما الغرض من هذا الأسلوب؟ فالمتكلّم إذا استعمل أسلوبا خبريّا مثلا، فهو يقصد تقريرا أو توكيدا من كلامه، وهو مصطلح عربيّ محض يعرف بـــ:"الأغراض البلاغيّة"، وهو يتقاطع مع مصطلح " المقصد/ القصديّة " الّذي يعدّ قضيّة من قضايا التّحليل التّداوليّ؛ وقد جمعتهما معًا بغية التّوضيح.

[1] – طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقليّ، ط1. المغرب، المركز الثّقافيّ العربيّ، ص190.

على مراد المتكّلم يكون قد توصّل إلى فهم لغته؛ فالمفردات المجرّدة عن القصد مجرّد لغو، وتظهر القيمة النّفسيّة للغة في فعل القصد"[1].

ومن الباحثين الذين عرّفوا القصديّة نجد"سيرل" حيث يقول:" القصديّة هي تلك الخاصيّة للكثير من الحالات والحوادث العقليّة الّتي تتّجه عن طريقها إلى الأشياء وسير الأحوال في العالم أو تدور حولها أو تتعلّق بها"[2]. أي أنّ القصديّة تتعلّق بما يحيط بالمرء من الأشياء وما يقوم به المرء في أعماله اليوميّة شريطة أن تكون القصديّة على نيّة، فإذا كان المتكلّم بصدد الكلام لابدّ أن يكون واعيا بما يقول وله غرض من كلامه، وإلا عدّ ضربا من الهذرمة والتّشدّق.

ثانيا: ظهور مصطلح القصديّة

لن أبحر في ظهور مصطلح القصديّة؛ وإنّما سأختصر في ما يثمر مقصدنا فقط؛ لم يشأ الزّمن أن يتطوّر مصطلح القصديّة إلاّ بعد إتيان الفيلسوف"فرانز برنتانو" الّذي أحيا القصديّة في كتابه"علم النّفس من وجهة نظرة تجريبيّة"عام 1874الّذي يعدّ مصدر التّفكير الفلسفيّ في العقل والقصديّة في الفكر الأوربيّ المعاصر، كما تعدّ القصديّة من أشهر نظريّاته على الإطلاق"[3]. وقد ربط فرانز القصديّة بالظواهر العقلية؛ فهو يرى بأنّها تصدر من العقل، وبها نستطيع تمييز كلّ الظواهر؛ لذا عرّف الظّواهر العقليّة بالقول:" إنّها تلك الّتي تتضمّن داخلها على نحو قصديّ"[4].

والجدير بالذّكر أنّ النّظريّة القصديّة **لفرانز** ارتبطت بالفلسفة التّحليليّة السّائدة في البلدان النّاطقة بالإنجليزيّة الّتي تطوّرت على يد "سيرل وغرايس" من خلال نظريّة الأفعال الكلاميّة.فقد صرّح"سيرل" بأنّ الظاهرة العقليّة ليست وحدها كفيلة بملك القصديّة إذ يقول:" بعض الحالات والحوادث العقليّة، وليس جميعها تملك القصديّة؛ فالاعتقادات والمخاوف والآمال والرّغبات قصديّة، ولكن هناك صورةٌ من العصبيّة والابتهاج والقلق غير الموجّه لا تكون قصديّة"[5]. إذن القصدّية عند غرايس وسيرل قائمة على التّوجيه في القصد أي كلام مقصود في موضع منشود.

---

[1] – عز العرب لحكيم بناني، الظاهراتية وفلسفة اللّغة تطوّر مباحث الدّلالة في الفلسفة النّمساويّة، بيروت–لبنان:2003، الدار البيضاء، المغرب، ص28.

[2] – صلاح اسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، القاهرة–مصر:2007، دار قباء الحديثة، 169.

[3] – نفسه، ص171.

[4] – نفسه، ص173.

[5] – نفسه، ص194.

ومدار كلام غرايس أنّ القصديّة عند تتعلّق عنده بالأفعال الكلاميّة الّتي تُسْهم في ربط التّواصل بين المتخاطبين ومقاصدهم، وما ارتبط هذا بذاته وكفى حتي بالعالم" أوستين وفريجه وتارسكي؛ حيث صرح هو عينه بهذا؛ حين قال:" وفي نظرتي القصديّة لا توجد عندي هذه الأهداف ولا تلك المناهج وإنّما أنا مشغول بمجموعة كبيرة من المشروعات يمكن التّفكير في واحد منها بشكل معقول على أنّه تحليليّ منطقيّ بالمعنى الّذي يمثّله رسل وتارسكي وفريجه وأوستين وعملي المُبْكِر في أفعال الكلام"[1].

فقول"سيرل"(لا توجد عندي هذه الأهداف ولا تلك المناهج)؛ أي أنّه لم يتبع نهج الدّارسين الّذين سبقوه؛ أولئك الّذين اتبعوا قصدية الظّاهرة العقليّة؛ بل اتّبع منهجا جديدا يقوم على قصديّة الأفعال الكلاميّة بقوله"(وعملي المُبْكِر في أفعال الكلام).

ثالثا: أقســـام القصـــديّة: قسّم سيرل القصديّة إلى قسمين اثنين:

1- القصديّة الباطنيّة:هي الّتي لا تخضع لملاحظ خارجي كالرغبات والاعتقادات... فهي تمثيلات عقليّة خاضعة لذواتها ومستقلّة عن الملاحظ.

2- القصديّة المشتقة: هي الّتي تعتمد على الملاحظ مثل: قصديّ اللغة الّتي تعتمد على مجموع مستعمليها المالكين للمعنى ذاته الّذي تملكه هذه اللّغة وتمثّله، فالعقول وحدَها هي الّتي تملك قصديّة أصليّة وباقي الحالات الأخرى كاللّغة تملك قصديّة مشتقّة؛ لأنّها من غير عقل؛ ولذلك يعتبر"سيرل" أنّ التّمثيل العقليّ هو الصّورة الأساسيّة من التّمثيل، ومنه نشتقّ التّمثيل اللّغويّ؛ فالأصوات والعلامات تشير إلى الأشياء والحوادث؛ لأنّ العقل يفرض قصديّة عليها"[2]. وفي ذلك يقول:" المعنى اللّغويّ صورة حقيقيّة من القصديّة؛ ولكنّه ليس قصديّة باطنيّة، وإنّما قصديّة مشتقّة من القصديّة الباطنيّة لمستعملي اللّغة"[3].

ولم يتوقّف "سيرل" عند هذا الحدّ؛ بل راح يشترط معيارا مهمّا في القصديّة، وهو" الوعي" لأنّه يرى أنّ القصديّة لا تؤدّي مرادها إذا لم يتوفّر هذا البند الرّئيس في التّخاطب؛ حيث يقول:" إنّنا لا نفهم حدود القصديّة إلاّ في حدود الوعي"[4]. فشرط الوعي يدلّنا على أنّه عامل أساسٌ في العمليّة التّواصليّة؛

---

[1] – صلاح اسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص184.

[2] – نفسه، ص231– 232.

[3] – جون سيرل، العقل مدخل موجز، تر: ميشال حنا متياس، الكويت:2007، مجلة عالم المعرفة، ص141.

[4] – صلاح اسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص272.

لأنّه حينئذ سيتحقق الإنجاز الفعليّ ويصل قصد المرسل؛ ومن ثَمّ فالتّواصل المقصود الوارد من فعل مقصود؛ " فلا وجود لأيّ تواصل عن طريق علامات دون وجود قصديّة وراء فعل التّواصل"[1].

ومن هذه اللّمحة عالج أرباب التّداوليّة المقصد التّداوليّ، وبخاصّة "أوستين"و"سيرل"؛ وذلك بغية التّفريق بين التعبير المفيد الذي يصبو من ورائه مقصدا معيّنا يكون ناجحا.

رابعا: قصديّة التّقــديم والتّــأخيــر:

يعدّ التّقديم والتّأخير آليّة من آليّات التّواصل بين المتكلّم والسّامع؛ فكلّما فهم السّامع للقصد المنشود من لدن المتكلّم وسهولته سيرد به حينئذ إلى مرتبة الفصاحة؛ فأنت إذا قدّمت فقد راعيت حينها اعتبارات للسّامع؛ لأنّ السّامع قد يطلب منك ذلك لتحقيق غاية تداوليّة مقصودة منه كقوله تعالى:﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ البقرة: [الآية١٢٩] فالظّاهر في هذه الآية تقديم لفظة[العزيز] على[الحكيم] فهي ما قُدّمت سبهللة، وإنّما لقصد تداوليّ يقتضيه مقام الآية الكريمة وهو أنّ العزّة كمال القدرة، والحكمة كمال العلم، وهو سبحانه موصوف من كلّ صفة كمال؛ فكلّ من عزّ حكم.

وهنا أشير إلى أنّ المتكلّم لا بدّ أن يراعي قصد السّامع، كما أنّه يجب مراعاة قدراته؛ حتّى يستطيع فهمه؛ لذا في بعض الأحيان نسمع من" السّامع" عبارة (ماذا تقصد من كلامك؟) فهذا يدلّ على أنّه ما فَقِه مقصد المتكلّم؛ وربما هذا راجع لجهل السّامع بقواعد وضوابط اللّغة؛ ولا أدلّ على ذلك إلاّ ما أورده ابن هشام الأنصاريّ حين قال:" وإذا قلت:(لا تأكلِ السّمك وتشربِ اللّبن) بجزم الفعلين كنت تنهي السّامع عن أكل السّمك وشرب اللّبن في وقت واحد، أمّا إن قلت:(لا تأكلِ السّمك وتشربَ اللّبن) بجزم الأوّل ونصب الثّاني؛ فإنّك حينئذ تعبّر عن معنى آخرَ، فأنت لا تنهاه عن أكل السّمك، ولا عن شرب اللّبن؛ ولكن تنهاه* عن الجمع بين العمليتيّن في وقت واحد. وإذا قلت:(لا تأكلِ السّمك وتشربُ اللّبن) بجزم الأوّل ورفع الثّاني؛ فإنّك تنهاه عن أكل السّمك، وتجيز له شرب اللّبن) "[2].

---

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشّهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص183.

* – القضيّة المهمّة من قول ابن هشام: هو التّركيز على السّامع بإفادته الغرض والمقصد المنشود، فقوله: " تنهاه" إنّما هو غرض بلاغيّ، يريد أن يرد إليه المتكلّم، وفي الوقت ذاته لابدّ أن يفهم السّامع كلام المتكلّم، لأنّه إذا لم يفهم قول المتكلّم فلا فائدة ترتجى من عملية التّخاطب. والحركة الإعرابيّة الّتي يستعملها المتكلّم هي الّتي تحدّد هذا الغرض، وعليه؛ فالسّامع ليس بمعزل عن فهم معاني هذه الحركات.

[2] – ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ص212 .

ومدار المثال الّذي ضربه لنا ابن هشام دليل على المتكلّم لا بد أن يختار آليات يتواصل بها مع السّامع؛ وحتّى يستطيع أن يتجاوب معه، كما أنّنا قد نجد السّامع أفصح من المتكلّم، ومن ثمّ وهنا سيلجأ إلى تأويلات لغوية؛ لأنّه لم يعتدها في خطاباته، والحجة في ذلك ما روي عن أبي بكر الصّديق- رضي الله عنه- أنّه سأل أعرابيّا عن ناقته، أيبيعها؟ فأجاب الأعرابيّ قائلا: لا عافاك الله، فغضب أبو بكر رضي الله عنه وقال له: لا تقل هكذا، ولكن قل: لا وعافاك الله. وإنّما غضب أبو بكر؛ لأنّ الكلام الأوّل دعاء عليه، بينما الثّاني دعاء له. ولم يسأل الإعرابيّ عن نيّته؛ لأنّ ظاهر الكلام هذه دلالته، وإن قصد الأعرابيّ الدّعاء له لا عليه"[1].

ومن المقاصد التّداوليّة للتّقديم والتّأخير المتعلّقة بالمتكلّم في حدّ ذاته إزالة الخطأ كأن أقول:"أستاذتي سعت لإثراء هذا البحث" فتقديم الاسم[أستاذتي] إنّما هو لغرض تداوليّ له مقصده الخاصّ به: وهو أن الأستاذة تفردت بإثراء هذا البحث ول يشاركها فيه أحد، أضف أنّا نفينا السّهو والتّمادي في العمل، وعليه فمقصديّة التّقديم والتّأخير ههنا مُفاده الإنفراد بذلكم الفعل وهو السّعي لإثراء هذا البحث ومن العلماء الّذين تنبّهوا لتداوليّة التّقديم والتّأخير من خلال مقصد المتكلّم السّكاكيّ حين قال:" يجب أن يكون السّامع مع وجود سعي في حاجته، وقد وقع خطأ منه في موجدة أو تفصيله فتقصد إزالة الخطأ؛ بل إذا قلته ابتداءً مفيدا أنّ وجود السّعي في حاجته منك غير منسوب بتجوّز أو سهو أو نسيان"[2].

ومن البلاغيّين الّذين أشاروا إلى تداوليّة التّقديم والتّأخير بمقصد المتكلّم ابن الأثير في كتابه المشهور"المثل السّائر"حيث تطرّق إلى مقصديّة التّقديم والتّأخير، وهو يتحدّث عن تداوليّة" تأخير الظّرف وتقديمه في النّفي" حيث يقول:" وأمّا الثّانيّ وهو تأخير الظّرف وتقديمه في النّفي فنحوُ قوله تعالى:﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ البقرة:[الآية ١ – ٢] وقوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ﴾ الصّافات:[الآية ٤٧] فإنّه إنّما أخّر الظّرف في الأوّل؛ لأنّ القصد في إيلاء حرف النّفي الرّيب نفي الرّيب عنه، وإثبات أنّه أحقّ وصدق، لا باطل وكذب كما كان المشركون يدّعونه، ولو قدّم الظّرف لقصد أنّ كتابا آخر فيه الرّيب لا فيه، كما قصد في قوله:﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ ﴾ فتأخير الظّرف

[1] – الدّانيّ أبو عمرو، المكتفي في الوقف والابتداء، تح: جابد زيدان مخلف، بغداد: 1984، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، الجمهوريّة العراقيّة، ص4.

[2] – السّكاكي، مفتاح العلوم، ص 238.

يقتضي النّفي أصلا من غير تفضيل، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفيّ عنه وهو خمر الجنّة على غيرها من خمر الدنيا[1] "فتداوليّة التّقديم والتّأخير باب دقيق المسلك؛ كونه يراعي طرفين من عناصر التّخاطب عنصر المتكلّم وعنصر السّامع؛ والمتكلّم لا بد أن يراعي لذهنية السّامع؛ وبخاصّة إذا كانا من طبقة واحدة من البلاغة؛ لأنّه إذا قدّم في غير موضع فسوف يخلّ باللّفظ المقصود ومن ثَمّ لن يرد إلى المعنى المنشود؛ ومن بعد ذلك ستتهلهل حلقة التّفاعل الخَطابيّ. وهذا ما سماه ابن الأثير:" المعاضلة المعنويّة"؛ حيث يقول:"فهو أن يقدّم ما الأولى به التّأخير؛ لأنّ المعنى يختلّ ويضطرب وهذا هو المعاضلة المعنوية"[2].

ولعلّ الأمر الّذي أشار إليه "ابن الأثير" مهمّ جدا في التّحليل التّداوليّ، وهو أن تفهم سامعك ممّا يقوى على فهمه؛ فأنت إذا انحرفت عن الوظيفة الإبلاغيّة، فلا مردّ لك من المقصود الّذي تنشد أن تصل إليه؛ أضف أنّك ستتعب سامعك في فهم القصد، فكلّما كان الكلام محددا وله غرض محدّد صادر من تكلّم محدّد، كلما كان الكلام أنفع وأنجع للسّامع، ومن ثَمّ تحقيق الغرض سيكون بلا ريب محدّدا؛ وهذا هو مفاد التّداوليّة مراعاة قصد المتكلّم والسّامع؛ ولعلّ ما يدل على أهميّة القصد في التّحليل التّداوليّ أنّها ترجمت على شتّى من المصطلحات ومن بينها "المقصديّة" يقول الدّكتور محمد أحمد نحلة:" فقد عرضت لها كثير من التّرجمات في اللّغة العربيّة منها:التّبادليّة والاتّصاليّة والنّفعيّة والمقصديّة والمقاميّة، وأفضل هذه التّرجمات التّداوليّة؛ إذ هي من تداول اللّغة بين المتكلّم والمخاطَب؛ أي التّفاعل القائم بينها في استعمال اللّغة"[3].

والجدير بالذّكر ممّا سبق أنّ مقصديّة التّقديم والتّأخير المنوط بالتّحليل التّداوليّ وهو التّبليغ ومراعاة قدرة المتكلّم إبّان العمليّة التّواصليّة يتقاطع مع مقصديّة وغرض التّقديم والتّأخير الّذي قمّش فيه البلاغيّون القدامى؛ فالتّقديم الّذي لا يُؤتي أكله وثُمره لا فائدة ترتضى منه؛ إذ" المقصود من الكلام إنّما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى؛ فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به"[4]

كما يؤدّي كذلك التّقديم والتّأخير وظائف تداوليّة تناسب ومقاصدها؛ كقولي مثلا:"ما جاءني طالب بل أستاذ" فالظّاهر هو تقديم المفعول به على الفاعل "زيد" كما أنّ الفعل سُبق بنفي، وهنا تكمن تداوليّة

[1] – ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر،ج2، ص219.

[2] – نفسه، ج2، ص219.

[3] – محمد أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص52.

[4] – ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر،ج2، ص 222.

هذا التّقديم مع مراعاة القصد من المتكلّم؛ فهو يقصد أنّه ينفي مجيء الطّالب ويثبت مجيء الأستاذ فمقصديّة التّقديم ههنا مع النّفي لها وظيفتها التّداوليّة وهي التّقرير و التّحقيق وتجريد العناية بالكلام على ما بعده أهمّ عند المتكلّم.

كما تجدر الإشارة إلى أهمّية قصديّة التّقديم والتّأخير إذا كان المسند إليه مقدّما ومسنده مؤخّرا واقعا جملة فعليّة مثل: "أستاذتي تصحّح مذكّرتي" فالمسند إليه مقدّم [أستاذتي] والمسند وقع جملة فعليّة [تصحّح] وهذا التّركيب له وظيفته التّداوليّة؛ وذلك إنّ المسند إليه ثابت لا يتغيّر كونه اسمًا؛ أمّا [تصحّح] جملة فعليّة وظيفتها التّداوليّة هي التّجديد والاستمراريّة؛ فأقصد بهذا التّركيب أنّ الأستاذ يصحّح المذكّرة اليوم وغدا وهكذا دواليك؛ وهذه القصديّة التّداوليّة للتّقديم والتّأخير أشار إليه الرّاسخون في علم البلاغة؛ حيث يقول الشّريف الجرجانيّ:" قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التّجدّد والتّقصّي بحسب مقامات، ووجه المناسبة أنّ الزّمان المستقبل، مستمّر يتجدّد شيئا فشيئا، فناسب أن يراد بالفعل الدّال عليه معنى يتجدّد على نحوه"[1].

ومن بداهة نحارير البلاغة تفطّنوا إلى أن يُفرِقوا الوظيفة التّداوليّة للتّقديم والتّأخير وهي "الاختصاص / التّخصيص" فرأوا أنّ هناك تخصيصًا بالإثبات، وتخصيصًا بالثّبوت؛ فتخصيص الإثبات أن تُثبت الحكم الواقع في التّقديم والتّأخير، أمّا تخصيص الثّبوت؛ أيْ صفة ثابتة لا تنفكّ عن معنى الجملة.ومن هذا يقول الشّريف الجرجانيّ:"... وأقول المراد تخصيص الإثبات لا تخصيص الثّبوت"[2]ثم عرج الشريف الجرجاني يبيّن تداوليّة هذا النّوع من التّخصيص، وما يحمله من مقاصد تداوليّة غير محبوكة في تخصيص الثّبوت إذ يقول:" لأنّ التخصيص بالذّكر حاصل بلا تفاوت، قدّم المسند إليه أو أخّر وغاية ما يقال في توجيهه: أنّ الضّمير لو كان مؤخّرا لاحتمل خَفُوف أن يكون مسندا إلى غيرهم؛ فإذا ذُكر الضّمير تخصّص الإثبات بهم بعد هذا التّوهّم. ولمّا قدّم تخصيص الإثبات به مجرّدا عن ذلك الاحتمال؛ فكان تخصيص الإثبات قد تقوّى بالتّقديم وازداد به"[3].

كما الْتمس العلماء مقاصد تداوليّة أخرى للتّقديم والتّأخير، وهي لسيت بعيدةً من التّخصيص وهو "الحصر" كقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴾ هود:[الآية ٩١] فتقديم الجار والمجرور [علينا] له أهمّية

---

[1] – السّيد الشّريف الجرجانيّ، الحاشية على المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: رشيد أعرضي، ط1.لبنان:2007 دار الكتب العلميّة، ص146.

[2] – السّيد الشّريف الجرجانيّ، الحاشية على المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم ، ص146.

[3] – نفسه، ص146.

عند المتكلّم، بَلْه قصدَ تقرير الصّواب وردّ خطئه، وقد بيّن الشّريف الجرجانيّ الفارق بين قصديّة التّخصيص والحصر بقوله:" وذلك لأنّ التّقديم إنّما اقتضى الحصر، بناءً على ما ذكر من أنّ التّقديم يدلّ على أنّ المخاطب قد أصاب الحكم، وأخطأ في قيد من قيوده، فصار ذلك القيد أهمّ عند المتكلّم فقدّمه في الذّكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطئه"[1].

ولعلّ ممّا نختم به قصديّة التّقديم والتّأخير من منظور التّحليل التّداوليّ قول الجرجانيّ وهو في معرض الحديث عن قصديّة التّقديم في "الخبر المثبت" مع مراعاة السّياق الوارد فيه، وكيف له أن يسهم في العمليّة التّخاطبيّة؛ حيث يقول:" فإذا عمدت إلى الّذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدّمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت:(زيد قد فعل) و(أنا فعلت) و(أنت فعلت) اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل؛ إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين"[2].

ممّا نخلص إليه في هذا الجزء أنّ الجملة بنوعيها مَهْما أضَفْت إليها في بنيتها السّطحيّة ينجلي مقصدها في البنية العميقة؛ فتداوليّة التّقديم والتّأخير تتعدّد مقاصده بتعدّد نيّة المتكلّم للقصد والغرض الّذي يريد وروده السّامع، والإبانة عمّا في نفسه؛ فإذا تحقّق هذا؛ تحقّق التّفاعل التّخاطبيّ بين الطّرفين. ومن هنا يتقاطع مَحور الاشتراك بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ في ظاهرة التّقديم والتّأخير من حيث الهدفُ وهو أنّ البلاغة راعت"الغرض والقصد والنيّة" بالنّسبة للمتكلّم لإفهام السّامع والتّداوليّة راعت القصديّة؛ لكي يتمّ التّفاعل بين الطرفين المتلقّي والمتكلّم.

وسأوضّح – من خلال ما قد سبق ذكره– بترسيمة مزجاة وهي قصديّة تداوليّة التّقديم والتّأخير:

[1] – نفسه، ص147.

[2] – عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص128.

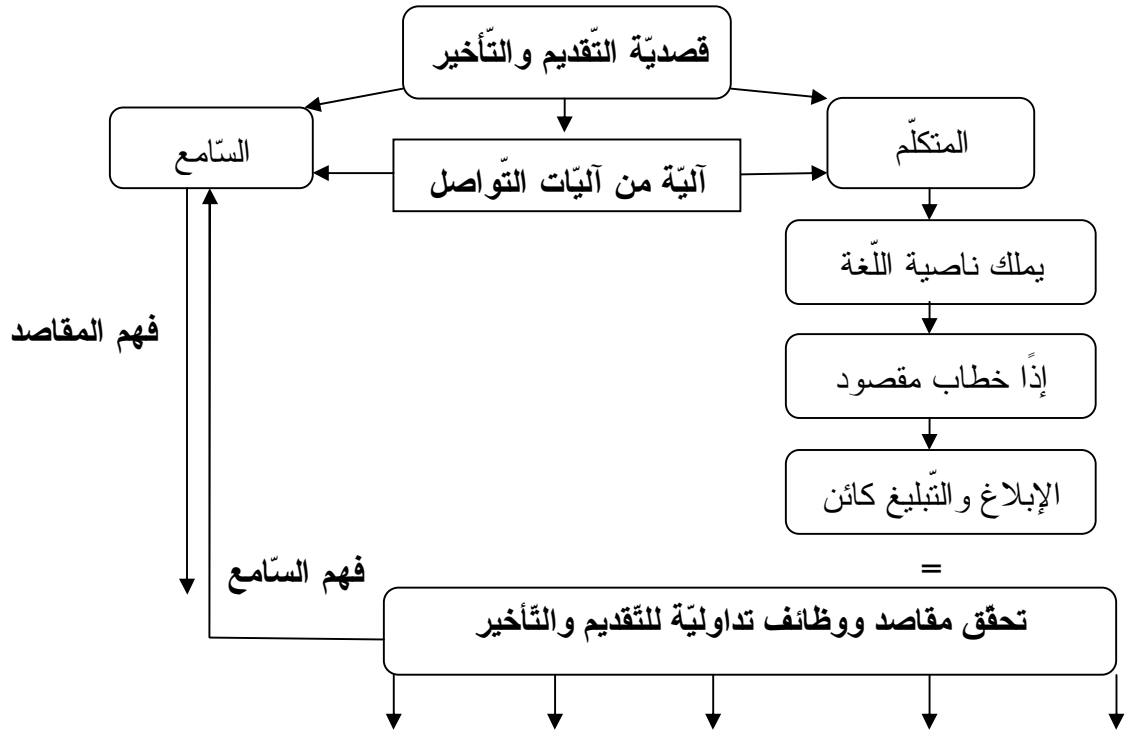

التّخصيص تقرير الصّواب العناية بالأهمّ الحصر إزالة الخطأ

من خلال التّرسيمة يتبيّن لنا أنّ قصديّة التقديم والتّأخير آليّة من آليّات التّواصل بين طرفي حلقة التّخاطب[المتكلّم والسّامع]؛ شريطة أن يكون المتكلّم عالما بهذه القواعد؛ فإذا هو وعاها فبلا ريب سيتحقق المقصد التّداوليّ؛ ومن بعد ذلك ستتم عمليّة التبليغ والإبلاغ؛ ومن ثمَّ تتحقق المقاصد والوظائف التّداوليّة المختلفة بحسب ما يقتضيها السّياق من تخصيص وتقرير الصواب والعناية بالأهمّ –وهي الغالبة– والحصر وإزالة الخطأ؛ وتحقّقها دليل على فهم السّامع، وآخرها إفادة المقاصد، وتنتهي عمليّة التّواصل بعدئذ بالتفاعل التّخاطبيّ.

المبحث الثّانيّ: التّقديم والتّأخير والاستلزام الحواريّ/ التّخاطبيّ

يعدّ الاستلزام الحواريّ أو التّخاطبيّ من القضايا الّتي شغلت التّحليل التّداوليّ؛ وبخاصّة عند غرايس؛ لأنّه منوط بإنجاز فعليّ أثناء التّخاطب؛ فهو جزءٌ أساسٌ من الأسس الّتي يقوم عليها الاستعمال اللّغويّ، والّذي هو مبتغى التّداوليّة؛ وترجع فكرة الاستلزام الحواريّ إلى الفيلسوف الاكسفوردي غرايس، هذا العالم الّذي اهتمّ بالحوارات الّتي تُتَداول بين بني البشر.

أولا: تعريف الاستلزام الحواريّ/ التّخاطبيّ

انطلق غرايس لتعريف ظاهرة الاستلزام الحواريّ من أنّ اللّغة تدلّ في أغلبها على معان صريحة وأخرى ضمنيّة، تتحدّد دَلالتها داخل السّياق الّذي وردت فيه. هذه الظّاهرة سمّاها: الاستلزام الحواريّ[1] أو نظريّة التّخاطب.

من هذا المنطلق عرّف غرايس الاستلزام الحواريّ بقوله:" عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: إنّه شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصفة حرفيّة"[2]. والملحوظ من هذا التّعريف أنّ المتكلّم في عمليّة التّخاطب قد يستلزم ويقتضي منه إتّباع نمط معيّن في كلامه حتّى يستطيع أن يفهم سامعه ويفيده؛ كأن يلجأ مثلا إلى التّقديم والتأخير في سياق معيّن؛ ذلك لأنّ المقام يقتضي منه ذلك، وبذلك تتحقّق الوظيفة التّداوليّة، ويتمّ التّواصل بين الطّرفين دون عوج وميل.

ولقد كانت نقطة بدء غرايس من "أنّ النّاس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون؛ فجعل كل همّه إيضاح الاختلاف بين"ما يقال وما يقصد" [3]. ومدار كلام غرايس أنّه يركز على طرفي التّخاطب وهما(المتكلّم والسّامع)؛ أي ما يقوله وما يقصده من مآرب وأغراض. ومادام أنّ المتكلّم عنده مقصدٌ يريد أن يصل إليه؛ كان عليه لزاما أن ينتهج نمطا معيّنا في تخاطبه. فلا يمكن أن نتصوّر خطابا دون وجود عنصرين مهمّين؛" لذا لا يمكن أن ندّعيَ فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، خاصّة عنصر المتكلّم والمخاطَب"[4]. والأمر نفسه صرّح به أحمد العلويّ، وهو يبيّن أهميّة المخاطب في العمليّة التّخاطبيّة؛ حيث يقول:" الكلّ يعلم أنّ الخطاب يفترض وجود مخاطب قرب المخاطب وانتباه المخاطب، وهي كلّها شروط مكانيّة زمانيّة شخصيّة يجب أن تتوافر حتّى يمكن للمواضعات المسيطرة أن تعمل"[5]. ولمّا كانت للمتكلّم والمخاطَب أهميّة بالغة في

---

[1] – مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، ص33.

[2] – صلاح اسماعيل، نظريّة المعنى في فلسفة بول غرايس، القاهرة: 2005، الدار المصريّة السعوديّة، ص78.

[3] – الامرأة الصّالحة، الاستلزام الحواريّ في التّعبيرات المتضمّنة على الآيات القرآنيّة دراسة تحليليّة وصفيّة تداوليّة، بحث جامعي 2009، رقم القيد،153100110، ص32.

[4] – مقبول إدريس، البعد التّداولي عند سيبويه، العدد1، م33، سبتمبر، مجلة عالم الفكر،2001، ص261.

[5] – نفسه، ص261.

إنجاح العمليّة التواصلية وتحديد الوظائف التّداولية القائمة بينهما إبان التّواصل وما يستلزم منهما راح غرايس يقسّم الاستلزام إلى قسمين اثنين: استلزام عرفيّ واستلزام حواري/ تخاطبيّ.

ثانيا: أقســـــام الاستلـــــزام:

✓ **القسمِ الأوّلِ: الاستلزام العرفيّ:** وهو ما تعارفت عليه جماعة معيّنة من دَلالات للألفاظ والعبارات؛ بحيث لا تخالف الوضع والسّياقات الّتي وضعت لها؛ كأن تستلزم الابتداء بالنّكرة إذا سبقت بالمسوّغات في العرف النّحويّ؛ فجعلوه حينئذ حكما قائما لا ينفكّ عن تراتب الجملة الاسميّة؛ بحيث إذا خالفتها خالفت القاعدة، ومن ثمّ خالفت حتّى الاستعمال السّياقيّ؛ لأنّك ستزيغ إلى معنى آخرَ لا يبتغيه المقام.

وهنا أشير –من باب التّوضيح والتّلميح– بأنّ هذا النّوع من "الاستلزام أو الاقتضاء" معروف عند علماء النّحو والأصوليين خاصّة؛ كأن يتعارف علماء الأصول على تسمية القرآن"بالكتاب" فأنت إنْ قرأت كتابا أصوليّا ووجدت لفظة "الكتاب" فهي تقتضي القرآن الكريم. أو كما يقتضي العرف النّحويّ في أنّ الفعل المضارع يعرف بأحد حروف (أنيت).

وأعود وأقول:إنّ هذا النّوع يرد في مبحث التّقديم والتّأخير؛ بحيث إذا سمعه سامع ووعاه حاذق لا يستطيع أن يؤوّل فيه؛ لأنّ تقديمه معروف عرفيّا وحتّى ثقافيّا كقوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ يوسف:[الآية ٤] فسيّدنا يوسف عليه السّلام رأى في منامه "الكواكب" وهو إخوته، ورأى "الشمس والقمر" وهما أبواه وهذا أروع تقديم، لأنّ الكواكب توابع للشمس والقمر، كما أنّ الإخوة توابع للآباء.

✓ **القسمِ الثّانيّ: الاستلزام الحواريّ/ التّخاطبيّ:** وهو جليٌّ بيّنٌ من خلال اسمه؛ أيْ ما يستدعيه السّياق؛ ومن بعد ذلك يجوز لي أن أخرق قاعدةً معيّنةً تفرضها الظّروف المحيطة بعمليّة التّواصل بين المتكلّم والمتلقّي؛ وتدخل ههنا آليّة التّقديم والتّأخير؛ وهي آليّة يفرضها سياق محدّد، وله غرض بلاغيّ ومقصد تداوليّ. ومن هذا القسم استطاع غرايس أن يستنبط مبدأ سمّاه: "مبدأ التعاونَ".

ثالثا: استلزاميّة تخاطبيّة التّقــديــم والتّأخيــر

سأحاول بيان استلزامية التّقديم والتّأخير من خلال مبدأ التّعاون الّذي رسمه غرايس والّذي يقوم على عنصرين أساسين في الحلقة التّخاطبيّة [المتكلّم والسّامع]، وهو مبدأٌ حواريٌّ عام يَشْمَل أربعة مبادئَ فرعيّةٍ هي:[1]

1- **مبدأ الكمّ:** حيث يقول: اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه؛ وهذا المبدأ نلمحه في ظاهرة التّقديم والتّأخير، وبخاصّة في القرآن الكريم؛ حيث يعمد فيه إلى الإيجاز بالتّقديم والتّأخير، ويكون له بعدئذ وظيفة تداوليّة تستلزم التّخصيص والحصر؛ كأن تقدّم شبه الجملة من الظّرف كقوله تعالى:﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴾ ق: [الآية٤].

فمن خلال الآية نجد أنّ الظّرف[عندنا] تقدّم على المسند إليه[كتاب] وهو مبتدأ في الأصل وحقّ له التّقديم وقد تأخّر؛ فهذا التّقديم له وظيفة تداوليّة وهو استلزام حصر حفظ القرآن الكريم لله عزّ وجلّ دون غيره؛ لأنّ هذا التّقديم مرتبط بعلم الله المتحقّق في قوله:﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ﴾ فهما كلمتان موجزتان في اللّفظ عميقتان في الدّلالة؛ دون زيادة أو نقصان. فالاستلزام الحواريّ يستدعي هذا التّقديم، أضف أنّ الاستلزام النّحويّ -إن صحّ القول- يستدعي ذلك؛ لأنّا نعرف مليّا بأنّه لا يجوز الابتداء بالنّكرة ما لم يفد، وإفادته لا بدّ أن تكون موصوفة، وها هو الشّرط المستلزم قد تحقّق في الآية؛ فتحقّق الاستلزام الحواريّ مع الاستلزام التّركيبيّ الّذي يوصل للمعنى المنشود.

2- **مبدأ المناسبة:**أي: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع، وهنا أشير إلى تداوليّة التّقديم والتّأخير؛ حيث يستلزم السّياق نوعا معيّنا من التّقديم والتّأخير، إذ إنّك لو قدّمت في غير موضع وأخّرت في غير موضع، فسوف تخلّ بالمعنى، والقصد المنشود، والمتتبّع القرآن الكريم يجد هذه الاستلزاميّة في مناسبة التّقديم والتّأخير؛ ليس في الجملة فقط؛ بل حتّى في المفردة؛ كتقديم [الغفور] على [الرّحيم] في القرآن الكريم، عدا مرّة واحدة في سورة (سبأ) فقد تقدّم [الرّحيم على الغفور] فهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على أنّ هذا التّقديم حسن وجميل يستلزمه سياق معيّن؛ بحيث لا يتناقض بما قبله، ومن الّذين تنبّهوا لهذه الخاصّيّة المسبوكة، واللّمحة المكنونة، واللّمسة المسكوكة ابن القيّم في "بدائع الفوائد" حيث

[1] – مقبول إدريس، البعد التّداوليّ عند سيبويه، ص 33- 34-35.

يقول:" أما تقديم (الرحيم) على (الغفور) في موضع واحد وهو أوّل[سبأ] ففيه معنى غير ما ذكره يظهر لمن تأمّل سياق أوصافه العلى، وأسمائه الحسنى في أوّل السورة إلى﴿ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ﴾سورة سبأ: [الآية٢] فإنّه ابتدأ سبحانه السّورة بحمده الّذي هو أعمّ المعارف وأوسع العلوم وهو متضمّن لجميع صفات كماله ونعوت جلاله مستلزم له ، كما هو متضمّن لحكمته في جميع أفعاله وأوامره؛ فهو المحمود على كلّ حالة، وعلى كلّ ما خلقه ثمّ عقب هذا الحمد بملكه الواسع المديد فقال:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ سبأ:[الآية ١] ثمّ عقّبه بأنّ هذا الحمد ثابت له في الآخرة غير منقطع أبدا فإنّه حمد يستحقّه لذاته وكمال أوصافه"[1] والظّاهر من قول ابن الجوزيّة أن المناسبة تستلزم هذا التقديم وإن كان مرة واحدة كون المناسبة القرآنية تستدعي؛ ومن ثمّ فمبدأ المناسبة من خلال الوظيفة التداولية للتقديم ظاهرة جليّة في طبيعة أي لغة؛ وبخاصة لغة القرآن الكريم؛ فحيثما استلزم التركيب لتداولية المعنى كان المعنى تامّا والفائدة عامّة؛ فأنت لو قدّمت[الغفور]على[الرّحيم] لكان معنى غير ذلكم المعنى "لأنّ الملك بلا حمد يستلزم نقصا، والحمد بلا ملك يستلزم عجزا، والحمد مع الملك غاية الكمال"[2].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ استلزاميّة التّقديم والتّأخير تدلّ على وظيفة تداوليّة وهي الاهتمام بالمفضول؛ لأنّ ذلك يناسبه، ويتناسب مع معنى الكلام؛ وقد أشار إليه الرّاسخون في هذا الفنّ يقول ابن الأثير:" لأنّك إن قدّمت الأفضل؛ فهو في موضعه من التّقديم، وإن قدّمت المفضول فلأنّ مطلع الكلام يناسبه"[3]. ومدار كلام ابن الأثير؛ أي أنّك تقدّم بقدر ما يقتضيه السّياق، وترجى من خلاله الفائدة؛ لذا استعمل(إنْ) ولم يستعمل(إذا) أي للتوقّع وغير محتمل؛ لأنّ المناسبة هي الّتي تجبر المتكلّم أن يسلك واديا من أودية فنون الكلام؛ بحيث يفهم السّامع المقصد من ذلك.

3- **مبدأ الطّريقة:** أي كن واضحا ومحددا؛ فتجنّب الغموض، وتجنّب اللّبس وأوجز، ورتّب كلامك ومدار كلام غرايس في هذا المبدأ، هو إفهام السّامع بعبارات موجزة ومعاني جليلة وألفاظ فصيحة.ومن ثَمَّ فهذا المبدأ يقوم على ربط حلقة التّواصل ما بين المتكلّم والسّامع؛ لأنّك إذا لم تلتزم بهذه الصّفات: الوضوح وتجنّب الغموض واللّبس وعدم ترتيب كلامك بحسب ما يستلزمه التّخاطب؛ فقد خرجت حينها عن مستوى الفهم والإفهام.

---

[1] – ابن القيّم الجوزية، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد عمران، م1، جدة، دار عالم الفوائد، ص138.

[2] – نفسه، م1، ص137.

[3] – ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر،ج2، ص226.

والمتمعّن لهذه الخواص المعنويّة الّتي استلزمها غرايس في حلقة التّخاطب بين المتكلّم والسّامع لهي قرينة ومتقاطعة مع شروط الفصاحة المعهودة في التّراث البلاغيّ. ومن بعد ذلك فكلاهما يسعيان إلى تتبّع قواعد وضوابط يفهم منها الكلام السّليم من الكلام ما هو دون ذلك، ويدركه كلٌّ من المتكلّم والمخاطَب. وهنا تبرز تداوليّة التّقديم والتّأخير، ووظيفته الاستلزاميّة؛ فنحن في بعض المناسبات نستند إلى استلزامية التّقديم والتّأخير دونما أيّ شعور؛ كقولنا مثلا:"السّلامُ عليكم" ثم يجيب المخاطَب:" وعليكم السّلامُ"؛ فنلحظ من خلال الجملتين تقديما وتأخيرا؛ ففي الأولى تقدّم المبتدأ[السلام] وتأخّر الخبر الواقع شبه جملة من جار ومجرور[عليكم] وفي الثّانية تقدّم الخبر الواقع شبه جملة من جار ومجرور[عليكم] وتأخّر المبتدأ [السّلامُ] وقد ضربنا هذا المثال؛ لأنّه متداول في كلام العاديّ وفي حياتنا اليوميّة؛ لكن دونما أن نستقرئ سببه، ونعرف علّته.

أمّا قضيّة التّرتيب في الكلام الّتي أشار إليها غرايس، فهي واضحة في ظاهرة التّقديم والتّأخير لما لها من أهميّة بالغة في الواقع التّداوليّ؛ كأن يقدّم المتكلّم ذاته من باب الوظيفة التّداوليّة الّتي تفيد التّخصيص؛ وقد أشار سيبويه لهذا حين قال:" وإنّما كان المخاطِب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب على المتكلّم الذي هو أقرب على الغائب، فكما كان المتكلّم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطَب، كان المخاطب هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب"[1].

والآن سأحاول أن ألخّص ما سبق ذكره في التّرسيمة الآتية:

[1] – مقبول إدريس، البعد التّداوليّ عند سيبويه، ص265.

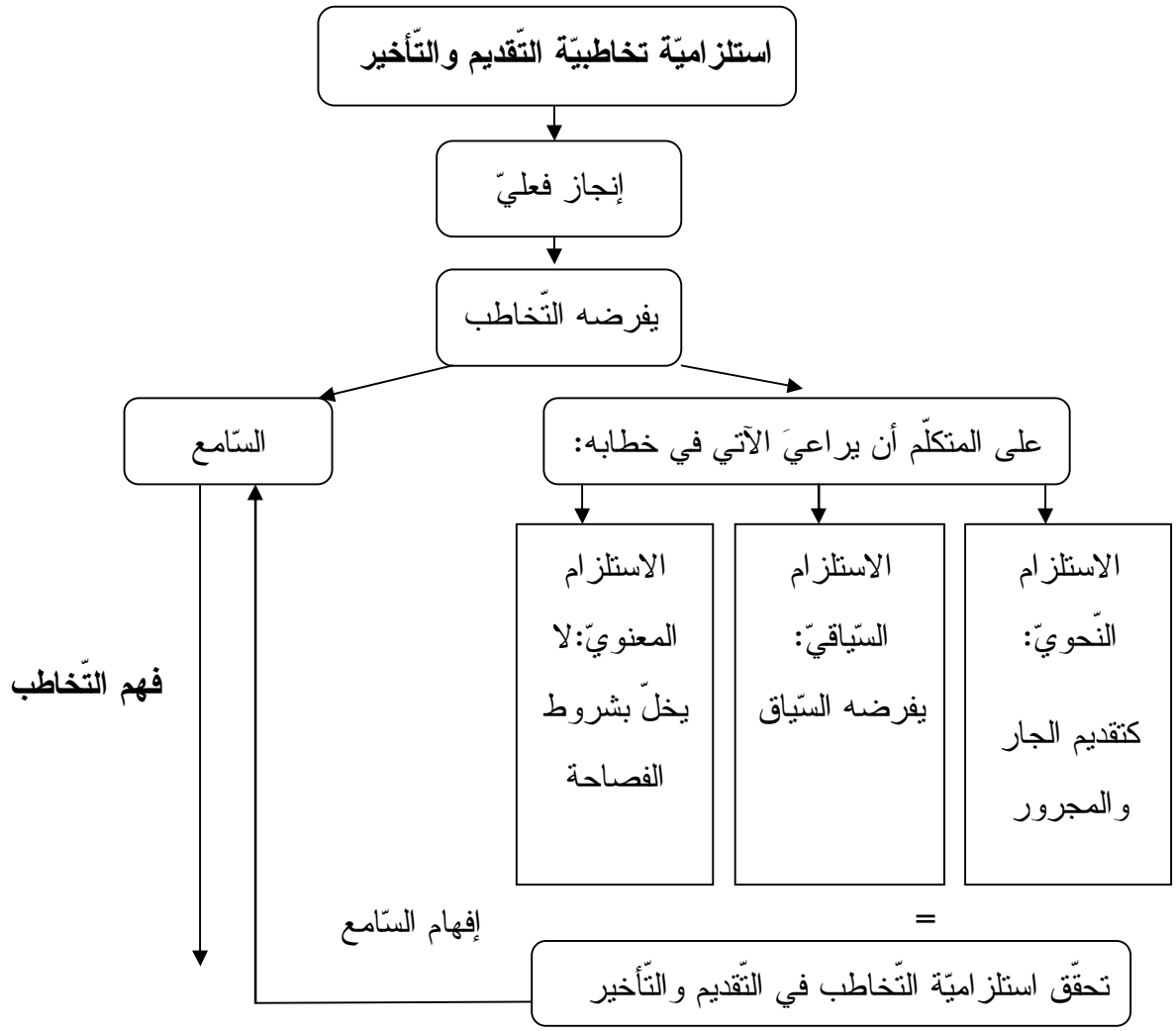

يتّضح من خلال التّرسيمة أنّ قضيّة التّقديم والتّأخير في التّحليل التّداوليّ تلج ضمن الإنجاز الفعليّ، وهذا الإنجاز إنّما تفرضها سياقات عدّة حين عمليّة التّواصل ما بين المتكلّم والسّامع، شريطة أن يراعيَ المتكلّم هذه السّياقات؛ فإن تمكّن منها المتكلّم فسوف يكون خطابه ناجعا نافعا، ومن بعد ذلك يفهم السّامع مقصود المتكلّم، وعليه تتحقّق تداوليّة التّقديم والتّأخير.

المبحث الثالث: التّقديم والتّأخير والتّضمين التّخاطبيّ

سبق وأن أشرنا أنّ التحليل التّداوليّ عُني بقضايا شتّى كلّها تتمخّض بين طرفي حلقة التّخاطب وهما المتكلّم والسّامع، ومن القضايا الّتي انصبّت في محتوى التّحليل التّداوليّ"نظريّة التّضمين التّخاطبيّ "هذه النّظريّة الّتي اهتمّت واغتمّت بعمليّة التّواصل، وقد تطوّرت على يد العالم "غرايس" ؛ حيث أصبحت منهجا في التّحليل اللّسانيّ الحديث للخطابات التّداوليّة وتحليل الخطاب، واعتمدها كثيرٌ

من اللّسانيّين في بحوثهم في مجالات لسانيّة مختلفة مثل: لغة الأطفال واللّغة واللّغة القانونيّة ولغة المجالس"[1].

أوّلا: مفهوم التّضمين التّخاطبيّ عند غرايس

يعرف غرايس التّضمين التّخاطبيّ بقوله:" إذا صدر شخص ما أنّ(س) يضمر في خطابه ل(ص) قصدا ضمنيّا فهذا يعني أنّ الأوّل يراعي خطابه ل(ص) ما يأتي:

- ✓ أنّ (س) يراعي خطابه ل(ص) قواعد التّضمين التّخاطبيّ أو على الأقل المبدأ التّعاونيّ؛
- ✓ أن يفترض أنّ(س) على وعي كاف بأنّ(ص) هو مقصود في خطابه، وهذا يعني أنّ ما يوجهه (س) ل(ص) في خطابه يتوافق وهذه النّظريّة؛
- ✓ أن يعتقد (س) وهو المتكلّم بأنّ(ص) السّامع على وعي بالسّليقة بأنّه هو المقصود في خطابه على التّعيين وَفقا للفرضيّة المذكورة البند الثّاني[2].

لذا نجد غرايس يضع شروطا تتحقق بها قصديّة ضمنيّة التّخاطب وهذه المعطيات هي:

- ✓ الدّلالات العرفيّة للألفاظ المستعملة؛
- ✓ المبدأ التّعاونيّ وهو قائم على قواعد يجب إتباعها في التّخاطب؛
- ✓ السّياق اللّغويّ أو غير اللّغويّ للكلام المنطوق؛
- ✓ عناصر أخرى تتعلّق بالخلفيّة المعرفيّة؛
- ✓ يشترك كلّ من المتكلّم والسّامع في هذه المعطيات ويكونان على وعي كاف بذلك[3].

ومدار كلام غرايس هو التّركيز على المتكلّم والسّامع في امتلاك هذه المعطيات وفهمها؛ فإذا وعاها كل منهما فالعمليّة التّخاطبيّة فائدتها قارّة لا محالة؛ ومن ثمّ فهذه المعطيات تعدّ قواعد يتحقق خلالها التّخاطب والتّداول دونما أي إشكال. لذا قسّم غرايس دَلالة الخطاب إلى قسمين اثنين:

1- دَلالة المقول: ويعني به غرايس ما يتضمّنه ملفوظ الخطاب من معان صرفيّة ونحويّة ومعجميّة ومتحصلة من تعانق المفردات وتضام الكلمات، والّتي يشير مجموعها إلى النّسبة الخارجيّة الموجود خارج الذهن؛

---

[1] – وليد حسين، دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظريّة التّضمين التّخاطبيّ عند جرايس، العدد10، مجلّة الدراسات اللّغويّة والأدبيّة، ص4.

[2] – نفسه، ص4.

[3] – وليد حسين، دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظريّة التّضمين التّخاطبيّ عند جرايس، ص4.

2- دَلالة المقصود المتضمّن المفهوم من الخطاب: وقد قسّم هذا النّوع إلى قسمين: تضمين عرفيّ وتضمين تخاطبيّ.

2-1: **التّضمين العرفيّ**: ويعني به غرايس ما يتضمّنه ملفوظ الخطاب من معان صرفيّة ونحويّة ومعجميّة متحصّلة من تعالق المفردات وتضام الكلمات؛ ولكنّها لا تندرج في النّسبة الخارجيّة الّتي تشير إليها حتّى تحسب من المقول، وبعبارة أخرى إنّه المعنى الّذي يدركه المتكلّم بالكفاية اللّغويّة دون أن يكون للعقل أو لإعمال الفكر دور في ذلك، إنّ الوقوف عند ظاهر النّص في فهم دَلالات مستخدمي اللّغة، والّتي تكون مطابقة لألفاظها أو متضمّنة فيها، ويتميّز هذا النّوع من المعنى بعدم انصياعه لشروط الصّدق ولا يتمخّض عن قواعدَ تخاطبيّةٍ أو معطياتٍ تداوليّة؛ بل إنّه يعود إلى المفردات المعجميّة بالعرف أو الاتفاق ولا يتّصف بأيّ من الخصائص الّتي يتميّز بها التّضمين التّخاطبيّ[1].

2-2: **التّضمين التّخاطبيّ**: ويعني به غرايس ما يتضمّنه الخطاب من معان قارّة لا يكشف عنها الكلام الملفوظ، وإنّه استنباط المستور من جوانبه المنظوم ممّا لا يبين عنه البراني الصّريح، وبعبارة أخرى هو استدعاء العقل لمجموع التّوقعات الّتي يُسْبِرها المتلقّي من مقول النّص بالاعتماد على قواعدَ تخاطبيّةٍ مخصوصةٍ وليس بالرّجوع إلى المعاني العرفيّة أو الاستنتاجات المنطقيّة"[2].

وما بين التّضمين العرفيّ والتّضمين التّخاطبيّ ألفى غرايس أنّ التّضمين العرفيّ يمثّل نَزْرًا قليلاً في الخطابات والإنجاز الفعليّ؛ غير أنّه وجد أنّ التّضمين التّخاطبي يمثل حلقة كبرى، لأنّه" يشكّل دلالة التّضمين التّخاطبيّ الجزء من هذا المجموع الدّلاليّ؛ فثمّة عواملُ أخرى تسهم في ذلك وهذه الأخيرة في رأي غرايس تمثّل مبادئ يمكن تصنيفها نظاميّا في قواعدَ تُسْهم في تفسير الخطابات التّداوليّة "[3]؛ فكلام غرايس واضح بيّن وهو أنّه يسعى لإثبات أهميّة التّضمين التّخاطبيّ؛ لأنّ من خلاله يبيّن المتكلّم عن مقصوده؛ لذا بنى على هذا الأساس"مبدأ التّعاون" وعلى خطاه يمكن الحكم على تخاطب ما. ومن بعد ذلك وجد غرايس أنّ العمليّة التّواصليّة تقوم على صورتين اثنتين:

---

[1] – حمادي عبد السّيد، الاقتضاء العرفيّ والتّخاطبيّ: دراسة مقارنة بين غرايس وبين المدرسة الشافعيّة، رسالة ماجستير(جامعة الكويت)، 1997، ص2.

[2] – وليد حسين، دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظريّة التّضمين التّخاطبيّ عند جرايس، ص6.

[3] – نفسه، ص7.

✓ الصّورةِ الأولى: التّضمين التّخاطبيّ الّذي ينتج عن مراعاة المتكلّم للمبدأ التّعاونيّ وقواعد التّخاطب بشكل صريح إلى حدّ ما، تاركا للمخاطب مهمّة توسيع وتطهير ما قيل باللجوء استدلالات مباشرة انطلاقا من تقيّد المتكلّم بتلك القواعد[1]. وهذا النّوع من التّضمين يسمّى" التّضمينَ التّخاطبيَّ المتعارف".

✓ الصّورةِ الثّانية: التّضمين التّخاطبيّ الّذي يحدث نتيجة تجاوز المتكلّم عن نيّة مبيّنة بالقواعد التّخاطبيّة أو إحداها على التّعيين، وبعبارة غرايس التّضمين التّخاطبيّ الّذي يحدث من استخفاف المتكلّم بالقواعد أو استغلالها، وهذا لا يعني بمكان تجاوز المتكلّم في تخاطبه للمبدأ التّعاونيّ؛ إذ المستمع مضطر لتلمس هذا الأخير حتّى يقف على المتمعّن من كلام المخاطب، ومن الأمثلة الدّالة على هذا النّوع من التّخاطب تلك التّخاطبات الّتي يتقاطع فيها المجاز وصور البيان مع المعنى الحقيقيّ في الكلام"[2].

وهكذا فقد رسم غرايس ميثاقا للتّضمين التّخاطبيّ بغية إنجاح العمليّة التّواصليّة بين المتكلّم والسّامع.

ثانيا: أنواع التّضمين التّخاطبيّ

قسّم غرايس التّضمين التّخاطبيّ إلى نوعين اثنين:

1- النّوع الأوّل: التّضمين التّخاطبيّ المتعارف/ النّموذجيّ: وهو القصد الضّمنيّ الّذي يصدر نتيجة لالتزام المتكلّم بقواعد التّخاطب؛

2- النّوع الثّانيّ: التّضمين التّخاطبيّ المجازيّ: وهو القصد الضّمنيّ الّذي يحصل نتيجة خرم المتكلّم لإحدى قواعد التّخاطب أو استغلالها[3]، وثمّة تقسيم آخرَ لهذه النّظريّة؛ وهو كالآتيّ:

✓ **التّضمين التّخاطبيّ الخاصّ**: وهو القصد الضّمنيّ الذي يحدث في سياق حالي مخصوص؛ أي أنّه لا يحصل إلا استنادا إلى معرفتنا بظروف وأحوال مخصوصة[4].

✓ **التّضمين التّخاطبيّ العام**: وهذا النّوع من القصد الضّمنيّ لا يتطلّب إعماله سياقا حاليّا مخصوصا؛ فثمّة استعمالات لنماذج خَطابيّة تتضمّن مثل هذا النّوع من القصد الضّمنيّ؛ وهي الّتي

---

[1] – وليد حسين، دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظريّة التّضمين التّخاطبيّ عند جرايس ، ص8.

[2] – نفسه، ص9.

[3] – نفسه، ص13.

[4] – نفسه، ص13.

نلفيها في العبارات غير الحواريّة؛ فقول أحدهم:" سيقابل أحمد امرأة هذه اللّيلة ... المرأة ليست أخته أو زوجته أو أمّه، ولو كان ذلك كذلك لعرّف المتكلّم هذه المرأة"[1]. فالظّاهر من خلال هذا المثال أنّ المرأة عند المتكلّم مفهومة ضمنيّا؛ لأنّ السياق يبيّن ذلك، والكلام مفهوم؛ فالقرينة واضحة في قوله(هذه اللّيلة).

ثالثا: التّقديم والتّأخير في نظريّة التّضمين التّخاطبيّ

قلنا: إنّ نظريّة التّضمين التّخاطبي تسعى إلى التّحكّم في عمليّة الاتّصال بين المتكلّم والسّامع؛ مع احترام قواعد التّخاطب؛ أضف أنّنا أشرنا إلى التّضمين التخاطبي المجازيّ؛ هذا النّوع الّذي يخرج على النّمطية المألوفة في التّركيب، وهذا الخروج لا يرد عبثا، وإنّما بغية إيصال رسالة مفهومة بين طرفي حلقة التّخاطب؛ بحيث إذا استعمل المتكلّم هذا النّمط من التّركيب والقواعد فَهِمَه السّامع.

ومن الآليّات الّتي يستند إليها المتكلّم حين كلامه آليّة" التّقديم والتّأخير" وهي نمط تركيبيّ يزيغ عن التّركيب المعروف في نمطيّة الجملة العربيّة؛ ومن بعد ذلك يأخذ هذا النّمط وظيفة تداوليّة، فقد أشار غرايس إلى أن من شروط التّضمين التّخاطبيّ أن يكون المتكلّم على وعي كافٍ من مقصود خطابه؛ وهذا الشّرط وقع تحقيقه في آلية التّقديم والتّأخير؛ وذلك من الأغراض التّداوليّة الّتي يحقّقها فأنا عندما أقول مثلا:[احفظ الشّعر يا هذا] ليس كقولي:[يا هذا احفظ الشّعر] فالتّقديم والتّأخير الواقع في الجملة مختلف بين الأولى والثّانية؛ فالمتكلّم على دراية بما يقول والسّامع لابدّ أن يكون كذلك؛ لأنّ السّياق الّذي وقع فيهما هذا الخطاب بيّنٌ واضحٌ؛ فالأولى المقصد منها هو"الأمر بحفظ الشّعر وفي الوقت نفسه أمر فيه نوع من الازدراء في طلب الفعل؛ وكأنّني طلبت منه هذا الفعل مرارا فأبت نفسه بدليل أننا بدأنا بالفعل الّذي يدلّ على التّجدد في وقوع الفعل، عكس وتداوليّة التقديم والتأخير في الجملة الثّانية؛ فالمتكلّم قد بدأ بِنِداء بعده اسم إشارة؛ ومن ثَمَّ فالجملة فالتّقديم أدى وظيفة تداوليّة جديدة وهي لفت الانتباه بالنّسبة للسّامع بأن يحفظ الشعّر، أضف أنّ الجملة في سياق ندائها لم تكن في اسم عَلَم وإنّما اسم إشارة [هذا] فدلّ على أنّ المتكلّم قد أخذ به الكَلُّ والوَكلُ بنصح هذا الشّخص؛ فلم يَسْطِع ذكر حتّى اسمه.

ولكن من العجب العجاب أنّ تداوليّة التّقديم والتّأخير في نظريّة التّضمين التّخاطبيّ تعطيك نفسا عميقا وشعورا متدفّقا في العاطفة؛ لأنّها تراعي مقام السّامع، وهو يدري بهذه الرّفعة، وخير ما نستدلّ

[1] – وليد حسين، دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظريّة التّضمين التّخاطبيّ عند جرايس، ص13.

به قول الفرزدق حين رأى زين العابدين وهو قادم من الحجّ وسأل سائل من هذا؟ فقال أبياتا " تدل على رفعة هذا الرجل ومكانة شرفه وعلو نسبه وما دلّ على ذلك إلا [اسم الإشارة] التي سبك بها قصيدته:

هذا الّذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحلّ والحرمُ

هذا ابن خير عباد الله كلّـــــهم هذا التّقيّ النّقيّ الطّاهر العلمُ

إنّ هذه لهي براعة التّقديم؛ لأنّ المتكلّم على وعيٍ كافٍ بقيمة هذا الرّجل وبنسبه، فراح هذا التّقديم يؤدّي وظيفته التّداوليّة وهي الاهتمام بالسّامع، كما أنها تبيّن شعور المتكلّم وهو الفرزدق، وما وصفه به. وما زاده رفعة إلاّ تلك الأخبار الّتي تتوالى بعد اسم الإشارة[التقيّ، النّقيّ، الطّاهر، العلم]، فالشّاعر راح يضمّن حتى الجمادات في معرفة هذا الرّجل العظيمِ العظيمِ بصفاته في قوله:" البيتُ تعرفُه" فالخبر وقع جملة فعلية؛ حيث تقدّم فيها [المبتدأ= البيت] وتأخّر [الخبر= يعرفه وقع جملة فعليّة] ممّا يدلّ على أنّ هذا المعرفة مستمرّة ومتجدّدة وليست حينيّة عارضة.

وممّا تقاطعت فيه نظريّة التّضمين التّخاطبيّ وتداوليّة التّقديم والتّأخير ما قد رسمه غرايس في "دلالة المقول" حيث رأى بأنّ هذا النوع من الخطاب يتضمّنه موجود خارج الذّهن؛ ومن بعد ذلك فهي نسبة خارجيّة، وهذا النّوع من التّضمين قد تضمّنه التّقديم في بعض صوره كتقديم المفعول به لقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ فصلت: [الآية١٧] فأنت إذا نظرت إلى هذه الآية ستجد أن المفعول به تقدم وهو [ثمود] والفعل تأخر وهو[هَدى] فيسأل السّائل ما علاقة التّقديم والتّأخير بالتّضمين التّخاطبيّ؟ فنقول: نحن لا نستطيع أن نفهم الوظيفة التّداوليّة لهذا التّقديم إلاّ إذا عرفنا ما تعلّق بقوم ثمود؛ لأنّ تقديم المفعول[ثمود] ليس لوظيفة تداوليّة اختصاصية،بأن الله قد هدى قوم ثمود دون غيرهم ؛ بل المراد شيء آخر، هو إثبات أصل الهداية، ثمّ الإخبار عن سوء صنيعهم، وما فعلوه من معصية، كما أنّهم ما أحبّوا الهدى بل العمى، فأتاهم الله من عذابه بدليل قوله تعالى:﴿ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ فصلت:[الآية ١٧].

غير أنّك لو تدبّرت مواضعَ أخرى في هذا النّوعِ من التّقديم ستجد تضمينا تخاطبيّا آخرَ يتناسب مع السّياق الّذي وردت فيه لقوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ العنكبوت:

[الآية٥٦] فالتّقديم الوارد هنا هو المفعول به[إيّاي] وهو ضمير منفصل وتأخّر الفعل[فأعبدون] وهي ليست كسابقتها؛ فالمولى عزّ وجل يخاطب عباده المؤمنين؛ فربّ العزّة أضافهم لنفسه وهي إضافة تشريف؛ "أي إن ضاق بكم موضع فإياي فاعبدون"[1].

ونجد الزّمخشريّ في الكشّاف يُجْلِي قناع المعنى عن"الفاء" في قوله" فاعبدون" ويبيّن دلالة هذا التّقديم؛ حيث يقول:" والتقدير:فإياي فاعبدوا: فاعبدون، فإن قلت: ما معنى الفاء في (فاعبدون) وتقديم المفعول؟ قلت: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأنّ المعنى: إنّ أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة لي أرض فاخلصوها لي في غيرها، ثمّ حذف الشّرط وعوّض من حذفه المفعول، مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص"[2].

وممّا نلحظه من قول الزّمخشريّ إنّ هذا التّقديم والتّأخير يتضمّن قاعدة نحويّة تتناسب مع السّياق الّذي وردت؛ فالوظيفة التّداوليّة لهذا التّقديم تناسبت مع تركيب الجملة وهو الشّرط، كما أنّها أدّت وظيفة تداوليّة جديدة وهي"الإخلاص" فالفاء تفيد" الإخلاص" على قول الزّمخشريّ؛ وذلك بإخلاص العبادة لله الواحد الأحد؛ فانتقل معنى الحرف إلى وظيفة تداوليّة جديدة تعلّق بتقديم المفعول في الجملة الفعليّة، وهذا هو"التّضمين التّخاطبيّ العرفيّ" الذي نادى به غرايس؛ كونه متعلّقاً بالقواعد النّحويّة ويدرك بالكفاية اللّغويّة، أضف أنّك لا بدّ أن تُعْمِل عقلك في ذلك؛ وإلاّ فإنّك لا تستطيع أن تصل إلى المعاني المقصودة. وهذا ليس بعزيز على غرايس وحدَه؛ فقد أشار إليه السّيد الشّريف الجرجانيّ؛ حيث رأى بأنّ هذا النّوع من التّراكيب لابدّ أن تستند إلى التأمّل إذ يقول:" يعرف بالتّأمل؛ وذلك لأنّ الكلام في أحوال متعلّقات الفعل: مِن ذكرِها وحذفِها وتقديمِها، لا في أحوال الفعل، وأيضا كلّ واحد من الفاعل والمفعول، قيدٌ للفعل دون العكس"[3]. فالملحوظ من قول الشّريف الجرجانيّ أنّ التقديم من متعلقات الفعل المهمّة الّتي تستدعي من المتكلّم التّأمّل وليس مجرد كلام استعمله حيثما شئت وكيفما أردت.

ولعلّ الشّيء يريد أن يرد إليه غرايس من خلال نظريّة، وهو مراعاة مقام كلّ من المتكلّم والسّامع، وهنا يشترط أن يكون العقل حاضرًا من كلا الطّرفين؛ لأنّ التّقديم والتّأخير يلزمك ذلك وإلاّ

---

[1] – محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه، ط7. بيروت: 1999، دار ابن كثير، م7، ص17.

[2] – جار الله الزّمخشريّ، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1. الرّياض: 1998، مكتبة العبيكان،ج4، ص558 .

[3] – السّيد الشّريف الجرجانيّ، الحاشية على المطوّل، ص227.

فسوف يدخل اللّبس في التّقديم وتصبح لا فائدة تُرتَضى منه، وأضرب مثالا مهمًّا"ضرب عيسى موسى" ففي هذا المثال لا أستطيع أن أعرف الفاعل من المفعول؛ فقد قال النّحاة: إنّ في الجملة التباس بين الفاعل والمفعول؛ لأنّ الحركة غير بيّنة، ومن بعد ذلك نأخذ بالأولى في الرّتبة.

لكن نحن نقول:إذا كان المتكلّم يعرف"عيسى" ويعرف "موسى" بذاته أثناء عمليّة التّخاطب فقد ذهب الإشكال حينئذ، ونأخذ ما هو قارٌّ في ذهن كلٍّ من المتكلّم والسّامع وكفى. فيصبح بعدئذ المتكلّم يعرف[الضّارب من المضروب] والأمر نفسه للسّامع.وهذه هي"النيّة"الّتي قصدها عبد القاهر الجرجانيّ.

ولذلك فإنّ تداوليّة التّقديم والتّأخير تلزمك في بعض الأحيان أن تكون مع متكلّم بليغ، وإلاّ فكيف يفهم السّامع مقصدك، وإمّا أنّ المتكلّم ليس ببليغ؛ لأنّ الّذي يخاطبه ليس في مرتبة البلاغة، وفي هذا يقول السّكاكيّ:" إنّ المتكلّم إذا لم يكن بليغًا، لا يلتفت إلى ما يفهم من كلامه؛ لأنّه غير مقصود له"[1].

وقد أشار غرايس إلى هذا النّوع من التّواصل في العمليّ التّخاطبيّة؛ حيث سمّاه "مبدأ التّعاون" ويقوم على الحوار المفيد من مرتبتين متناسبتين في البلاغة؛ وأشير ههنا إلى قصّة عجيبة ذكرها الأبشيهيّ في كتابه"المستطرف"؛ إذ روى قصّة امرأة بليغة تكلّمت بالقرآن الكريم أربعين عامًا؛ حيث التقى بها عبد الله بن المبارك، فدار بينها كلام عظيم؛ فكلما سألها عن مسألة إلاّ وأجابته بالقرآن الكريم فمن بين الأسئلة قال لها:" ألكِ زوجٌ؟ قالت:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ المائدة: [الآية١٠١] فسكت"[2] فسكوتُ عبدُ الله بنُ المبارك عجيب من لا يقرأ هذه القصّة؛ فقد سألها بتقديم شبه الجملة والواقعة خبرًا [لك] وأخر المبتدأ[زوج] وما قال لها[هل] بل [أ] الّتي تفيد التّصوّر؛ لأنّه قد سألها مسبقا وعلم وأيقن فصاحتها وقوّة بيانها؛ فلما خوّلته الجواب فَهم فحوى الجواب؛ فسبحان الله إذا كانت المرأة فصيحة فعبد الله أفصح؛ وذلك كيف فهم مقصدها لو لم يكن محيطا بكتاب الله.

---

[1] – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص332.

[2] – شهاب الدين محمد الأبشيهي، مختارات من المستطرف في كلّ فن مستظرف، تح: ناصر عبد الفتاح، مصر: 2005، مكتبة مصر، ص56.

حاولت في هذا البحث أن ألمّ قدر الإمكان بالوصف والتّحليل، أهمّ الجوانب الّتي تناولتها ظاهرة التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ، وهي ظاهرة لها شأوها القارّ في هذين العلمين؛ كونها أحاطت بحلقة التّخاطب؛ المستنبطة من لدن المتكلّم والمخاطب، فظاهرة التّقديم والتّأخير عولجت في الدّرس البلاغيّ انطلاقا من مراعاة مقامات الكلام، ومقامات الكلام تقتضي أن تقدّم في موضع التّقديم وتؤخّر في موضع التّأخير دونما أيّ إخلال بمستويات الكلام؛ لذا نجد علماءنا ركّزوا على هذه الظّاهرة في دراساتهم البلاغيّة كالجرجانيّ الّذي عدها مسلكا عظيما، وفصل لها فصلا وسبكها وحبكها بالدّراسة الوافية، والأمر نفسه نلمحه في التّحليل التّداوليّ؛ هذا العلم الّذي يسعى إلى تحقيق التّفاعل التّخاطبيّ بين السّامع والمتكلّم، من خلال بيان المقاصد الكلاميّة، والإنجازات الفعليّة الصّادرة من لدن عنصري الحلقة التّواصليّة، وظاهرة التّقديم والتّأخير تلج ضمن المقاصد الكلاميّة الّتي يريد المتكلّم أن يرد إليها؛ بحيث يفهم السّامع كلامه دون عناء أو شقاء؛ ولا غروَ في ذلك؛ فالتّداوليّة تسعى لدراسة اللّغة بين مستعمليها، وإثارة التّفاعل التّخاطبيّ بين هؤلاء المستعملين للّغة.

وما يمكن استخلاصه ممّا تقدّم في هذا البحث من نتائجَ، منها ما تعلّق بظاهرة التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ، ومنها ما تعلق بظاهرة التّقديم والتّأخير في التّحليل التّداوليّ.

النّتائج الخاصّة بالتّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ:

- ظاهرة التّقديم والتّأخير ظاهرة بلاغيّة مفادها تحقيق أغراض بلاغيّة يسعى إليها كلّ من المتكلّم والسّامع؛
- التقديم والتأخير من الآليات البلاغيّة التي تنصب حول مراعاة مقام الحال ومقاصد المتكلّم؛
- ظاهرة التّقديم والتّأخير ظاهرة بلاغيّة نحويّة تخضع لمتطلّبات النظم؛ فالنّظم الجليل يلزمك أن تتبّع في كلامك تقديم جملة وتأخيرها؛
- عولجت ظاهرة التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ بغية إفادة السّامع، ومراعاة مقاصد المتكلّم؛
- التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ ارتبط ارتباطا وثيقا بالنّظم؛ لأنّه أخرج التّركيب من بنيته السّطحيّة لبنيته العميقة التي تدلّ على مكنونها المعنويّ وما تحمله من سرائر إعجازيّة؛

– ظاهرة التّقديم والتّأخير عند الجرجانيّ تجاوزت مستواها النّحويّ إلى مستوى ذهنيّ؛ وذلك حين قسم التّقديم والتّأخير على نيّة المتكلّم؛ تقديم على نيّة التأخير، وتأخير على نيّة التّقديم، وهذا تقسيم يقوم على الذّهنيّة القارّة في ذهنيّة المتكلّم؛

– مما يشد انتباهك أن أي ظاهرة بلاغية منطلقها التّعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ للكلّ؛ فالبلاغة هي بلوغك المقصد؛ وأنت إذا قدّمت أو أخرّت فلمقصد تريد أن ترد إليه؛

– ظاهرة التقديم والتأخير من الظواهر التي تأخذ بك للإيصال المقصد وإفهامه؛ وهذا يقوم على ركيزتين اثنتين: ركيزةِ النّحو، وركيزةِ البلاغة؛ فالتّقديم قاعدة نحويّة يلتزمها المتكلّم حين كلامه؛ ليؤدّي معنى منشود وإبلاغ مقصود؛

– ظاهرة التّقديم والتّأخير قاعدة نحويّة رسالة بلاغيّة إبلاغيّة تبليغيّة تحمل في طيّاتها الإيصال بغية التّواصل؛

– التّقديم والتّأخير يقيّم اللّسان ويقوّي مرتبة البيان؛ لأنّك إذا قدّمت في غير موضع التّقديم وأخّرت في غير موضع التّأخير؛ ستخلّ بالقاعدة النّحويّة؛ ومن بعد ذلك سيفحش المعنى، ومن ثَمّ لن يستقيم النّظم؛ وعليه غاب الإفهام؛ وأضحيت في دائرة الملل والملام؛

– ظاهرة التّقديم والتّأخير تنطلق من المباني لضبط المعاني؛ كالتّفريق بين التّقديم الذي يفيد اختصاص الإثبات والتّقديم الذي يفيد اختصاص الثّبوت؛

– مواطن التّقديم يراعى فيها المقام وظروف الحال والسّياقات المختلفة، منطلق التّقديم والتّقديم قولهم: لكلّ مقام مقال؛ مقالك التّقديم والتّأخير، والمقام مختلف؛ إذًا التّقديم له مقامه الّذي يُحْترم؛

– تتماز الاستعمالات اللّغويّة بظاهرة التّقديم والتّأخير، ومن خلال هذه الاستعمالات تتحدّد الفروق المعنويّة؛

– يكثر التّقديم والتّأخير في الجمل الاسميّة والفعليّة، لأنّها الأقوى في الدّلالة؛ فالجملة الاسميّة تدل على السّكون والثّبات، أمّا الجملة الفعليّة تدلّ على التجدّد والاستمراريّة.

النّتائج الخاصّة بالتّقديم والتّأخير في التّحليل التّداوليّ: قد علمنا أنّ التّداوليّة ركّزت في دراستها على مستعمل اللّغة حين التّخاطب، ومتكلّم اللغة يستعمل في كلامه أنماطا عدّة حتّى يستطيع أن يقنع ويمتع سامعه؛ ومن بين هذه الأنماط التّقديم والتّأخير؛ وهي إحدى القضايا الّتي تناولها التّحليل التّداوليّ، ومن خلال دراسة هذه الظاهرة خلصنا للآتي:

- التقديم والتأخير نمط من أنماط الإنجازات الفعلية لعملية التخاطب؛
- يؤدّي وظائف تداوليّة مختلفة كالاهتمام والتشويق و الاختصاص؛
- الوظيفة التّداوليّة للتّقديم والتّأخير هي بيان مقصد المتكلّم؛ فإذا غاب المقصد من التّقديم والتأخير فلا جدوى ترتضى من وظيفته التّداوليّة؛
- يدخل التقديم والتأخير في نظرية الاستلزام الحواريّ؛ أي ما يستلزمه المقام عند لجوء المتكلّم إلى التقديم والتّأخير؛ فإذا زاغ عن هذا النّمط؛ فكلامه ضرب من الهذرمة؛
- التّقديم والتّأخير آلية من آليات التّحليل التّداوليّ الّذي يلج ضمن نظريّة المقاصد؛ أي ما من متكلم إلا وله مقصد يريد أن يرد إليه؛ وهذا تقاطع مع الدّرس البلاغيّ القديم في المقولة المشهورة: " لكلّ مقام مقالٌ "؛
- تختلف الوظائف التّداوليّة للتّقديم والتّأخير بِحَسب المقام والسّياق الذي ورد فيه؛
- التقديم في التّحليل التّداوليّ يُراعى مكتسبات السّامع، فالمتكلّم ليس همّه أن يتكلّم، وإنّما الكلام بغية الإفادة مع الإجادة، وهذا ما ركّز عليه سيرل؛ لمّا تكلّم على الأفعال الكلاميّة؛
- نلمس من خلال ظاهرة التّقديم والتّأخير نُقاط التّقاطع بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ؛ فالدّرس البلاغيّ ينطلق من غرض التّقديم والتّأخير للمتكلّم، والتّحليل التّداوليّ ينطلق من المقصديّة للتّقديم والتّأخير للمتكلّم؛
- التّقديم والتّأخير ينطلق من قاعدة نحويّة بغيتها الإفادة، ليصل إلى نتيجة مفادها الإبلاغ والتّبليغ؛ لأنّك إذا خالفت القاعدة؛ فالمعنى ودون ريب سيدخله الخبل والملل؛ وهذا ليس من البلاغة في شيء؛ وهذا يتقاطع مع نظريّة الاستلزام الحواريّ الّذي يلزم المتكلّم بقصّ سبيل معيّن حتّى يرد المتكلّم مأربه.

أ- القرآن الكـــــــــــريم برواية حفص عن عاصم.

ب- المعاجم العربيّة:

1- أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، ط1. القاهرة: 2008، عالم الكتب، م1.

3- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، 1986، مطبعة المجمع العلميّ العراقي، ج 2.

1- جار الله الزّمخشريّ، أساس البلاغة، تح، محمد باسل عيون السّود، ط1. بيروت، 1998: دار الكتب العلميّة، ج1.

4- جبران مسعود، الرّائد(معجم لغويّ معاصر)، ط7. بيروت- لبنان: 1992، دار العلم للملايين، حرف(التاء).

5- ابن منظور أبو الفضل جلال الدّين، لسان العرب، ط1. بيروت - لبنان: 1988، دار الفكر، ج1.

ج- المصادر والمراجع العربيّة:

1- إبراهيم بركات إبراهيم، النّحو العربيّ، ط01. مصر: 2007، دار النّشر للجامعات، ج01.

2- ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: أحمد الحوفي و بدوي طبّانة، مصر- القاهرة، دار نهضة للطبع والنّشر، ج2.

3- ـــــــــ ، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح: مصطفى جواد وجميل سعيد، 1956، المجمع العلميّ العراقي.

4- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط2. مصر: 1988، عالم الكتب.

5- آن ربول، جاك موشلار، التّداوليّة اليوم علم جديد في التّواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1. بيروت- لبنان: 2003، دار الطليعة للنشر والتّوزيع.

6- بالمر، علم الدّلالة إطار جديد، تر: صبري إبراهيم السيّد، مصر: 1991، دار المعرفة الجامعيّة.

7- بدر الدين محمد بن عبد الله الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التّراث، ج2.

8- ــــــــ ، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التّراث، ج3.

9- برند شبلنر، تر: محمود جاب الله، علم اللّغة والدّراسات الأدبيّة، ط1. مصر: 1991، الدّار الفنيّة للنّشر والتّوزيع.

10- تمام حسّـــان، الخلاصة النّحويّة، ط1. القاهرة: 2005، عالم الكتب.

11- ــــــــ ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط4.القاهرة:2004،عالم الكتب.

12- التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج. ط1، بيروت- لبنان:1992، مكتبة لبنان ناشرون، ج1.

13- التّواتي بن التّواتي، المدارس اللّسانيّـة في العصر الحـديث، ومناهجهـا في البحث، بوزريعة، الجـزائر: 2008، دار الوعـي.

14- الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السّلام محمد هارون، مصر: 1960، مكتبة الخانجي.

15- ــــــــ ، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7. القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي، ج1.

16- جار الله الزّمخشريّ، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1. الرّياض: 1998، مكتبة العبيكان،ج3.

17- ــــــــ ، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1. الرّياض: 1998، مكتبة العبيكان،ج4.

18- ــــــــ ، المفصّل في علم اللّغة: تح: محمد عز الدين السّعيدي، ط1. بيروت، لبنان: 1990، دار إحياء العلوم.

19- جون براون، جون يول، تحليل الخطاب، تر: مصطفى لطفي الزّليطني و منير التريكي، الرّياض: 1997، جامعة الملك سعود.

20- جون سيرل، العقل مدخل موجز، تر: ميشال حنا متياس، الكويت:2007، مجلة عالم المعرفة.

21- خالد بن عبد الله الأزهريّ، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد، ط01. بيروت- لبنان: 1996، مؤسّسة الرّسالة.

22- ابن الخشاب، المرتجل في النّحو، تح: علي حيدر، دمشق: 1988، مجمع اللّغة العربيّة.

23- ديوان ابن زيدون ورسائله، تح: علي عبد العظيم، نهضة مصر للنّشر والطباعة والتوزيع.

24- ديوان الأقيشر الأسدي، تح: محمد علي دقة، ط1. بيروت: 1997، دار صادر، ص 62 .

25- ديوان العباس بن الأحنف، تح: عاتكة الخزرجي، القاهرة: 1954، مطبعة دار الكتب المصرية.

26- ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، ط01. بيروت: 1991، دار الكتاب العربيّ.

27- الرّضي (محمد بن الحسن الإستراباذيّ) ، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، ط1. 1966، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج1.

28- سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، القاهرة: 2005.

29- السّكاكيّ، مفتاح العلوم، تح، نعيم زرزور، ط2. بيروت- لبنان، 1983: دار الكتب العلمية.

30- ابن سنان الخفاجيّ الحلبيّ، سرّ الفصاحة، ط1.بيروت- لبنان، 1982: دار الكتب العلميّة.

31- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ج1.

32- السّيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية لّلغة العربيّة، ط01. بيروت، لبنان: 2004، مؤسسة الرّسالة.

33- ـــــــ ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ط1. بيروت: 1999، المكتبة العصرية.

34- السّيد الشّريف الجرجانيّ، الحاشية على المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: رشيد أعرضي، ط1.لبنان:2007 دار الكتب العلميّة.

35- شرح ديوان أبي تمام، تح: راجي الأسمر، ط02. بيروت:1994، دار الكتاب العربي،ج 02.

36- شهاب الدين محمد الأبشيهي، مختارات من المستطرف في كلّ فن مستظرف، تح: ناصر عبد الفتاح، مصر: 2005، مكتبة مصر.

37- صالح فاضل السّامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ط1. عمان: 2002، دار الفكر.

38- ـــــــ، معاني النّحو، القاهرة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ج2.

39- ـــــــ، معاني النّحو، القاهرة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ج4.

40- صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، القاهرة-مصر:2007، دار قباء الحديثة.

41- طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقليّ، ط1. المغرب، المركز الثقافيّ العربيّ.

42- ـــــــ، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ط2. دار البيضاء، المركز الثّقافيّ العربيّ.

43- عبد الرحمن البرقوني، شرح ديوان المتنبي، المملكة العربيّة السعوديّة، مكة المكرمة: 2002، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج2.

44- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ط01. القاهرة،: 2006، دار الآفاق العربيّة.

45- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح في النّحو، تح: كاظم بحر المرجان، بغداد: 1982 دار الرشد، ج1.

46- ـــــــ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي.

47- عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، شرح المقدمة الآجروميّة، تح: محمد بن صالح العثيمين، ط1. 2005، دار الإمام مالك.

48- عبد الهادي بن ظافر الشّهيري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1. بيروت: 2004، دار الكتاب الجديدة المتّحدة.

49- عز العرب لحكيم بناني، الظاهراتية وفلسفة اللّغة تطوّر مباحث الدّلالة في الفلسفة النّمساويّة بيروت- لبنان:2003، الدار البيضاء، المغرب.

50- عزيزة نوال بايتي، المعجم المفصّل في النّحو العربيّ، ط1. بيروت – لبنان: 1992 دار الكتب العلميّة،ج1.

51- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشّيخ محمد البقاعيّ، بيروت لبنان: 2003، دار الفكر ج1.

52- ــــــــ، تح: يوسف الشّيح محمد البقاعيّ، بيروت: 2003، دار الفكر، ج2.

53- أبو العلاء المعريّ، ديوان سقط الزّند، بيروت: 1957، دار بيروت للطباعة والنّشر، دار صادر للطباعة والنشر.

54- أبو علي الفارسي، المسائل العسكريّات، تح: علي جابر المنصور، د/ط. دمشق: 1988 دار القلم.

55- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، ج1.

56- ـــــــ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د/ت: القاهرة، دار الكتب المصريّة، ج1.

57- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، تر: سعيد علوش، المغرب، 1986: مركز الإنماء القومي.

58- ابن قتيبة الدّينوريّ، الشّعر والشّعراء، تح: مفيد قميحة ومحمد أمين الغنّاويّ، ط02. بيروت، لبنان: 2005، دار الكتب العلميّة.

59- ابن القيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد عمران، م1، جدّة، دار عالم الفوائد.

60- المبـــــرد، المقتضب، تح: حسن محمد، ط1. بيروت:1999، دار الكتب العلميّة، ج1.

61- أبو محمد القاسم علي بن محمد الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، ط01. بيروت، لبنان: 2003، دار ابن حزم.

62- محمد بوعمامة، اللّغة والفكر والمعنى، العدد4، يناير2007، مجلة البحوث والدّراسات الجامعيّة المركز الجامعي بالوادي.

63- محمد سويرتي، اللّغة ودلالاتها، الكويت:2000، عالم الفكر.

64- محمد يحياتن، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، الجزائر، 1992: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.

65- محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه، ط7. بيروت: 1999، دار ابن كثير، م7.

66- المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، دار المعارف، ط1. 1992.

67- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب(دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربي)، ط1. بيروت:2005، دار الطليعة.

68- مصطفى الغلاييني، القاهرة، مصر: 2003، المكتبة التّوفيقيّة، ج03.

69- ميشال زكريا الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، ط2. بيروت: 1986، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات.

70- ابن هشام ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6. بيروت، لبنان: 1985، دار الفكر.

71- ــــــ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح:محمد مي الدّين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة محمد علي صبحي وأولاده، ج02.

72- ــــــ ، أوضح المسالك إلى ألفيّة بن مالك، ط5. بيروت، لبنان: 1999، دار الجيل، ج1.

73- أبو هلال العسكريّ، الصّناعتين، تح: مفيد قميحة، ط2. بيروت:1989، دار الكتب العلميّة.

هـــ- الرّسائل والأطروحات:

1- حمادي عبد السّيد، الاقتضاء العرفيّ والتّخاطبيّ: دراسة مقارنة بين غرايس وبين المدرسة الشافعيّة، رسالة ماجستير(جامعة الكويت)، 1997.

2- خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم، الأسرار البلاغيّة للّتقديم والتّأخير في سورة البقرة (دراسة تطبيقيّة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،1998م المملكة العربيّة السّعوديّة، كلية اللّغة العربيّة، قسم الدّراسات العليا.

و- المقـــالات:

1- الامرأة الصّالحة، الاستلزام الحواريّ في التّعبيرات المتضمّنة على الآيات القرآنيّة دراسة تحليليّة وصفيّة تداوليّة، بحث جامعيّ 2009، رقم القيد،153100110.

2- فاطمة البريكي، إشكالية التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ التّراثيّ، م20،2008، مجلّة جامعة الملك سعود.

3- فضل الله النّور علي، ظاهرة التّقديم والتّأخير في اللّغة العربيّة، مجلة العلوم والتّبانة، جامعة السّودان للعلوم والتّكنولوجيا، كليّة اللّغات، مجلد 12، للعام 2011م.

4- محمد بوعمامة، اللّغة والفكر والمعنى، العدد4، يناير 2007، مجلة البحوث والدّراسات الجامعيّة المركز الجامعي بالوادي.

5- مقبول إدريس، البعد التّداوليّ عند سيبويه، العدد1، م33، سبتمبر، مجلّة عالم الفكر،2001.

6- هناء محمود شهاب، أثر التّرجمة في أسلوب التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم(اللّغة الإنجليزيّة أنموذجا)،العدد 02، 2010، مجلّة التّربية والعلم، م17.

7- وليد حسين، دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظريّة التّضمين التّخاطبيّ عند جرايس، العدد10، مجلّة الدراسات اللّغويّة والأدبيّة.

الفهرس

مقدّمة.....**أ- د**

الفصل الأوّل

تحـــــديــد المـــــفاهــيم

المبحث الأوّل: تقسيم الجملة العربيّة **09**

أوّلا: الجملة في اللّغة والاصطلاح **09**

ثانيا: أقسام الجملة العربيّة **13**

المبحث الثّاني: التّقديم والتّأخير..... **26**

أوّلا: التّقديم والتّأخير في اللّغة والاصطلاح **26**

ثانيا: مواضع التّقديم والتّأخير **29**

أ- التّقديم والتّأخير في الجملة الفعليّة..... **29**

ب- التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميّة..... **32**

المبحث الثّالث:التّداوليّة ونشأتها **37**

أوّلا: التّداوليّة في اللّغة والاصطلاح **37**

ثانيا: نشأة التّداوليّة عند الغرب والعرب **39**

ثالثا: قضايا التّحليل التّداوليّ **50**

الفصل الثّاني

بـــــــلاغة التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغيّ

المبحث الأوّل: التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ..... **60**

أوّلا: مواضع التّقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ..... **60**

ثانيا: أغراض التّقديم والتّأخير عند عبد القاهر الجرجانيّ..... **68**

ثالثا: علاقة التقديم والتأخير بنظريّة النّظم **72**

المبحث الثّاني: التّقديم والتّأخير عند السّكاكيّ **79**

أوّلا: مواضع التقديم والتأخير عند السّكاكيّ **81**

ثانيّا: أغراض التّقديم والتأخير عند السّكاكيّ..... **85**

الفصل الثّالث

تداوليّة التّقديم والتّأخير في التّحليل التّداوليّ

المبحث الأوّل: التّقديم والتّأخير والقصديّة / الغرض 90

أوّلا: تعريف القصديّة **90**

ثانيا: ظهور مصطلح القصديّة **91**

ثالثا: قصديّة التّقديم والتّأخير..... **93**

المبحث الثّاني: التّقديم والتّأخير والاستلزام الحواريّ..... 99

أولا: تعريف الاستلزام الحواريّ..... **99**

ثانيا: أقسام الاستلزام الحواريّ..... **98**

ثالثا: استلزامية تخاطبيّة التّقديم والتّأخير **101**

المبحث الثالث: التّقديم والتّأخير والتّضمين التّخاطبيّ..... 104

أوّلا: تعريف التضمين التّخاطبيّ **104**

ثانيا: أنواع التضمين التّخاطبي عند غرايس..... **108**

ثالثا: التّقديم والتّأخير في نظرية التّضمين التّخاطبيّ..... **108**

الخاتمة..... 113

قائمة المصادر والمراجع..... 116

فهرس الموضوعات..... 124